آفاق ثورة البنفسج

حرية . سلام . عدالة

السودان

الوليد آدم مادبو



KHALID MOUSA

إهـــــداء

إلى محمد طه القدال
في عليائه

الفهرس

تقديم

الباحث بعين ثاقبة ورؤية وفاحصة الي حال الدولة السودانية منذ قيامها في شكلها الحديث في بدايات القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين قد يخلص الي نتيجة واحدة قد تكون صحيحة علي اطلاقها وهي أن مشروع تشكل هذه الدولة قد سالت فيه الدماء وتشظت فيه الاواصر و تحطمت فيه الاحلام بعيش كريم وأن لا دولة الاستعمار و لا الدولة التي ورثها السودانيون في عام 1956 قد تقدمت علي المجتمع لتقوده بل ظلت تتأخر عنه في اغلب الاحايين. قامت فكرة الدولة القومية الحديثة في جذورها اصلا لتؤطر للوجود الاجتماعي عبر صياغة مشروع وطني يعبر عن هويته الثقافية وتطلعاته الوجودية ككيان و كينونة و هذه هي الدولة التي كان يرجي ان يسعي المستمر لوضع لبناتها في المستعمرات.

الدولة السودانية التي نصبها المستعمرون لاغراض التوسع في الاسواق والحصول علي الموارد لم تتقدم علي المجتمع بل بالاحري ما فعله الانجليز هو توظيف البنيات الاجتماعية السائدة من قبائل حواكير و مشايخ في ادارة دولة تفي باغراض الاستعمار و لا شأن لها البتة بتطوير انسان هذه المجتمعات و تحديث نمط حياته، الغريب في هذا الامر أن الاطار الفلسفي للفكرة الاستعمارية من ميركنتالية و غيرها قامت علي اساس هدم البني الاجتماعية التقليدية وتأسيس منظومة حديثة تتماشي مع نمط الانتاج الراسمالي الذي بدأ في التشكل ابان بدء نضج الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في النصف الشمالي من الكرة الارضية. علي النقيض من حاجة و طبيعة النظام الرأسمالي وعلي النقيض من فكرة النهوض بالمستعمرات وانقاذها من وهدة الظلمات كما جاء في سفر الجماعات التبشيرية التي كانت تلازم قوات الغزو الاستعماري في النصف الجنوبي من العالم، تخلي المستعمر عن افضل ما كان يمكن ان يقدمه لانسان هذه المنطقة بأن تتقدم بني الدولة الحديثة المجتمع لتقوده الي تشكيل هوية وطنية جامعة كشرط لتخليق و تطوير مشروع وطني نهضوي.

الدولة التي ورثها السودانيين عشية ما سمي بالاستقلال الذي اتي اكثر ما يكون نتيجة انهاك بريطانيا العظمي بواسطة الحرب ضد النازية وارتفاع كلفة ادارة المستمرات

مما اتي نتيجة لفعل مقاوم يسعي للخلاص من المستعمر لبناء دولة تحقق تطلعات و مطالب المجتمعات التي تقطنها. ما لم يتم بحثه بشكل مفصل وكافي هو لماذا ومنذ هزيمة المهدية في 1898 تراجع فعل المقاومة الا من محاولات خجولة كان اكثرها تأثيرا حركة اللواء الابيض في عشرينيات القرن الماضي، احدي الفرضيات لتفسير غياب فعل مقاوم منظم وواسع قد يكون عدم وجود روابط مشتركة تعطي هذه المجتمعات ايمان و يقين أن بامكانها تحقيق تطلعاتها في كيان جامع تؤطره فكرة الدولة السودانية المستقلة. و قد تكون صحة هذه الفرضية تكمن في الطبيعة الانطولوجية السيسيولوجية لدولة الاستعمار التي لم تتقدم علي المجتع بل وظفت بنياته التقليدية لتحقيق المصالح الاستعمارية بادخال بعض نظم الاتصالات و الادارة الحديثة دون المساس بمكوناته الاجتماعية و الثقافية.

ما حدث منذ العام 1955 كتبت فيه الاف الكتب و قد يكتب فيه المزيد الا ان حصيلة منتوج الدولة السودانية "المستقلة" خلال الستون عاما ونيف انها ما زالت تتأخر عن المجتمعات بدلا من أن تقودها و هذا حرم اجيال من السودانيين من التمتع بدولة تسعي لتطوير هوية وطنية تقوم علي المشتركات و تشابك المصائر و ترجمة ذلك في مشروع وطني للنهضة والنهوض يمكن السودانيين من اخذ دورهم بين الامم و تحقيق فرص الحياة الكريمة لكافة افراد المجتمع. إن فكرة الدولة القومية لا يمكن ان يتخلق فيها مشروع وطني قائم علي المصالح ما لم تتكون فيها هوية وطنية تلعب الدولة دور القائد في تشكيلها و تطويرها و التبشير بها في مشروعات تنموية ونهضوية وثقافية واجتماعية. فماذا فعلت القوي التي تعاقبت علي حكم هذه البلاد خلال الستون عاما؟ يمكن تسويد الصفحات بما فعلت و ما لم تفعل لكن اهم القضايا التي لم تم اغفالها هي تطوير و تخليق مشروع وطني يعكس تنوع السودان الثقافي و الجغرافي و المناخي والاثني و يعمل علي تعزيز القواسم المشتركة بين السودانين مع احترام خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية. هل يمكن القول أن السبب في عدم طرح هذا المشروع (حيث لم تكن هنالك اي محاولة جادة في هذا الشأن) هو قصور الرؤي و الخيال ام هي المشكلة القديمة الحديثة المتمثلة في عدم قدرة قادة المجتمعات من التحول الي قادة للدولة و بدلا من ادارة الدولة بعقلية الدولة وقيادة المجتمع فقد ادراوا الدولة بعقلية المجتمع ولذا لم يسمح لهم خيالهم برؤية أبعد من مجتماعتهم ومن ثم تغا فلوا عن ثراء اجتماعي و ثقافي متنامي بل ومضوا في ارتكاب اكبر الخطايا في حق الوطن باعتماد الرؤي الاحادية التي قادتهم الي محاربة وعــزل و اقصاء هذا التنـوع و الثراء فكانت

النتيجة الاقتتال و الموت و الخراب الذي عم كل البلاد.

في آفاق ثورة البنفسج قدم د.الوليد آدم مادبو معالجة لكل هذا الركام الذي لازم تبعات فشل الدولة السودانية من خلال توثيقه لواحدة من أهم مراحل تاريخ السودان الحديث وربما تكون أهم من استقلاله الاول، و قد فعل ذلك بعقل ناقد وقلم فاحص وبجزيل العبارة حيث جمعت عبارته بين لغة رفيعة ومفردات تخاطب العقل وتهدهد الروح وهي توثق لحراك ديسمبر المجيد. ستظل ثورة ديسمبر فاتحة لمشروع الاستقلال الثاني االذي دفع السودانيون ثمنه أنات تحت التعذيب وحرائق في اطراف البلاد في جنوبها القديم و جنوبها الجديد وفي غربها   كما امتد الالم من اقصي شرقها في مذبحة بورتسودان مرورا بمذبحة بالعيلفون لاقصي شمالها في كجبار. لم تبقي تربة من أرض هذي البلاد الا وخضبتها الدماء الطاهرة لبني وطننا فقط لانهم تجرأوا علي الحلم بالحق في الحياة الكريمة و تطلعلوا للعيش في بلد تقدس حقهم في المواطنة.

و من أجمل ما فعله الكاتب في هذا المشروع التوثيقي هو استخدامه للامثلة الشعبية في توصيل ما قد يتطلب شرحه صفحة او صفحتين، فلهذه الامثال بلاغة و حكمة لا تخطئيها العين اضافة الي انها محببة وقريبة الي نفس المتلقي و هذا في حد ذاته تأكيد علي ثراء و تنوع و غني هذه البلاد التي اقعدها بنوها من ان تكون في مقدمة الصفوف. هذا العمل عبارة عن سلسلة من المقالات التي كتبت ابان الحراك الثوري و في الاشهر التي تلت سقوط المخلوع البشير ونظامه البائد، و يبدأ هذا العمل بتقديم قراءة تحليلية للظروف السياسية التي ادخل النظام فيها نفسه و التي كانت ايذانا باعلان الافلاس الكامل لمشروع الانقاذ الذي بدأ اسلاميا و انتهي الي نظام كلبتوكراتي يحتكر فيه السلطة و المال حفنة من الافراد و يقدمون رشاوي لحاشية تقوم بحماية النظام عبر العنف و القمع و التجويع و القهر. قدم الباحث تشخيصاً دقيقا لتلك المرحلة التي توجت بالمواجهة الشاملة بين قوي الثورة ورأس النظام الا ان الافلاس كان قد وصل الي درجة انه لم تعد هنالك مصلحة للقوي الريعية التي كانت تنتفع من النظام في الدفاع عنه.

في فصول لاحقة يمضي الكاتب في التوثيق لمرحلة توحيد صفوف القوي المعارضة و بروز قيادة للثورة ابان الحراك و بعد سقوط راس النظام ومن ثم قيادة العملية التفاوضية الي أن تم الوصول الي تشكيل الحكومة الانتقالية. من ناحية علمية و اكاديمية

هذا المجهود يعتبر توثيقا عظيما لاحداث وثق لها الناس شفاهة وفي بعض ما تناثر في فضاءآت الشبكات الاجتماعية، اتت الكتابة في هذه المدونة تلقائية و مليئة بالمشاعر و مفعمة بالامل في امكانية توحد السودانيين وصعودهم من ركام الفشل و الخراب كطاير الفينيكس الذي يبعث من الموت. سياتي اليوم الذي سيبحث الناس عن ما هو ابعد من الذاكرة الشفاهية للاجابة علي سؤال ماذا حديث في يوم 21 مايو من عام 2019 و سيكون المقال الثاني من الفصل الثاني المعنون ب "المفاوضات (أرى رسماً ولا أرى منسماً)" هو ضالة الباحث عن المعرفة و عن اعادة اكتشاف ما حدث و لما حدث ما حدث و ماذا يمكن ان تتعلم الاجيال من تلكم التجارب.

هذا العمل ايضا تضمن تقديم رؤية ومقترحات عظيمة يمكن ان تسهم في فهم تحديات الانتقال الديمقراطي و التعقيدات التي تحيط به في بلد شهدت الكثير من الاحتراب و غابت فيها الثقة بين الاطراف الفاعلة و لم يقف الكاتب عن التشخيص بل أتي بالمقترحات العملية التي يمكن الأخذ بها للتعاطي مع هذه التحديات، و في حقيقة الامر قد قدم د. الوليد في آخر فصل مجهود مقدر في محاولة لاستشراف أفق تنموي جديد وهو اسهام في غاية الاهمية لتأطير المباديء الاساسية والثوابت العقلانية لتطوير عقد اجتماعي جديد يخرج من التفكير المركزي للدولة السودانية التي ظلت تتخلف خلف مجتمعاتها بدلا من قيادتها، هذا الاسهام يضع الدولة في مقدمة المجتمعات و يقدم مقترحات علمية و عملية قائمة علي نتائج احدث البحوث الاكاديمية في دراسات التنمية مثل تطبيق انظمة ادارة التنمية البشرية و تطوير نظم حوكمة تعتمد علي منظومة ادارية فاعلة و ذكية تتماشي مع البحوث الرائدة في هذا المجال.

هذا العمل يستحق القراءة بلا شك وحتي وأن بدت بعض الاحداث لبعض القراء قريبة من الذاكرة خصوصا أن الواقع قد تجاوز بعض منها كما ورد في بعض الفصول الا أن القيمة التوثيقية في هذا العمل و قدرة الكاتب علي التوصيف و التشخيص لاحداث كانت تتم في رمال متحركة وهو ما يجعل اقتناء هذا الكتاب و مراجعته في غاية الاهمية لعدة اسباب، اولها وبعيدا عن التوثيق أن مشروع الثورة السودانية وحاجته الي تطوير عقد اجتماعي و مشروع وطني مازال في بواكيره، و ثانيها أن هنالك قيمة معرفية في اخذ الكثير من الافكار والمقترحات و تطويرها في شكل خطط و برامج تساهم في الخطط التنموية، و آخرها أن لا شيء يضاهي

قيمة المعرفة في حد ذاتها وهذا العمل لهو بحق اضافة معرفية و عمل جاد لتوحيد وجدان المجتمعات السودانية وشحذ هممها للاصطفاف لبناء دولتها و تطوير مشروعها الوطني للنهضة و النهوض.

بكري الجاك المدني

استاذ السياسة العامة و الاقتصاد

Long Island University Brooklyn

مقدمة
آفاق ثورة البنفسج

تختلف ثورة ديسمبر المجيدة عن سالف الثورات في أنها تعتبر إفاقة روحية أكثر من كونها انتفاضة شعبية. الأولى لا تعيقها المكايد ولا تستوقفها المطبات، أما الثانية فيسهل على المتواطئين الالتفاف حولها والعمل على إفراغها تدريجيا من محتواها الروحي والفكري.

هناك أحاسيس مزدوجة ومشاعر مختلطة تزدحم في دواخلي في هذه اللحظة وفي هذه الصبيحة العبقة وانا استنشق سماء الخرطوم -تلك المدينة الباسلة - لتذكرنا بالتضحيات التي قدمها جيل البطولات والذي دفع روحه ثمناً غالياً في ساحة الاعتصام خاصة لتخليصنا من الطاغوت (ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين، من فرعون إنَّه كان عاليا من المسرفين)صدق الله العظيم.

ومن عجب أننا ما زلنا نبحث عن الجناة. الجناة هم ذات المجموعة التي سعت لتفخيخ مسيرة البناء الوطني، بتحويلها مؤتمر المائدة المستديرة من مؤتمر للحديث عن الحقوق والواجبات وتعريف العقد الاجتماعي، إلى مؤتمر لمناقشة الدستور الإسلامي.

يومها بدأت مسيرة الإتجار بالدين، وتكونت في ذاك المحفل الوطني العصابة التي ستتكفل بتحويل تلك المنصة إلى محفل طائفي، يتم فيه استدراج الوطن إلى ساحة الإفك والإتجار بالدين.

لم تقو القيادات الشابة حينها على مقاومة هذا الابتزاز، لأنها لم تمتلك مشروعا أصلا والأخطر أنها خشيت فقدان "جمهورها الديني" !.

تلكم كانت لحظة انفصال الجنوب، والتي طرد من قبلها بعض من نواب الشعب السوداني من البرلمان تمهيدا لقيام الديمقراطية الدينية التي هي صنو الاستبداد السياسي والعسكري.

أجريت حوارا مع أحد ملوك الوسط (بمعنى الوسطية الأيديولوجية) قبل عقد ونيف

من الزمان، مولانا أبيل ألير، فقال لي أن الترابي كان ينظر إليه في ذاك المؤتمر، وكأن ذبابة ركّت على كتفه، عندما كان يتكلم عن الخصوصية الثقافية والتاريخية لشعب الجنوب. وها نحن ننظر ذات النظرة للحركة الشعبية وحركات تحرير السودان. فهل سيؤدي ذلك إلى انفصال غرب السودان؟

لا اعتقد فالريف يسهم بـ ٨٠ في المئة من الناتج القومي الإجمالي وهم - أي نخب المركز - يجأرون لمجرد حصوله على أقل من ٥ في المئة. ولذا فهم لن يجرؤوا على إبعاده طمعاً في ثرواته وليس اعتزازاً بعمقه الهوياتي.

إن الوعي المتدني عند "الليغ السياسي" القديم وتوابعه، يقابله وعي متنامٍ عند النخب المنعتقة من الوصاية. وقد استشعرت ذلك وتيقنت منه، عندما استمعت لإحدى الناشطات تعقب على قانون النظام العام وتشرح حيثيات ضرورة إلغائه.

قالت الناشطة، والتي هي محامية من حيث التكوين والتأهيل العلمي، أن مهنة بيع الخمور هي "مهنة شريفة" تمتهنها نساء الهامش. بهكذا أسلوب وبمنتهى البساطة اختزلت السيدة الناشطة قضية ذات أبعاد ثقافية وسيكولوجية معقدة، أو لعلها أرادت الهروب إلى الأمام كي لا تضطر للتكلم عن قضية الرق وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية المعقدة.

عندما ألغى الإنجليز الرق، كان ٦٠ في المئة من مواطني العاصمة من العبيد، والذين اضطروا في غياب الكفيل لممارسة البغاء وبيع الخمور. المأساة ليس في ظلم هؤلاء فقط، إنما في إسقاط الانطباعات عنهم على المجموعات الزنجية كافة في السودان. ولذا عندما توصف إحداهن بانها "خادم" فالانطباع عرقي وسلوكي انحرافي.

هنالك إشكالات حقيقية في الشخصية الثقافية السودانية يلزم الإقرار بها، بيد أنها لا تُحَل بالشعارات أو بالتعاطف غير الأصيل وغير الناضج، أنما بالترتيبات المؤسسية مثل الديمقراطية الفدرالية، التي تعطي أهل الأقاليم كافة حق الاحتفاء بموروثاتهم والاستفادة من ثرواتهم. لا داعي اذن للوقوف عند مصطلحات مثل العلمانية والحكم الذاتي لأنها تؤجج العواطف في غير جدوى ولا تحقق المقصود. الأخطر، أنها قد تكون أكثر ديماغوجية من مشروع الأسلمة، الذي لم يستطع أصحابه تعريف معالمه حتى هذه اللحظة.

أثار موضوع المناهج مؤخراً جدلاً، لأن المشرفين عنوا بالمخرجات ولَم يحتفوا بالإجراء، الذي يتطلب تكوين لجان من أهل الاختصاص، لتصميم السياسات وفق منهجية علمية وديمقراطية فهذه تعتبر أهم آفاق ثورة البنفسج. (نسبة لاختلاط البياض بالحُمرة وما سال من دماء).

من حق الشعب السوداني أن يحتفل بثورته، ومن حقنا كمثقفين عضويين، وفّرنا الغطاء الإعلامي والفكري الذي تحرك تحته الثوار دونما مِنّة أو إتباع لهوىً، أن نقول لمن كانوا محل ثقته فسولت لهم أنفسهم الالتفاف حول مبادئ الثوار، أنهم سيدفعون رقابهم ثمن الخيانة وثمن الاستهانة بمقدسات هذا الشعب العظيم.

إن أصحاب المخيلة الضعيفة ينزعجون أشد الانزعاج، لعرض المثقفين الأحرار رواية تختلف عن الرواية الرسمية التي ألفوا سماعها، لأن ذلك يؤثر على تماسكهم الوجداني.

يسع هؤلاء أن يتكئوا على أرجل الثورة الثلاث (الحرية والسلام والعدالة) كي يستعيدوا توازنهم فالثورة ماضية والنصر الحقيقي قادم بأذن الله.

كَشْ مَلِكْ
(هفوة جنرالٍ خائر)

«إن قضية الموت لم تكن يومًا قضية الميت، وإنما قضية الباقين.»

غسان كنفاني

بدت لي البلاد كساحة عزاء كبرى ساعة وصولي إلى الخرطوم في منتصف ديسمبر، لكنني سرعان ما أدركت أن هذه اللحظات تختلف عن مأساة سبتمبر 2013م، لما فيها من تفجر للطاقة الروحية الكامنة، وما تحقق فيها من امتداد لجسور الثقة بين كافة الفئات والقطاعات. فالوعي هذه المرة لم يكن وعياً نوعياً فقط، إنما شيء أشبه بالاستنارة المجتمعية الحادثة، فالحراك تخطى كل الحواجز ونزع في لمحة البصر كل الألغام التي ما فتئ الإنقاذيون يزرعونها حتى أحالوا البلاد إلى أشلاء، وحولوا إرثها إلى كساد. اليوم فقط أدركنا أن الاعتداء على فرد، هو بمثابة الاعتداء على الكل، وأنه لا يمكن لنهضة أن تحدث في غياب الحرية (كما بيّنت شيرين عبادي في كتابها "إلى أن ينضج الأحرار – نضالي من أجل حقوق الإنسان في إيران"). فالمسألة لم تعد مسألة كفاءة إدارية أو كفاءة أخلاقية، يلزم استحواذها من قبل المسؤولين لكبح جماح التضخم أو ردع جيوش الاعتداء على المال العام. المسألة بالنسبة للمواطنين اليوم أصبحت مسألة كرامة إنسانية وقضية شرف وطني يجب ألا تطأه أقدام المعتدين..وهذا ما عنوه بقولهم: تسقط_بس كدا بالواضح لا بالدس.

السودانيون يخوضون معركتهم بشرف، وبتضامن منقطع النظير . كل شخص يعرف دوره في المنظومة، وينتظر خانته في التكليف دونما تهافت أو تراجع. يلزم المحافظة على هذه القيم، والتحوط لئلا ينزلق البعض في خضم المعترك إلى خانة البذاءة أو الانتقام مجاراة لرموز النظام البائد. يستطيع المعتدي أن يُجَرِّدَك من كل شيء إلاَّ من قيمك، ويستثنيك إلا من حبك لوطنك وإهاب الضمير. إن هذا الحراك لا يمكن مقاومته، كما لا يمكن التحايل عليه، فقط التفاعل معه. لا بد لهؤلاء الشباب أن يحددوا المسارات التي تتحرك فيها الثورة، وأن يضعوا الأطر التي تتحرك فيها القيادة المدنية القادمة،

وأن يستمروا حتى يتم الامتثال لكل مطالبهم، وإلاَّ فإن مَن سرقوا إبريل وأكتوبر مازال بعضهم على قيد الحياة. وهم لديهم قدرة فائقة على وأد الأحلام وبيع الأوهام.

لقد نجحت الثورة نجاحاً باهراً بكلا المقياسين: المادي والمعنوي. من الناحية المادية، فقد ساعدت الدولة في تحقيق النتائج المرجوة من أي عصيان مدني وأنجحته بنسبة 100%، بإغلاقها للمرافق العامة مثل المدارس، احتلالها للمستشفيات، واقتحامها للجامعات بغرض اغتيال الطلبة والطالبات، إهانة الصحفيين والصحفيات بل ضربهم والاعتداء عليهم، اعتمادها سياسات مالية واستثمارية فاشلة تسببت في توقف سوق العمل والتجارة والزراعة تماماً (المستثمر الذي أخذ مرابحة ردها للبنك لأن تجار البهائم لا يريدون التعامل بالشيكات، المزارع لا يجد من يعينه على حصاد الفول، لا ننسى أن نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى 15% من الصمغ الموجود على الشجر قد تم جمعه، إلى آخره من النكسات التي ستحرم العصابة من مصادر للعملة الصعبة كانت تأتيها منسابة حتى حين رغم التأرجح)، ففقدان السيطرة الكلية على الاقتصاد، مما تسبب في ندرة الأدوية والرغيف، وأدت إلى انعدام الوقود الذي أعاق تحرك الناقلات وأحال المدينة إلى عاصمة للأشباح. هكذا كنت أخالها وأنا أتجول فيها ليل نهار. لا يمكن للجنرال الخائر أن يكابر بعد ذلك.

تكررت عبارة «ارحل بس» بيد أن الرجل على بلادته، أدرك بأنه يلزم ألا يرحل وحده، بل يجب أن يصحب معه في هذه الرحلة العدمية من أدخلوه في هذه الورطة ومن دبروا له ملف الجنائية ابتداءً بالجرائم التي خططوا لها في دارفور وانتهاء بالتسجيلات الصوتية التي بعثوا بها إلى الجنائية. فعندما قرر علي عثمان الهروب، استدعاه البشير من المطار ولم يشأ أن يواجهه أو يوبخه، فقط أعلمه بأن الوقت غير مواتٍ لسفر قيادات الصف الأول (يقصد هروبهم). من هنا كانت المواجهات الكلامية التي يستخدمون الشعب فيها كوسيط، لكن الشعب غير معني «بدخول الفئران إلى جحورها حال ظهور الكاكي» (عبارة البشير التي استخدمها عند لقائه بقادة الحامية في عطبرة)، الأمر الذي رد عليه علي عثمان بجاهزية كتائب الظل واستعدادها للمواجهة إن دعا الأمر. وهذا تهديد واضح للبشير، قد يجعله يفكر مراراً قبل أن يعهد بالأمر إلى الجيش. وإذا لم يفعل، فهل يا ترى سيقوى قادة المؤتمر الوطني على تحمل التركة الثقيلة، علماً بأنهم فاقدي الأهلية، الصدقية، والشعبية؟

لقد دفع الشعب ضريبته من الموت، وحان للعصابة أن تقتتل، ويُفْنِي أفرادها بعضهم البعض، فيما يلوذ المواطنون العُزل بالركن الشديد: "رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" (يونس ٨٥-٨٦). إن الترابي كثيراً ما يقول إن "الشعب السوداني خَوَّاف وَنسَّاي" (حوار للأخير مع المفكر محمد جمال باروت في أول أيام الإنقاذ)، وقد بنى سياسته كلها على هذا الزعم الكاذب والافتراء غير المسنود بالوقائع. فالشعب لم ينس الإهانات التي وجِّهت إليه لا من قِبله هو ولا من قِبل حواريه، لكنه صبر عليها أملاً في تغيير يتمشى وفرادته في البسالة التي تتطلب النِزال في أوانه، وبأدواته. هذه الحكمة اختصرها أهلنا البقارة بقولهم: "الأملى البارد بقد السِعن". عبقرية الشعب تَبَدَّت في صبره على هذا العبث المورث طيلة الثلاثة عقود كي يكون التخلص من الحاكم تخلصاً من المنظومة بأكملها. فقد جرب التخلص من الحاكم، حالتي عبود والنميري، لكنه باء ببطانتهما التي جُيرت فيما بعد لخدمة الجنرال الخائر.

لم يكتف الجنرال الخائر، بوأد أحلام الشباب وسرقة أعمارهم، من خلال مسعاه الدؤوب لبيع الأوهام واتباع النعيق، بل لجأ إلى قتلهم هذه المرة وسعى لاستئصالهم، لأنه وزمرته، يرون فيهم خطراً ماحقاً وماردا لا يُروض، علماً بأن جميع الدول، خاصة المتقدمة، تنظر إلى الشباب كطاقة إنتاجية وتنعت كثرتهم (70% من المواطنين في العالم العربي تتراوح أعمارهم بين 25 و44) "بالنافذة الديمغرافية" صوب البناء والمستقبل. إذا كانت العصابة قد نجحت في تجيير إرادة الشعب لفترة من الزمان من خلال استقطابها للنخب السياسية، فإن هذا الجيل صاحب رؤية لا تتوافق ومخلفات الماضي، وصاحب عزم لا تستميله حيل التلفيق أو التوافق. كما أن ارتباطه الوثيق بالواقع السوداني قد عصمه من الارتباط بالمنظومات الأيديولوجية التي ظلت تجوب المنطقة العربية لمدة نصف قرن دونما رشد أو احتفاء بإنسان المنطقة، استجابة لتطلعاته وتحقيقاً لأشواقه في العيش الكريم. إنما فقط اجترار لتجارب سياسية فاشلة ومقيتة كانت الفئات الضعيفة أول المتضررين منها (راجع مقالة عزمي بشارة، دروس عربية عسى أن يستفيد منها السودان).

لقد قرر الشباب حمل رايتهم بأيديهم متجاوزين كل بؤر الفساد، ناقمين على آلهة الاستبداد، مستفيدين من سبل التواصل، وعازمين على "دحر المنظومة ونصر الأمة المكلومة" مهما غلا الثمن وعلا. فهنيئاً لهم مواصلة المسيرة التي بدأها إخوانهم وأخواتهم يوم أن رصدتهم الطائرات في جبل مرة وجبال كاودة وما زالت، ويوم أن حصدتهم البنادق المأجورة في العيلفون وفي كجبار وفي بورتسودان، وفي كل بقاع السودان التي لم

تبرأ من ظلم الإنقاذ وجورها. لقد تحسس الشباب نبض قلوبهم فتحركوا متجاوزين كل العقبات وغير آبهين بما تحمله رياح المبادرات العاجزة، لكنهم مؤمنون بحقهم في ارتياد المجهول احتفاء بالقيمة إذا لم يكن يقيناً بالنصر. هم فعلوا ذلك بالرغم عن محاولة الدولة لتسطيحهم ثقافياً وخلق قيعان في جنبات وجدانهم وإهمالهم تماماً، وليس بسبب ذلك؟ وهذه نقطة مفصلية ومهمة، لأنهم لو تحركوا بسبب الجهل والعنصرية وغياب الرؤية التنموية، لكانت حركتهم ستكون أشبه بالانفجار بردود الأفعال، لكنها حركة مبدئية، اتسمت بالانضباط والاتزان، ممّا جعلها عصية على التطويع من قبل القوة التقليدية، لأنها خارجة بالكلية عن قوالبها المهترئة.

هم فعلوا ما فعلوا تستفزهم الحاجة للابتكار لا تستدفعهم فقط الحاجة للاستيفاء. هل يمكن أن نزعم أن هذا الحراك هو عبارة عن "سلك براني" اسْتُخْدِم لتجاوز "الثقافة السودانية العقيمة" وإحداث تواصل حيوي مع المنظومة الثقافية للمجتمع الذي حجبتنا عن رؤيته الأيديولوجيا والأطر المفاهيمية المستوردة؟ هم قطعاً لم يهملوا المفاهيم المطروحة في فضاء العولمة، لكن براغميتهم وواقعيتهم دفعتهم لتوطين هذه القيم وتلك المفاهيم (راجع مقالة عثمان نواي بعنوان "الحواتة والتراس والهلال وأزمة انفصال النخب السودانية عن الجماهير"، ومقالة صلاح شعيب بعنوان "موكب الخميس .. جمهور مصطفى والحوت في الميدان"). الأيام حبلى بسيناريوهات أهمها قدرة هؤلاء الشباب على المضي قدماً نحو الهدف لا تعيقهم وعورة الطريق ولا تستبطئ سيرهم قلة الخبرة في القيادة (القدرة تتضمن المعرفة والمهارة والسلوك)، ولا حتى بوار الماكينة وهلكة بعض أجزائها.

اتصلت بصديق لي للتفاكر معه في شأن ثورة الشباب، فوجدته منفعلاً بالإنتاج الموسيقي والسينمائي الموظف لصالح الثوار وشهدائهم الأبرار، لم أشأ أن أفسد عليه لحظة التدفق الوجداني والعاطفي فقد طفق يحدثني عن عظمة هذا الجيل وهو ذات الشخص الذي كان قبل فترة يشتكي من بؤس مواعينهم الثقافية والفكرية. إن تَفَجُّرَ هذه الطاقة الخلّاقة له صلة بوسائل وأدوات التواصل كما له صلة بالمضامين. إن نجاحهم له صلة بمصادر معرفتهم التي لها صلة بقدرتهم على الابتكار وتوظيف التكنولوجيا. إذن، فَفَكُّ شفرة التواصل مع هذا الجيل الفذ ضرورة كي نعرف مكمن العبقرية فيه ونعمل سوياً على الاستفادة منها وتطويرها. إذ إن استدامة أي ظاهرة لها صلة، بل تعتمد بدرجة كبيرة على الوعي بها وعدم الاكتفاء بتبجيلها.

لقد عجزتُ فيما نجحت فيه الشابة مها جعفر (سودانية لأم عراقية) ببثها لأغنيتها "سَلْمِك"، وهو تحبيب أبنائي وبناتي في الموروث السوداني وقد عاشوا حياتهم متنقلين بين الولايات المتحدة والسودان والخليج. ذهبت في مأمورية قصيرة وعند رجوعي وجدتهم يستمعون لأغاني سيد خليفة ووردي وعثمان حسين. فلمّا سألت، أُعْلِمت بأن بنت العم جعفر جابت بهم أقطار السودان مستخدمة وسيلة تناسب وجدانهم وتتمشى مع خيالهم. هذا مجرد نموذج بسيط يمكن التوسع فيه وتعميقه فكرياً وفلسفياً. آن لنا أن نتواضع، وقد فعلنا أو استشعرنا أهمية الاعتراف بالتقصير وسوء التدبير. هم لا يمثلون امتداداً لنا، هم أبناء عصرهم كما قال جبران. وعلى أحسن الفروض هم يمثلون امتداداً للسمح فينا وفيهم، وقد برئوا من كثير من العلل التي ورثناها ومن التشوهات التي أصابت شخصيتنا ونفسيتنا نتيجة الاستبداد السياسي والاجتماعي الذي عشنا فيه لقرون. لا يعني الاتساق مع الذات أن النفس سوية لكن الفضاء الكوكبي الذي انفسح أمام الأفراد جعلهم يوقنون بأن "غياب الحرية سبب كل بلية"، لا سيما أن الاقتداء المبني على تعدد النماذج وإن ساء بعضها أفضل من الامتثال الذي فرضته الأحادية وصاغه انعدام الخيارات والجبرية.

لقد استطاع الجنرال إطالة أمد حكمه لأنه أمتلك مقدرة فائقة على توظيف طاقتنا السالبة، وهو لم يتفوق نسبة لبراعته الفكرية أو مهارته البلاغية لكن لأن شخصيته كانت - إلى حين قريب- تُمَثِّل جماع السوء فينا جميعا. وهذا ما يجب أن نعترف به، حتى سرى شيء في وجداننا هو أشبه بالطاقة الإيجابية التي تبعثها الأهداف العلا، وهذا سبب عجزه وعجز عصابته عن التعويل على القبح، فليس لدينا من الآن فصاعداً إلا ما هو جميل وما هو أصيل، اخرس_بس.

أقل ما يُعرف حتى الآن أن هؤلاء الشباب نجحوا بامتياز في إخراج العربة من الوحل. فهل ستستهويهم سرعة السير وتثنيهم الحماسة عن ضرورة إجراء "العَمْرَة" لهذه الماكينة الخربة ومن ثمّ إرجاع السلك البراني لدورته الكهربائية الطبيعية؟ أيّ الخصائص الثقافية أنسب لاستزراع هذه التجربة الرائدة لضمان نموها في المستقبل؟ كيف يمكن التخلص من أكثر الخصائص ضرراً واحتواء أكثرها نفعاً؟ ألا يتطلب ذلك تحليل هذه التربة للتعرف على ذات الخصائص والنظر في كيفية تثويرها؟ لا سيما أن مفهوم التنمية لم يعد مقتصراً على التنمية الاقتصادية، بل بات يشمل التنمية الاجتماعية والبيئية والمؤسسية فالإنسان هو وسيلة التنمية كما هو غايتها؟

لله درهم، ما أعظمهم من فتية ... سياسيون في حراكهم، إستراتيجيون في مهامهم، مدنيون في أقوالهم، صوفيون في زهدهم، عسكريون في بسالتهم. لن أُسْهِب، فهُم السودانيون الذين جهلهم الإسلاميون، خبرهم الطيب صالح، ووصفهم مؤخراً محمد عبد الماجد مباشرة بعد خروجه من المعتقل في مقالته البديعة (القراية أم دق). كتب العميد معاش صلاح عربي معلقاً في إحدى القروبات «هؤلاء الشباب المتظاهرون نشأوا في الإنقاذ لا يعرفون غيرها ولكن عصرهم هو عصر الانفتاح وعصر المعلومة المتاحة ويرون ويشاهدون العالم من حولهم وهم يعيشون واقعاً مخالفاً تماماً داخل بلادهم .. هؤلاء الشباب ليسوا بطلاب سلطة كما هو الحال بالنسبة لـ»الليغ السياسي» الذي حكم السودان منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا .. هؤلاء الشباب طلاب دولة متطورة متقدمة شفافة يعيشون فيها بدون تفرقة يحققون فيها أحلامهم يشاركون في تطويرها أحراراً في قرارهم لا خوف ولا تبعية، يشعرون فيها بالعزة والكرامة ويتفاخرون بهذه الدولة في العالم .. وتسقط بس عبارة بسيطة ولكنها عميقة لا تعني قذف الآخر في البحر وإنما توضح سقوط النظام القائم الآن في نظرهم بعد أن تعشموا منه الكثير وخاب عشمهم في النهاية.»

مَن كان يصدق أنه وفي ذات الوقت الذي كانت النخب فيه تمني نفسها بالغنيمة، تحيك المؤامرات، وتعمل فيه مع المجتمع الدولي على تقنين خطة «الهبوط الناعم»، تحدث فيه «هبة» تعبث بعظيم فكرهم وتبعثر ما ادخروا من العشم؟ (هذا يذكرني بقصة الأستاذ الذي كان يحاضر تلامذته ويحدثهم عن استحالة سقوط حائط برلين في حياتهم، وقبل أن ينتهي السمستر كان الحائط قد انهار ومضى أثراً بعد عين. فقد كانت عزيمة الشباب على تخطي حائط الأيديولوجيا حينها أقوى من مقدرة آبائهم على حراسة تلك الحدود).

إن مَن مضوا في هذه الطرق الشائكة استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً، إذ فوجئوا يوم رجوعهم بهبة الشباب، فقالوا استدراكاً إننا كنا نعد لذلك اليوم سنين عددا، وتم ذلك بصياغة كانت أكبر إهانة لجموع الشعب الهادرة، ذلك بأنهم كانوا طيلة هذه الأعوام غاضبين وعلى الجمر ممسكين (ليسوا للطلح أو لرائحة الشاف متذوقين)، ولم يكونوا يوماً فرحين مثل ذريته الخائبة تستفزهم لحظات حرجة أو خلجات نفس ولهة. مثل هذه السقطات يقع فيها قادة من النوع الذي يظن أنه يتحكم في مسيرة التاريخ وصيرورة الأحداث. لقد انعتقت هذه الأجيال من الخرافة

واعتزمت ألا تهدي الطائفية ببيتيها أو الإمبريالية الإسلامية بشقيها بقية من عمرها (ما فعله الكهنوت في هذه البلاد يرتقي إلى مرتبة الخيانة العظمى لأنه تاجر بإرث أهل السودان)، دون مقاومة أو شهادة ترتقي بها سلم المجد وترتفع بهم في ملكوت السماء. أخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه وأمره فقتله.» هذه شهادة من قُتِلَ صبرا في سبيل الله وامتثالاً لكتابه.

محنة الإسلاميين الكبرى
(ومآلات سقوطهم الأخلاقي و الفكري)

مبدأ غاندي عن اللا عنف هو أن تجعل الخصم في موقف لا أخلاقي ومناقض لكل القيم البشرية والحضارية .

زهير الذوادي

إن جُلَّ ما يتمناه السُّراق الحقيقيون للثورات، رغم تلبسهم بالعفة والنضال والوطنية، هو أن تكون هبة ديسمبر عبارة عن "انتفاضة" قد تستحيل إلى مجرد ورقة يمكن أن تستغل كـ "كرت ضغط" في وجه حكومة أتوها طائعين. هؤلاء الشباب الثائرون يرفضون هؤلاء الساسة الخانعين، الذين لا يختلفون عن الحكام الحاليين إلا من حيث الدرجة. يسعى الساسة عبثاً اللحاق بهذا الركب، وجُلَّ ما يمكن أن يفعلوه هو تملقه، آو تجاوزه إلى القصر وذاك أمر لم يحن أوانه. إن التظاهرات لا تسقط نظاماً شمولياً، لكنها تُحدث من الإرباك ما يحفز أحد الفاعلين الأساسيين على التحرك بغرض الانقضاض على الآخر قبل أن ينقض عليه. وهذه الحركات يخضعها اللاعبون الأساسيون لاحتمالية وفرضية عصية على الكمان.

يستنكف قادة المؤتمر الوطني أن تطالب الجماهير البشير بالتنحي علماً بأن الشعوب تطالب أبطالها بالتنحي إذا ما أخفقوا، دعك من بالخونة!! رفض الجمهور الفرنسي حزمة الإصلاحات التي قدمها الرئيس ديغول فما كان منه إلا أن قدّم استقالته عام 1968 شاكراً الشعب الفرنسي الذي أعطاه الفرصة لخدمته وخوّل له شرف التواصل مع الجموع الكريمة، وهو من حرر فرنسا من النازية، جدد ميثاق الجمهورية وحرس حدودها، ورعى إرثها ومبادئها.

كما تستنكف العصابة أن يكون الحراك من الأرياف، وأن يكون هؤلاء الشباب ممثلين لأنفسهم، من منطق: مَن تكونوا ومَن أنتم؟ شيء أشبه بقول الفرعون: "أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ" (الشعراء ١٨) يعضد هذا الموقفَ الاستعلائي -- الذي أعجز المراقبين سيما اللاعبين الإقليميين عن القدرة على استقصاء الحقائق --

موقفُ القنوات الإعلامية التي لا تفتأ تستضيف مجموعاتٍ فكريةً وفئات عمرية أقل ما يقال عنها أنها لا تمثل الجهات التي ثارت ولا الفئات التي اقتحمت المعترك بجسارة وأكثر ما يقال فيها أنها باتت مستهلكة، إذا لم نقل منغمسة في ذات المنظومة والإرث المؤسسي التليد. هل هي مؤامرة أم كسل من هذه الجهات الإعلامية؟ لماذا لا تستضيف القنوات الإعلامية هؤلاء الشباب أو من لهم صلة مباشرة بهم؟ لماذا يستعيضون عن اللاعب الأساسي بلاعب لم يعد حتى في خانة الاحتياطي؟ ما الذي سيحدث بعد أن سحبت الدولة السودانية رخص بعض المراسلين رغم مهنيتهم العالية؟ هل يمكن اعتماد الاسكايب وسيلة للتواصل المباشر مع الجمهور؟

إن المعارضة مرتبكة كما الحكومة، لأن الفاعلين الأساسيين في هذه المظاهرات غير منظمين، والمنظمين لا يتجاوز عددهم الـ 20%. ولذا فهي لا تملك حيلة للتواصل معهم ناهيك عن التفاعل، فتكتفي فقط بالمكابرة: كأن يقول قائلهم نحن من حرضناهم! أمَّا الحكومة ففي حالة ذهول، لأن كل التدابير التعليمية والإعلامية والتي استمرت لثلاثة عقود لم تنجح في تزييف إرادة الأجيال التي تربت في كنفها، كما لم تنجح في محو إرادة النشء على المقاومة، بل إنَّ المقاومة هذه المرة قد أتت للفرعون من عقر داره ولم تأته من معسكرات اللجوء أو الحزام الأسود في الخرطوم، والذين يتربصون للفتك به هذه الأيام. وإذ كانوا يستخدمون المكونات المحلية ضد بعضها البعض في الريف فالثورة هذه المرة قد اندلعت في أماكن تتمتع باستنارة نسبية ولا يمكن تخويفها بعدو قادم وهم يقتلونهم، بل يصطادونهم كالأرانب.

لقد سقطت ورقة التوت ولم يجد الملك الكذّاب ما يغطي به عورته، هذه المرة. فما عادت المفاصلة المناطقية أو العرقية أو الجهوية، أو العنصرية أو الأيديولوجية تجدي. ظل النظام يستمد شرعيته من منطق أمني مفاده أن الزرقة بقيادة عبدالواحد يمثلون خطراً على أبناء السودان الشمالي النيل وسطي، لم تمر أيام من أحداث الثورة الأولى حتى رأى المواطنون في المركز بأنفسهم عينة من الجرائم التي ظل النظام يرتكبها في حق الزرقة لسنوات خلت دون أن ندري عنها، أو لعلنا تعامينا بدواعي الخمول أو العنصرية، والثانية أقرب. فلما يئس النظام من إمكانية تفعيل كرت العنصرية واستشعر خطورته رجع لخانة الاستقطاب الأيديولوجي، التي تجاوزتها البشرية لأعوام، فأراد أن يحدثنا عن خطورة التماهي مع الشيوعيين وبرر ذلك بأنهم أناس غير أخلاقيين. ليته اختار غيرها لأن الشعب يعرف جيداً من وقفوا معه في "خندقه" (خندق الكرامة)

ومن تخاذلوا، بل يدري عمن من ألبوا عليه جموع "الأحزاب" (أحزاب الفكة) وفي لحظة حرجة من تاريخه. ليس بمقدور النظام أو العصابة متمثلة في جهازها الأمني أو العسكري استحداث آلية أو منهجية تناسب هذا الوعي الحادث، كما ليس بمقدور جهازها السياسي، إن وجد، أدوات أو قنوات تسهل التواصل مع المنصة العالية والراسخة التي انتقل إليها الشعب. كلما حاولوا راعهم السقوط (تسقط ... تسقط ... تسقط _ بس)، كما شهدنا وسمعنا في خطاب الجنرال الخائر في الكريدة، وفي التنوير الذي أجراه "سعادة الفريق" قوش لجهازه الأمين(فيلم "البندقية والبنت الشيوعية"، إنتاج المخيلة المريضة والآلية العقيمة). أرجو أن لا نضيع جهدنا من الآن فصاعداً في المحاولة لتحليل خطابات هؤلاء المرتبكين، وأن ندخر جهدنا في التخطيط للثورة ومستقبلها.

لم يعد هنالك حيلة إلا الاستسلام دون أي شروط فقد انتهى عهد المناورة وحان وقت المقاومة بامتياز، أو المضي في فصل الإبادة حتى النهاية. وها هو علي عثمان على دهائه المزعوم قد ورط نفسه قانونياً، فقد فتح أكثر من أربعين محامياً وقاضياً سابقاً ومهتمين بالشأن العام ضده بلاغاً ووجهوا له تهماً تتعلق بإنشاء وإدارة منظمة للإرهاب والإجرام؛ التحريض على ارتكاب جرائم إرهاب والإخلال بالسلام العام (راجع مقالة الأستاذ عبدالوهاب همت بالراكوبة، 16 يناير 2019). خاتمة علي عثمان وشلته هي أشبه بنهاية الرجّال وعصبته. فقد جاء في الأثر أن "جلس النبي صلى الله عليه وسلم يوماً مع أصحابه فقال:إن فيكم لرجلاً ضرسه في النار أعظم من جبل أحد ... فارتعد جميع الحضور خوفاً من سوء الخاتمة ... إلا أن جميعهم كتب الله لهم الشهادة في سبيل الله وتبقى منهم حياً أبو هريرة رضي الله عنه و الرّجّال بن عنفوه ... وبقي أبو هريره قلقاً مرتعداً .. حتى ارتدّ الرجّال عن الإسلام والتحق بمسيلمة الكذّاب وشهد له بالنبوة... عندما رأى كثرتهم الهائلة و ظنّ أنهم الغالبون، فحدّثته نفسه الغادرة أن يحتجز له من اليوم مكاناً في دولة الكذّاب التي ظنّها مقبلة وآتية، فترك الإسلام، وانضمّ لصفوف مسيلمة الذي سخا عليه بالوعود."

جل ما تريده المعارضة "إسقاط النظام"، وبقية الجموع الثائرة تريد "دحر المنظومة". وقد تصطدم هاتان الغايتان، لكن الغاية الأخيرة ستحقق بالمثابرة وإدراك الكل أن الاتفاق على الغاية أجَّل من التوافق على المنطلقات. قد يعزي البعض فشل النخب إلى مركزيتها، وقد يعزي البعض الآخر ذات الفشل إلى أنانيتها. الأول إشكال بنيوي والثاني إشكال سلوكي. لكن المهم اتفاقنا على ضرورة ذهاب الليغ السياسي برمته، ووضع

أسس مؤسسية بعد معالجة تلك المشكلة البنيوية تُقوّم سلوك الفاعلين القادمين. ليس للشعب أي رغبة -- على الأقل الآن -- في تقبل أي إسلامي مهما بلغ مبلغاً في عفته وأمانته وصدقه وعلمه ووطنيته، لأنهم حتى هذه اللحظة لم يتخذوا موقفاً فكرياً واضحاً من الإسلام السياسي ولم يعلنوا براءتهم من مشروع الدولة الدينية -- كما فعل راشد الغنوشي في تونس الخضراء -- التي لا تتوافق مطلقاً مع فكرة الدولة لحديثة (انظر كتاب "الدولة المستحيلة" للفيلسوف وائل حلاق). بل هي مدعاة لإفساد كليهما: فلا الدين أصبح عقلانياً، ولا السياسة أصبحت أخلاقية. هذا ما يقف دون ذكره حديث بعض صحفييهم المخضرمين، رغم موضوعيتهم وجديتهم. ماذا عليهم لو هدموا مشروعية "الإسلام السياسي"، وأثبتوا دينامية النص الإلهي الذي يكتسب قيمته من التدافع البشري والإنساني؟ تندرج تحت هذا السؤال الكبير أسئلة عديدة نورد منها ما يلي:

· ما الذي ينقمه الإسلاميون من عمر البشير: "طهرانيته" التي أعلن بها حرباً جهادية على الجنوب، "عدوانيته" التي بررت له قتل شوقي وابن خالته (وهما لم يتجاوزا بعد أحد عشر عاماً من العمر؟)

· هل هنالك ثمة مسافة فقهية - سياسية بين تلك "الطهرانية" وهاتيك "العدوانية" أم هي مجرد مبررات ظرفية وحدثية (دون الداعي للخوض في موضوع القصاص)؟

· لماذا قرر "شرفاء الإسلاميين!!" التبرؤ من أفعال وأقوال شيخهم علي عثمان في هذا الوقت بالذات، واستناداً على أي منطق أخلاقي أم ديني؟ وإذا تعارض الديني والأخلاقي، فأي سبيل يتبعون؟

· هل للضمير الإسلامي متمثلاً في الإسلام الإيديولوجي-- موقف أخلاقي من القتل، أم هي حالة انتقائية ومجرد انتهازية سياسية؟

· حالَ زعمنا بأننا تجاوزنا حالة الاستقطاب الأيديولوجي بين اليسار واليمين التي سادت في فترة ما بعد الاستقلال إلى نهايات القرن الماضي، ماهي طبيعة الدستور الذي يمكن أن يوازن بين الحقوق والواجبات ويسهل إمكانية تحقيقنا لغايتنا الإنسانية؟.

يخشى البعض ردة فعل تبعد الإسلام ليس فقط من السلطة ولكن أيضاً من الحياة العامة نتيجة العلمانية الوجودية التي مارسها الإسلاميون. لن تكون هناك ردة فعل

على الإسلام، إنما على الإسلاميين لأن أكثرنا لا يحسن بل لا يجب أن يميز بين الإسلاميين والإنقاذيين، هما سيان من الناحية التداولية العملية، أمَا مصيرهما فيختلف من الناحية القانونية والجنائية. لأن الأفق الفكري الذي شرعن وما زال يشرعن للعصابة إجرامها يجب أن يكون في موضع مساءلة، لا أن يعامل معاملة من يطرح فكره في المنتديات تاركاً لهم حرية اعتناقه نائياً بنفسه عن الإرغام الذي هو في خانة التعدي أسوة بالتحريض والتخطيط. هل هذا إقصاء؟ نعم، فيجب أن يستثنى من الممارسة السياسية من هنا فصاعداً من لا يؤمن بالديمقراطية وألّا تؤمّن له حرية يستغلها مناخاً للتخريب، تحريضاً وترويجاً للأكاذيب التي لا تتوافق والمقاصد الكبرى.

عندما تولّى مهاتير محمد رئاسة الوزراء في ماليزيا لم يتحدث في خطابه *إلا عن الاقتصاد والتنمية والتعليم والتطوير والحداثة وبناء الإنسان*

وعند نهاية خطابه سأله أحدهم :

" *وماذا عن الإسلام والدين ؟*"

فقال مهاتير محمد :

كنت أتحدث عن الإسلام !!!

إن السودانيين أصحاب حضارة روحية تستهويهم الترانيم الصوفية ويتفاعلون مع الدين كمنظومة قيمية وليس كمسودة فقهية جامدة تعطلت قبل قرون وأصبحت سبباً في تعطل المجتمعات. إن الإسلام بشقه السلفي الذي وفد إلينا من السعودية، وذاك "الإخواني" الذي وفد إلينا من مصر لا يتوافق مع نفسيتنا، بل يهدد كياننا وهويتنا وكينونتنا. أما مَن يبحثون عن بديل يناسب طموحاتهم ويراعي مصالحهم، مثل "جماعة الشعبي" فقد سقطوا سقوطاً أخلاقياً ليس بعده سقوط، لأنهم بتواطئهم إنما يركنون لنظام يستهوي قتل الآخرين، الآدميين الذين يقاسمونهم حرمة الوطن والدين. يقول الدكتور النور حمد: "حديث المؤتمر الشعبي عن الاستمرار في مسار الحوار الوطني، بصورته التي رأيناه بها، ليس سوى فرشٍ لبساطٍ زلق، يحاول أن يجتمع فيه مع المؤتمر الوطني، لإنقاذ تجربة الإسلام السياسي الفاشلة في السودان، عن طريق إخراجها في ثوبٍ جديد. هذا البساط، الذي يفرشه المؤتمر الشعبي للمؤتمر الوطني، مغازلة لإنشاء تحالفٍ جديد، يرى الشعبي أن حالة الهوان والضعة، التي دبَّت في أوصال المؤتمر الوطني

حاليًّا، تجعله أكثر إمكاناً. فالجماهير رفعت بخروجها الملحمي هذا إلى الشوارع في مدن وقرى السودان سقف المطالب إلى علوٍ شاهق، ولم تعد جالسة في انتظار تحقق الوعود المخاتلة التي أفرزتها مماحكات الحوار الوطني، التي استمرت لسنوات، لتنتهي إلى إبقاء كل شيء في محله كما كان."

إن رفض الشعب للإسلاميين لا يعني وقوعه في أحضان اليسار (الأب غير الشرعي لهم؛ إذ هم اعتمدوا أساليبه في القمع ولم يتمثلوا قيمه في النضال، فالشيوعيون ارتبطوا في ذهنية الشعب ومخيلته بالبسالة والنزاهة رغم ما ارتكبوه من أخطاء فادحة ذات طبيعة تقديرية ولا أظنها تآمرية كما يراد لنا أن نصدق)، كما أن رفض الشعب للنخب المركزية لا يعني تَلَهِّيه بفكرة الهامش التي نجحت فقط في خلق مركزيات بديلة. أمَّا فكرة التكنوقراط التي يتم تسويقها هذه الأيام، فلا بد من تمحيصها، لأن جل "مكنونها" أجندات وتسميات مختلفة خوَّلت لهم التعامل مع الأنظمة الشمولية، خاصة أولئك الذين يدخلون في بيات شتوي حتى يتم استدعاؤهم لتولي المناصب غير مسنودين بأي تضحيات أو مجاهدات فكرية، إنما فقط شهادات لم تغن عنهم، لا سيما أن السياسة كانت الرافعة الحقيقية لبراعتهم، ولم يكن الفكر منصةً حددوا على ضوئها مواقفهم من شتى القضايا. بمعنى آخر، أمثال هؤلاء مضوا تسبقهم طموحاتهم ولم يُمَكَّنوا تسندهم كتبهم وآراؤهم. "الأخطر أن بعضهم اختار التُقية وسيلة لتحقيق أهدافه، ومن وُضِعَ على المحك أو أُجبر على الإفصاح عن مواقفه، كان مع البؤس والخسة والندالة على موعد."

لا يتهيب الإنقاذيون ملاقاة الديان قدر خشيتهم الرجوع في الفقر والذل. ولذا فهم يستشرفون المستقبل برؤى عقيمة ونفس سقيمة تجعلهم يظنون أن تخلصهم من البشير قد يعفيهم من غضب الجماهير. وفي خضم المحاصصة العسكرية الأمنية، قد لا يجدون بداً من التحالف مع قوش الذي تبغضه الجماهير بغض "الحِدية لابون دولك". (سمعت مؤخراً عن مشادة كلامية حصلت بين المدعو قوش وقائد الدعم السريع تذمّر فيها الأول من وجود قوات الأخير في وسط الخرطوم. وأنا أتساءل من أين لقوش هذه الأنفة التي يتطاول بها على حميتي؟ لماذا لم يخرج للدفاع عن جنده عندما فر جنده فلحقهم البطل خليل ودهس أجسادهم بعرباته؟ وإذا نجح حتى زمن قريب في استخدام الغرابة كفزاعة، فما الذي سيفعله لردع جموع الغلابة؟). فكيف إذا اختلت الرصة الأمنية ووجدوا أنفسهم في مواجهة القوات النظامية كافة، بما فيها الدعم السريع؟ يومئذ

وقعت الواقعة، واقعتهم هم وليس واقعة الشعب السوداني الذي ارهقوه إيما إرهاق بحيلهم الماكرة ودعواهم الزائفة. كم مرة تلاعبوا فيها بقوت المسكين وعُمْلَته، دسوا عيشه وغلته، وهذه المرة هم لا يراهنون فقط على "جهله وغفلته" إنما أيضاً يقامرون على أمنه وسلامته بل ويمعنون في إهانته؟

هم ما زالوا يفتئتون عليه فيتهمونه بالتخريب وأنا أعجب من المخرب؟ المخرب في نظري ونظر الكثيرين من أبناء الشعب الحادبين هو من دمّر مشروع الجزيرة، غلة أهل السودان ... المخرب مَن جنب ذهب الشرق وتلذذ لمنظر أهله يموتون بالسل وأمعن في زرع البغضاء بين أهلنا في الغرب ولم يكتف بحرق حقولهم، بل لم يراع حرمة لأجسادهم ... المخرب من ادخر خيرات الوطن لخاصته ... المخرب من ورث وطناً فأضاع نصفه الجميل ... المخرب من اشترى سيد قومه بدراهم معدودة ... المخرب من اتخذ التخريب منهجاً لسياسة الوطن ولم يرَ بُداً من تشريد النخب ... المخرب من طرد الضباط الشرفاء واستبدلهم بخراف هوجاء ... المخرب من طلب الدنيا بعمل الآخرة ... المخرب من سلب الياقوت أرضه وأحالها سندساً يباباً ... المخرب من أصبحت الدياثة في عهده كياسة ... المخرب من استفزته المزامير فأضاع هيبة الملك ... المخرب من أحدث شرخاً في عميق الفؤاد باستهدافه فلذات الأكباد ...المخرب من اتخذ الشعب رهينة واتخذ الأمانة غنيمة ... المخرب من أظهر السماحة وأضمر كرهاً وبغضاً لكل من له ولد ... رب لا تبتل هذا البلد بعاقر ولا عقيم ولا فاجر ولا زنيم "إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ" (الأعراف ١٥٥).

صَعّد خطباء المساجد لهجتهم في تلك الأيام التي حضرتُ، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الشعبي، وحرضوا الجماهير على الخروج إلى الشارع. وهم بذلك إنما يريدون أن يتخذوا خطوة استباقية تقيهم شر التواطؤ مع الطاغوت. وقد كانوا في معيته لمدة ثلاثة عقود، بل هم مَن جاءوا به وحرضوه على الاستبداد وظلم العباد. هم لا يريدون إصلاحاً، هم يريدون استبدال "هبنقة" بآخر يوفر لهم الحماية للاستمرار في السرقة بعد أن استنفدوا حيل التمكين كافة. هم كانوا دوماً في رحلة البحث عن ساذج مثل النميري (رحمه الله) يسوغون له فكرة التواصل مع الملائكة أو لص يستحوذ على موارد البلاد ويحيل أشواق العباد إلى الآخرة (انظر قوله: الدنيا دار ابتلاء؛ قال كوميدي مصري، عندما أسمع المشير لا أدري إن كانت هي خطبة عيد أم هو خطاب رئاسي: الله أكبر الله أكبر ... لا إله إلا الله ... مخلصين له الدين ولو كره الكافرون). لا مرحباً بهم في جموع

الثائرين لأنهم أصحاب غرض تمرسوا على الاتجار في الدين(لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ((التوبة ٤٧). من الآن فصاعداً يجب أن لا تهمل هذه المنابر، بل يجب أن تعهد إداراتها كما كان في السابق لوعاظ متمرسين وأصحاب يقين مهمتهم تبصير العباد بشؤون دينهم وإعانتهم على تنقية بواطنهم.

لقد برهنت ثورة 19/ديسمبر وما صحبها من إطلالات على الفيس بوك وقنوات التواصل الاجتماعي على قدرة القيادات الشبابية متمثلة في خطاب محمد ناجي الأصم، والقيادات العسكرية/السياسية متمثلة في خطابي الحلو وعبد الواحد، وهتافات الشباب الثائرين في عطبرة (يا العسكري المغرور كل البلد دارفور) ونيالا والفاشر (يا عطبرة الطيبة يا منجم الثورات كل البلاد أم در والشعب حي ما مات)، وجميع بقاع السودان، على قدرة السودانيين على إيجاد حلول للصراعات الناجمة عن التمييز العنصري ضد الهامش، وتلك الناجمة عن التمييز الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ضد النساء والشباب والفقراء عامة، فمتى ما توفرت الإرادة اعتمدت الأمانة وسيلة لطرح القضايا بالوضوح والصراحة اللازمين، واستحدثت آلية لتحقيق السلام، ودرء أسباب الكراهية بين الأطراف المختلفة.

إن جذور المشكلة السودانية تكمن في الانقسامات الفئوية بمعنى القومية والإثنية، وكافة الإشكالات التي تعمقت بسبب الصراع الناجم عن احتكار فئة معينة للسلطة، بل عزمها حتى زمن قريب على التعويل على هذه الانقسامات وتعويلها للبقاء في الحكم أبد الآبدين. كل يوم من أيام الثورة يمر يبرهن على (لا) أخلاقية هؤلاء القوم ويبرهن على عدم سودانيتهم. يجب ألّا ينظر إلى هذا الأمر كسلوك عارض أو طارئ، إنما كمنهجية اعتمدها شيخهم الكبير الترابي في التعامل مع الخصوم السياسيين. وقد ثبت أنه من أشار إليهم – رغم الخلاف المستعر بينهم يومها – بعدم التهاون في قمع متظاهري سبتمبر 2013 واعتماد التصويب الدقيق فوق الصدر وسيلة لصد المتظاهرين وإخافتهم تمشياً مع زعمه أنهم "خوّافين ونسَّايين!!" هل هذا حال أناس متدينين أم شياطين آدميين؟

يجب أن نستذكر هذه المقولة كي ندرك مرجعيتهم في استباحة البيوت والحرمات وحتى المستشفيات. في عهدهم لم تعد هناك حرمة حتى للمستشفى ولا حتى الأطباء. انظر واستشعر هذه السطور التي خطها قلم أحد الناشطين في الفيسبوك كي تدرك فداحة الأمر وتستخلص العبر:

"يا الله يا الله

شهيدنا الطبيب

كان يعالج في الأبطال المصابين في بري داخل منزل

حاصر المجرمون الرّبّاطة المنزل .. وأطلقوا عبوات الغاز

المسيل للدموع داخل المنزل

خرج إليهم الشهيد رافعًا يديه

طلب أن يتحدث إليهم

فطلبوا منه التقدم

خاطبهم معرفا نفسه: أنا طبيب وهنالك مصابون في الداخل

في حالات حرجة

فقال له الذي يقف مقابله مباشرة: أنت الطبيب البتعالج في الناس الجوة

وتراجع خطوتين وأطلق عليه النار مباشرة في صدره."

وإذا كانت "العقرب بتلد سمّها"، فإن من المتوقع أن يتطور التدافع إلى اشتباك بين "القوات النظامية" و"المليشيات الحزبية" التي لم تعد بإمرة أحد (بالبلدي لن تمض مدة قبل أن "يتجاغموا المرغة")، حتما ليس الرئيس، الذي منعه كبرياؤه الزائف من الاعتراف بذلك. حينها سيرجع الشعب إلى خانة المتفرج وسيقنع فقط بترصد مَن يتعدون على عرضه ويدخلون ساحته دونما إذن ويترك الأمر برمته لأبنائه المسلحين للدفاع عنه ضد الدخلاء والمتغولين من الإسلاميين.

التاريخ في حالة ترصد... مَن يلتقط القفاز ليدخل سجل الخالدين من الأبطال القوميين؟ المهمة محددة: استئصال السرطان، التخلص من الإنقاذيين ومَن والاهم من الإسلاميين والطائفيين والإنتهازيين عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. بات الشعب يلاحقهم باللعنة التي يستحقونها (العار العار يا كيزان)، والهتاف الذي يرهبونه (سقطت سقطت يا كيزان) وهم في جحورهم لا يستطيعون صرفاً ولا نصراً فإنهم يعرفون جرمهم ويقدرون بأنهم بتخاذلهم هذا، بل بتعاونهم مع الطاغوت، قد أحرقوا كل الجسور رغم وهنها التي كانت تربطهم بالشعب ولم يبق لهم غير التمادي في الباطل وسيلة للبُعاد.

القيادة الموحدة
(مأثرة الثوريين الفضلى)

فيما الحناجر تغلي والصمت يدوي هتافاً باسم الثورة وإعمالاً لقيمها أثار البعض لغطاً حول ماهية «تجمع المهنيين» (أهدافه وأجندته) وطبيعة عضويته (سياسية أم نقابية)، وتحَمَّس البعض الآخر مندفعاً، بل مُجَرِّمَا ومَخَوِّنَا، كلَّ من تسوِّل له نفسه التجرؤ على السؤال. لا غرو، فإنه يحق للسائل أن يسأل منتبهاً إلى ضرورة التمييز بين «وحدة القيادة» التي هي سمة المركزية ومأثرة الانتهازيين الكبرى (أكتوبر وأبريل اللتان كان الجهد فيهما فوقياً ومطلبياً عارضاً أكثر مما هو قاعدي وزمني متمدِّد)، وفكرة «القيادة الموحدة» التي هي سمة (اللا) مركزية ومأثرة الثوريين الفضلى. وإذا كان النجاح سيد الخطباء، كما قال الفيلسوف الصيني العظيم كونفوشيوس، فقد نجح هذا التجمع في اتباع نهج غير مركزي في توحيد جهود الشعب، وتوجيه طاقته نحو غاية واحدة هي إسقاط المنظومة (لعلهم اتبعوا فلسفةً أشبه بالفيدرالية لأن فكرتها مبنية على لا مركزية سياسية ولا مركزية إدارية)، واختاروا عبارةً مبسطة يسهل تداولها، نطقها وتفهمها، تسقط _ بس، من غير شطط، مناورة أو مطاولة. وهذه هي براعة «براءة؟» الاختراع التي استحقوا بها العلامة ونالوا بها الريادة.

كتب الزميل عبدالعزيز أبوعاقلة في إحدى منصات التواصل الاجتماعي - التي تضم أكثرية من زملائنا المهندسين- «فوارق العصر الحديث هذه والمعرفة المتاحة هي التي مَكَّنَت كل شاب من متابعة ما يجري حوله ويقدم حسب إمكاناته لدعم الانتفاضة، وهو ما لم يكن متاحاً للأجيال السابقة. لذلك لا يوجد عاقل «سياسياً» يمكن أن يعمل على استهداف تجمع المهنيين السودانيين كتجربة جديدة برزت في زمن استثنائي. فقد انتهى عهد الأشخاص والديناصورات والمسحراتية الذين يريدون إيقاظ الناس. فلنحافظ على هذه الوحدة الحالية بدون رمادية وفهلوة سياسية.»

إنَّ تَصَدُّرَ أي جهة لقيادة الثورة لا يعني بالضرورة أحقيتها، إنما يدلل فقط على أهليتها في تلك اللحظة الراهنة، وقدرتها على بلورة رؤى واضحة تحمل الكل على التضحية، وامتلاكها للحكمة اللازمة لتفادي الخلافات دون مسعى منها لإغفال الحراك

الذي بدأ منذ زمن بعيد، أو إهمال محطات الفداء المتعددة، غرباً وشرقاً ووسطاً وشمالاً وجنوباً، لا سيما التطفيف في المقادير ومحاولة التسوية بين البيادة (المشي سيراً على الأقدام) والإبادة (التي طالت شعوب الهامش).

بكى شخص صحا ضميره لمجرد أن رأى حرمةً تنتهك في الخرطوم، فتخيل كيف يكون الانتهاك في بلد ترتهن فيها كرامته بقدرته على التنازل عن مبادئه وقيمه، بل المساومة على ممتلكاته وأغراضه. هذا إنسان سوي يستحق التقدير، الإجلال والتوقير، لأن بكاءه هذا لربما أيقظ أنفساً ميتة وأحيا قلوباً غلفاً. بيد أن البكاء لا يكفي لرأب الصدع الذي حدث في الوجدان، كما لا يفيده، وحده، على ردم الهوة التي حصلت في قريب الزمان. لكن مثل هذه اليقظة كفيلة بفتح الطريق نحو المستقبل.

كانت نخب المركز حتى حين تتفرج، مذهولةً في حجم التعاطف العالمي الذي حازته دارفور، بل وتعجب من مقدرة المثقفين الدارفوريين على إحداث الحراك اللازم للمطالبة "بالرئيس الفضيحة" للمثول أمام الجنائية. لا أنسى تماماً اليوم الذي صدرت فيه مذكرة أوكامبو ومشهد المتهم وهو يقف مزهواً فوق عربته المكشوفة للتلويح للجماهير التي خرجت حينها مشيدة بشجاعته في التصدي "للإمبريالية". لم يمض عقد من الزمان حتى أيقن الكل أن الجنرال "ليس" مستهدفاً لذاته، بل متربَّصٌ به لسوء فعاله، فليس له رمزية حقيقية يمثلها وليس له مبادئ يرتكز إليها. بل على النقيض، لقد بيَّن هو وزمرته أنهم يسوقون الدولة والمجتمع وكل شيء للبيع (Everything is for Sale). حينها غضب الشعب وعزم على إزالته وعصبته مهما كلف الأمر وقال: ليس هذه المرة أيها الأراذل (Not Anymore). ثأر الشعب لكرامته، بعد أن رأى استباحة العصابة لحرمته. واعتزم التقدم مستهيناً بكل العقبات التي استحالت بقدرة قادر إلى هبات.

هذا الالتقاء الملحمي يخفي تحته أخدوداً (وإذا شئت أخاديد) من المشاعر، يلزم التعامل معها بواقعية وموضوعية. إذ لا يمكن أن تظل هذه التنظيمات مركزيةً ذات طابع مهني يتم تغليبه حسب المرحلة وضروراتها. كما لا يمكن لقوى الهامش أن تقف متفرجةً على مسرح أعدت هي ركائزه الروحية/الفكرية، بينما تعجز عن نسج سقفه السياسي/المدني. إن موقف مثقفي الهامش من الحراك اليوم، هو أشبه بموقف مثقفي المركز من الحراك بالأمس. وإنَّني لأخشى أن يستحيل هذا الفارق الزمني إلى قالب شعوري يعيق إمكانية التوافق الفكري اللازمة لتنشيط محطات الانتقال (تعبئة شعبية،

تليها تسوية وطنية شاملة، ثم منصة تكون لتحديد أولويات البلاد التنموية ورسم خطتها الاستراتيجية). إن البيانات التي تصدر من بعض المجموعات، والتصورات التي تطرح من قبل الناشطين يجب أن تأخذ في الاعتبار التحولات/التصدعات التي أصابت أرضيتنا السياسة-الاجتماعية، لا أن نكتفي فقط باستشراف الأفق الذي نرمي إليه، انطلاقاً من هذه اللحظة الشعورية العارمة، أو امتثالاً لهيبتها التي تتطلب التجاوز غير مكترثة أو آبهة بحجم التجاوزات.

يُروى عن الدكتور شريف حرير قوله في إحدى المراجعات المريرة لتجربة التجمع: "مسألة مجلس ثوري يضم القوى الرئيسية (...) تكرار لخطأ ارتكبته قوى "المركز المهيمن" إبّان عملنا في المقاومة عبر التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا والجبهة الشرقية في ١٩٩٧. كان أن عرَّف حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وقوات التحالف والحركة الشعبية لتحرير السودان كقوى رئيسية، وباقي تنظيمات المناضلين والمقاتلين كأحزاب فكة. كان ذلك خطأً جسيماً، بل خطيئة تشين جبين العمل السياسي السوداني حتى اليوم، والأمور السليمة تعرف بالنتائج!

اليوم نرجع إلى نفس المربع، وبعد أن دفقنا الدم و حاربنا نظام الجبروت والطغيان والإبادة الجماعية ٢٢ عاماً بالتمام والكمال، ولم نصطاد معه "الفيل" في جيبوتي، أو حدث أن اعترفنا به مقابل وظائف هامشية، أو مال معروض! أنا، ومن ناضلت معهم، و جعلتهم الغاية و الوسيلة، لا يمثلنا أي واحد ممن خلعوا على أنفسهم لقب "القوى الرئيسيّة"، ولي -ولنا، مائة وواحد من الأسباب. هذا فقط إعلان له ما بعده" (انتهى الاقتباس والذي ورد في سياق مختلف لكنه ربما ينبه إلى خطورة ما قد يحدث إذا ما آلت الأمور إلى غير ذي شرف أو صاحب وعي غير كافٍ.)

إن توثيق الرباط بين مثقفي الهامش والقوة القائدة للحراك في الوسط اليوم ضروري، لكنه لا يكفي لتطويق القوى الرجعية ولا يضمن عدم تسرب المتربصين بالمسيرة في المستقبل. وهاهم الزعماء التاريخيون الذين تتباكى لفقدهم شلة "منتدى الأربعاء" قد قرروا الانضمام إلى الحراك بعد أن أخذوا الضمانات الضرورية اللازمة من أفراد العصابة، ووعدوا بفعل ما يلزم حتى لا تخرج الثورة عن "خط الوسطية." إذا لم يكن الثوار منتبهين منذ البداية وآثروا التعامل مع التحديات بواقعية ومع المواثيق بمبدئية، فإن مسار الثورة قد يضيع في إحدى هذه المنعطفات الحرجة أو الثنائيات المخلة (المواجهة

العسكرية/التوافق المدني، المساومة السياسية/التسوية الوطنية الاستقلالية ووضع خطة تنموية/استمرار مشوار الشحذة)، بل قد نجد أنفسنا في حالة استجداء لأعز أمنياتنا من أندل أعدائنا. لأن الانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يتم بصورة سلسة بالضرورة، فالمنتصر في أغلب الأحيان يصبح أكثر نفاذاً وقدرة على تحديد الأجندة، ومن ثم على ترتيب الأوليات بطريقة تخدم مصلحته ومصلحة فريقه كما حدث في سوريا الآن.

يجب أن نتدارك بعض الأمور مبكراً لئلا تحدث شقة بين القوى المسلحة في الهامش والحراك المدني في الداخل، وحتى لا يتكرر سيناريو ليبيا فيدخل السودان في صراع مناطقي جهوي. حينها سينقسم الهامش على نفسه، ويفتقد المركز قدرته على التصويب الفكري وتنعدم بوصلة الرشد السياسي والمعنوي لدى جموع نخبه.

إذا ما أخذت الدولة في التآكل فإن كثير اً من المدن ستعلن استقلاليتها عن أفراد العصابة. وإذا ما وجد المركز من يدعمه عسكرياً، مثلاً بتوفير غطاء جوي فإنه لن يتردد في ضرب من تسول له نفسه التجرؤ. حينها سنذهب لا سمح الله في مصير سوريا؛ سيناريو مصر وتونس لن يتحقق لعدم وجود إرادة حقيقية من قبل الزعامات السياسية لاحتواء الموقف، لا سيما قادة المؤتمر الوطني الذين أصابهم الشلل وأعاق تفكيرهم الخوف، كما لا توجد قنوات للمجتمع المدني والسياسي يمكن أن تغني عن الاقتتال الذي يشجعه توفر أسلحة كثيفة لدى مليشيات حزبية ومجموعات قبلية مختلفة.

لا شك أن مخاوف دكتور حرير تسندها وقائع تاريخية، فهو لا ينطلق من هواجس تمليها غائلة النفس قدر ما يخشى على مسار الثورة ومستقبلها. فشريف حرير مثقف عضوي ومحارب نوعي، بل هو من القلائل الذين حملوا الروح على أكفهم، وخاض غمار المعترك السياسي داعماً لروح قومية -- رغم الضيم-- افتقرت إليها معظم المنصات القومية التي أدارتها النخب المركزية بنرجسية، فرفضت بعنجهية بل أغلقت كل منافذ القيم العدلية، وهى بعد لم ترعوِ وتريد الاستمرار في حربائيتها، إفكها وضلالها المبين.

في أكتوبر 1964م، استطاع الشيوعيون أن يسيطروا على جبهة الهيئات من خلال توظيفهم للنقابات (11) نقابة ممثلوها من الشيوعيين (ولاؤهم للحزب الشيوعي من الدرجة الأولى، وللنقابة من الدرجة الثانية)، وتقزيمهم للأحزاب الثلاثة الأخرى (أمة، اتحادي وإخوان) و التي لم تُمَثَّل بأكثر من وزير لكل حزب، ما جعل للشيوعيين الغلبة (نقابي+ وزير) 12 وزير اً مقابل 3 وزراء. مورست ضغوط على سر الختم

الخليفة مما اضطره للاستقالة، سادت الفوضى، جيَّر الإخوان المسلمون عاطفة السودانيين الدينية باختلاقهم أو إعادة إنتاجهم لحادثة الإفك، وبقية القصة معروفة --- أنت يا مايو الخلاص!

في إبريل (1985)، كانت المسرحية أكثر وثوقية، لأن الإخوان المسلمين كانوا قد بدأوا التغلغل في الدولة منذ أيام المصالحة، فلما جاءت الانتفاضة، لم يحوجهم "التجمع الوطني" والذي كان برعاية المجلس العسكري، إلى كثير عناء، إنما مجرد إجراءات تسليم وتسلم. استطاعت الجبهة الإسلامية ابتزاز الطائفية فترة "الديمقراطية الدينية" تلك بموضوع الشريعة، ولما سنحت الفرصة أزاحتهم متعللة بانهيار الأوضاع العسكرية في الجنوب، وتضعضع الحالة الاقتصادية في الوسط (تصور روعة المنظر: انفصل الجنوب وانهار الاقت صاد بالكلية !!). وبقية القصة معروفة -- نأكل ممَّا نزرع ونلبس ممَّا نصنع ولا زال الشعب يضحك ممَّا نسمع.

لهذه الأسباب وغيرها فشل "التجمع الوطني الديمقراطي" حتى بعد مجيء الإنقاذ، التجمع الذي ضم 11 حزباً و52 نقابة، كان أشهرها نقابة مصنع كرتون عبدالله شلقامي، ليس لعظيم أدائها إنما لأن مندوبها كان يضاهي في الوزن التمثيلي حزب الأمة والاتحادي الحائزين على 5,2 مليون، و5,1 مليون ناخب على التوالي، فيما لم تتعدِ عضوية نقابته 17 عاملاً. لا أعتقد أن المجموعات الحداثوية (اليسار واليمين) ستكف عن هذه الألاعيب لتعوض به ضعف أو بؤس وزنها الجماهيري. ومن كانت له شعبية في السابق من الأحزاب الطائفية لا شك أنها محل تساؤل اليوم.

وإذا كانت الثورة مأثرة الطفيليين في الحالتين –أكتوبر وإبريل– فذلك لأسباب كثيرة، منها ما يلي:

- وفرت الأيديولوجية غطاءً سياسياً سهَّل لهم مهمة التحرك تحت الرادار، بمعنى أنها كانت تتحرك دون أن يرقبها أحد أو ينتبه إلى نواياها، مستفيدة من مقدرتها على التعبئة محلياً، ومن قدرتها على عقد التحالفات الإقليمية والدولية.

- استمر مثقفو المركز في التعامي عن واقع العنصرية الذي اصطبغت به جميع السياسات واستمرأوا «الروح القومية» السائدة آنذاك (Color-Blind Policies)، مستفيدين من مقدرتهم على استخدام الآلية العسكرية لقمع أي حركة مناهضة.

• نجحت الطائفية عبر آلياتها المختلفة في تجيير إرادة الهامش لمدة قرن من الزمان. فأحالت حاجياته الدنيوية إلى أشواق أخروية، مستفيدة من الأُمية المتفشية والجهل المنتشر بعرض البلاد.

إن الانعتاق الذي حدث للبشرية من الخرافة يمكن أن يتسبب في خلق اضطراب وفوضى، لكنه بنفس القدر يمكن أن يوظف لصالح «التخلق النوعي»، معتمداً على قدرة الشباب للتلبس بروح العصر وعزمهم على الاستفادة من سبله المتاحة للتواصل. صحيح أننا لا نعلم إلا اليسير عن عضوية «تجمع المهنيين»، ولكن هذا أمر تطلبته المرحلة وإلا سهل استهدافهم، لكن الواضح أن هويته من هوى المواطنين، غايته الوطن، ووسيلته لتحقيق ذلك إسقاط النظام، شعاره: تسقط- بس. هذه البساطة في التناول حتماً لا تعني تبسيطاً للمشاغل، لكنها تشير إلى أن المحاولة لطي المراحل قد تحبط إرادة الشعب وتعيق إمكانيته للتخلص من هذا الطاغوت الماثل. ولنمشها خطوةً خطوةً آخذين في الاعتبار أن الوضع اليوم قد اختلف على النحو التالي:

• ماتت الأيديولوجيا وحلت مكانها الواقعية الاقتصادية، وأهمية ترتيب الأولويات الإستراتيجية والتنموية محلياً قبل اللجوء إلى أي شركاء إقليميين أو دوليين. لأن المال عزيز وصاحبه لا يعقد شراكة إستراتيجية إلا إذا نظر مستشاروه إلى أداء الدولة عموماً وقارنوا ترتيبها في حقوق الإنسان، الشفافية و المحاسبية إلى آخره بدول أخرى مجاورة.

• فقد المركز سلطته الثقافية والفكرية، بل أصبح تحت رحمة الهامش عسكرياً. لقد استمعت إلى حديث القائد الغيور والمناضل الجسور عبدالواحد محمد نور مؤخراً ووعيت تصريحه وتعهده بوضع السلاح أرضاً بمجرد سقوط النظام. هذه خطوة غير منظورة لا أؤيدها إلا إذا سقطت المنظومة بأكملها.

• ساعدت الميديا في إزالة الغبش عن أعين الملايين، ممَّا أفقد الطائفية دور الوكالة، واضطرها للاصطفاف خلف نخب المركز لا سيما النخب الإنقاذية، استجلابا للمصلحة وتحسباً للمجهول.

ختاماً، فيما هم منشغلون، أي «تجمع المهنيين السودانيين» ويعملون بعزم على إسقاط النظام، يمكن أن يعمل الآخرون في مناحٍ تنظيمية أخرى، فالثورة تحتاجنا

جميعاً، الثورة تحتاج الأديب والشاعر والملحن والمغني والفيلسوف والمنظر والناشط والمتحدث والمتبرع والفكي وسائق الحافلة وست الشاي وست البيت وكاتب المانشيت والجندي والصحفي والهداي والحكامة والخبير المنهمك منذ الآن في الإعداد لهيكلة ما قبل الفترة الانتقالية لأنها الأخطر في نظري، والتي تقتضي الاستفادة من تجربتي أكتوبر و إبريل بوضع تصور لنظام رقابي تشريعي منوط به الإشراف على أداء الجهاز التنفيذي. يجب ألا يُترك الحبل على غارب «التكنقراط» كي تعبث به رياح الانتهازية الشوفينية والأيديولوجية مثلما حدث في السابق، إذ لم تكتف النخب المركزية يومها بادعاء الأهلية (حسب القبلة المهنية) في تحديد الأولويات، لكنها أيضاً ادعت أحقية لنفسها، إذا لم نقل قدسية في ترتيب الوجهة التي لزم أن تسير تجاهها الآمور.

إن الأمر اليوم يختلف تماماً فاللزومية للشعب، خاصة الشباب الذين قدموا التضحيات والمجاهدات، ليس فقط من أرواحهم وأجسادهم، إنما من مثابرتهم وصبرهم على تردد الجيل الأكبر، خوره وضعف حيلته. ليس هناك حرج أو مأخذ في محاولة البعض للتعرف على عضوية «تجمع المهنيين» والتمعن في خلفياتهم السياسية، لأن ذلك يعطينا قدراً معقولاً عن تطلعاتهم، لكن الأهم أن يحاول كل واحد منا التواصل مع المجموعة التي يجد فيها نفسه، فئوية شبابية، عمالية، أو نسوية، فنية، سياسية، قبلية، أكاديمية، عسكرية إلى آخره، فيسعون معاً لتطوير استراتيجية خاصة بدورهم الآن دعماً لمسار الثورة والتفكر فيما يمكن أن يسهموا به لاحقاً في بناء الوطن. ليس لأحد حق يتجود به على أحد، ولا مزية إلاّ ما أسهم به طوعاً في ساحة الفداء والوطنية.

عسكرة الفضاء العمومي

(ومآلات الانزلاق نحو الهاوية)

لم يعد يزعجني عدم الصدق بل بات يؤرقني عدم قدرة العصابة على تحديث وتطوير آليات الكذب، فالدول البوليسية تعتمد في تحليل توجهات الجمهور على البيغ داتا « Big data"، فتستخدم من الإجراءات التصحيحية ما يلزم لتفادي الاستقطاب الذي ربما دفع الدولة للاصطدام بالجمهور. من بين هذه الدول دولة الصين التي لم تعتمد فقط على القمع وسيلة لتجيير إرادة الجماهير، إنما وفرت لهم أيضاً من الخدمات ما جعل غالبيتهم توقن أنها تضحي بالحرية لأجل غاية أسمى وأعلى، ألا وهي ريادة الصين الاقتصادية وتفوقها العسكري والسياسي على صعيدها الإقليمي خاصة، وعلى الصعيد العالمي. نحن في السودان ضحينا بالحرية وبالكرامة الإنسانية دون أن تتحقق لنا أمثولة السيادة الوطنية أو يتوفر لنا الرفاه المادي. بل جنينا من جراء الأيديولوجيا والاندفاع وراء الوهم الإسلاموي حروباً داخلية، انقسامات، إبادة للجماعات، تردياً في الخدمات، تقهقراً في كافة المؤثرات (مؤثرات التنمية العالمية)، انتهاكات وتعدي على الحرمات كان آخرها جريمة اغتيال المعلم أحمد الخير عوض الكريم (2/ فبراير/ 2019م)، بطريقة بشعة شملت التعذيب واستخدام الخازوق (آلة حديدية تُدخل من الدبر وتسبب تهتكاً في الأمعاء ونزيفاً داخلياً حاداً، وسيلة لإطالة أمد تعذيبه وإمعاناً في هدر كرامته الإنسانية). كتب أحدهم رثاءً مؤلماً وموجعاً، فهل كانت الأستاذة التي ماتت قبل أعوام في بيت الكنيف أخف قدراً؟ صحيح الطلقة ما بتكتل بكتل سكات الزول:

"السلامُ عليك بلون الطبشور الأبيض في يدك ....

بقداسة كل الحِبر في كراريس العالم ...

بـنجابة التلاميذ مناراتُ المستقبل وبصوت أناشيد العلم في إشراقة الصباح ...

روحك السلامُ والضوء ..

الظلامُ يدُ جلاديك ..

فالترقد بالرحمة والنور والمغفرات .."

لقد ضاقت الدولة ذرعاً، أقصد العصابة، من جراء التزام المتظاهرين بمبدأ السلمية، فلجأت إلي استخدام أساليب غير إنسانية شملت انتهاك الحرمات (دخول البيوت دون استئذان وضرب كبار السن وإهانتهم أمام ذويهم، وإذا استدعى الأمر قتلهم)، هتك أعراض المعتقلين الذين هم في عهدة الدولة، قتلهم واللجوء إلى أساليب غير احترافية في تسليم الجثامين إلى ذويهم. لا أود أن أقول أسساً قانونية أو مؤسسية، لأن الإجراء كله يتسم بالغوغائية ويتعمد اتباع حيل البلطجية، لكنني أريد أن أنوه إلى الأنظمة الأكثر بطشاً في العالم لا تستخدم القوة عارية، وإذا فعلت فهي تحبك من السيناريوهات ما يترك مجالاً للشبهة. فالدولة، أي دولة، تسعى لدرء التهمة ولو أن تكون الحيلة واهية كي لا تفقد مشروعيتها، الأهم ألا تجعل عضويتها (ليس هياكلها وتنظيماتها)، هدفاً للمقاومةالشعبية.

إن أجهزة الأمن في دولة من دول أمريكا اللاتينية دفعت بأحد الناشطين مؤخراً ورمته من الطابق العاشر لكنها سرعان ما استدعت الإسعاف وأبلغت الإعلام بأن الناشط المدني والذي كان يعاني من مرض نفسي انتحر نسبة لما أحسه من مسألة قد تكون تعسفية أثناء جلسة الاستجواب. فالعالم لم يعد يهتم بالأخلاق أو الإنسانية قدر اهتمامه بالإخراج المنطقي غير المكلف سياسياً، كحالة خاشقجي. لم تكلف أجهزتنا الأمنية نفسها جهد التفكير في إخراج "منطقي" لفعايلها الإجرامية، مما سيجعلها من الآن فصاعداً جهة خارجة عن القانون يجوز للمواطن التصدي لها بكافة السبل، يشمل ذلك الاغتيال. لا أستبعد أن تبدر ردود فعل انتقامية، ولو بصورة انتقائية، تجعل أفراد الأمن يفكرون مراراً قبل أن يعتدوا على أي شخص أو يقتحموا أي دور. فالجريمة لم تعد جماعية كما يحدث في الهامش، لأن الأفراد الذين قتلوا الأستاذ أحمد خير وآخرين من أبناء المدن باتوا محاصرين، ينتظرون ساعة الرصد ويتهيبون ملاقاة الحشد.

يجب أن لا يعتبر هذا انحرافاً عن مسار الثورة السلمي، لأن الثوار لا يترصدون أفراد الأجهزة النظامية في هيئاتهم ولو كانوا من جهاز الأمن إنما يترقبونهم لينظروا ما قد يصدر من ذواتهم. يجب أن يقاوم المواطنون من الآن فصاعداً محاولات الاعتقالات غير المسنودة بلائحة قانونية (أمر اعتقال مثلاً)، مشفوعاً ببطاقة شخصية لتعريف جهة الاعتقال. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فإن التجاوز عن هذا الحق يفهم لكنه لا يبرر في إطار الفوضى التي نعيشها الآن.

أذكر أن أفراد الأمن الذين اعتقلوا والدي مباشرة بعد تسليمه مذكرة الأساتذة للقصر الجمهوري إبان انتفاضة شعبان 1973م عرّفوا أنفسهم، قدموا بطاقتهم لوالدي وخاطبوه بلقبه العلمي، بعد أن قدموا له أمر الاعتقال والذي صدر آنذاك من عبدالوهاب محمد إبراهيم، وزير الداخلية وقتها، إذا لم تخني الذاكرة. اختلف الأمر أيما اختلاف أول أيام الإنقاذ التي تولى زمام أمرها إبراهيم شمس الدين الذي لم يستنكف من محاصرة المنزل من ثلاث جهات بعسكر اعتلوا السور رافعين رشاشاتهم وعلى كامل الاستعداد لضرب النار إذا ما اقتضى الأمر. كان يغني عن هذه البطولةالمفتعلة إرسال جواب بريدي، وطلب بالحضور في المكان والموعد المحددين، لكنه أراد أن يبرز هيبته فأشرف بنفسه على الاعتقال وأمعن في المحاولة لإذلال أستاذ جامعي وأول وزير دفاع سوداني، بعدم السماح له باحتلال المقعد الأمامي في البوكس، وأوصى بل أصرّ على إجلاسه في حافة البوكس الخلفية، رغم تبرم أفراد الوحدة التي كان معظمها من "الغرابة".

هذه الثورة، يقول الدكتور النور حمد "ظلت تعتمل في نفوس السودانيين، منذ مقدم نظام الإنقاذ. ولم تكن الأزمات المعيشية الخانقة الأخيرة سوى الشرارة التي أشعلت فتيلها. فالثورة، في حقيقتها، ثورةٌ من أجل الحرية، واحترام الذات، والكرامة الشخصية، إضافةً إلى إعادة الاعتبار لمنظومة القيم السودانية، الفاضلة المتوارثة التي تعرضت للضعضعة والإهانة بمحاولة فرضِ نمطٍ وافدٍ من التدين المظهري الزائف. فهي ثورةٌ من أجل كرامة الثقافات السودانية، التي استُهدِفت بالمحو. وهي ثورةٌ ضد الصلف والاستبداد والغلو الذي ظن أصحابه أن في وسعهم محو ثقافة شعبٍ عمرها خمسة آلاف عام، محوًا كاملًا، واستزراع ثقافةٍ جديدةٍ مكانها" (السودانيون والثورة على نظام الإسلاميين، فبراير 2019). أنا أعجب بعد ذلك من الذين يقرأون لهم، يتداولون سخافتهم ويستمعون لإفكهم المبين.

إن التعبئة الشعبية والجماهيرية يجب أن تشدد على مبدأ "السلمية" (الذي لا يعني الاستكانةوالسماح لأجهزة الأمن بهتك الحرمات)، أما الجهات الثورية والتي تعمل في المناطق المستعمرة فوجب عليها تغيير تكتيكها ليشمل حرب العصابات التي لا تكتفي فقط باختطاف الضباط، إنما تجعل أيضاً من القادة الأمنيين هدفاً للمقاومة الشعبية. مثلاً، إن والي الضعين الحالي (وآخرين طغوا واستبدوا وقد كانوا في أهليهم صيعاً وصعاليك لا قيمة لهم)، له صبغة دستورية قد تعفيه من الاستهداف الذي

يستثني المدنيين في حالة حرب العصابات، لكنه أيضاً يندرج تحت قائمة الأمنيين الذين شاركوا ومازالوا يشاركون في حرب الإبادة بدارفور. هذا مما يجعله، هو وكل الأمنيين، هدفاً للمقاومة العسكرية في دارفور وفي كل أقاليم السودان من الآن فصاعداً.

كاد هذا الأمر أن يكون عسيراً لولا تبدل المناخ السياسي الذي هيأ لكل الفاعلين تجاوز خانة الاستقطاب الإثني، والعمل سوياً لتحقيق غاية وطنية مهمة، تحرير البلاد من الماسونية والعصابة الإخوانية الإجرامية. مثل هذه الدعوة وإذا شئت الفتوى، كان يمكن أن تلاقي رفضاً أو تفسر على أنها تعنصر، قبل 19 ديسمبر. أما وقد انجلى الأمر واستبان، فإن الكل بات مقتنعاً أن العصابة لا تريد فقط تحكماً إنما تنشد محواً لكيان هذا الشعب وتبتغي هدماً لموروثاته. هيهات أن يغتال الشعب أو أن تستأصل قيمه وفيه من فيه من النساء والرجال الكُمَّل. أيهما أشد خطراً: اغتيال شخص أم إبادةأمة؟.

قبل يوم من تاريخ اغتيال المعلم أعلنت السلطات موت المعتقلين فائز عبدالله عمر آدم، وحسن طلقا بالمعتقل بجنوب كردفان، وهنالك أخبار مازالت تتوافد عبر الأثير عن حالة تحفظ على إطلاق المعتقلين في الخرطوم، لأن بعضهم قد قتل ودفن في قبور جماعية (العدد في حدود 35 شخصاً) بأطراف الخرطوم وحالات اغتصاب لناشطتين في الجنينة. لا شيء يعدل حجم الاستضعاف الذي حدث للزرقة في غرب السودان، لكنّا يوم أن نجرؤ على التكلم عن "ستيلا الدارفورية"، نُتهم بأن أعمالنا تخيلية لأن "الألمان يخافون الحفر في سرديات الفترة النازية" (رواية ستيلا للكاتب الألماني تاكيس فورغر). فزعت يوماً لسماع خبر وفاة امرأة من النازحات تحت آثار التعذيب الذي شمل إدخال عصاة من رحمها أخرجت من بلعومها، وذلك أثناء زيارتي لمدينة نيالا قبل عشر سنوات. أبلغني أحد جلسائي أن هذا الأمر يتم بصورة روتينية في مكاتب الجهاز الذي صار من بعد جهاز الأمن الوطني، إمعاناً في البعد عن المعنى والمقصد.

اخترت هذه الحادثة لتكون موضوعاً لخطبة جمعة أقمتها فور رجوعي للخرطوم. تبرم حينها بعض المصلين، بل اتهموني بالمبالغة وطالبوا إدارة المسجد بالاعتذار لي لاحقاً، لأنهم رأوا أنني أقحمهم في شأن سياسي لا طائل منه (انظر كيف أنهم لم يروا فيه الوجه الإنساني) وأكرر لهم الحديث عن بقعة جغرافية إن عرفوا موقعها في الخارطة، فلن يخبروا تاريخها، دعك عن الإلمام بحيثيات الاقتتال وقد يكون ذلك تصرفي يوماً وتصرف آخرين حيال جنوب السودان، الذي لم نعرف عن معانته شيئاً حتى أذاقنا المركز "جرعة

مركزة من الكراهية" في دارفور وفي بقاع أخرى. ما كنا نجهله جميعاً أن العنصرية ترتكب بدوافع إجرامية محضة قد يقف صاحبها حيال الضحية بحياد بل قد يشعر ببرود، يطلبه القتل بإنسانية كما قال الشاعر، لكن العصبية مطلقاً لن تقف حائلاً دون تعدي ذات الشخص على أفراد قبيلته أو أبناء جلدته. بالإضافة إلى كونه شريراً وجاهلاً، فيجب أن ندرك أنه خائف.

إن هذ الوعي المتحصل -أدركنا جميعاً بأنه لا مروءة لقاتل ولا عصمة لمناضل - يجعل من الصعب تقبل فكرة المؤامرة أو استساغة خطر العدو الخارجي لأن المواطن ببساطة يرى وطناً مستباحاً وحرماً يُدك بأيادي العصابة نفسها التي تدعي صيانته، إنفاقاً من ضريبته وإذا شئت إهداراً لماليته، بل قد تقسم أنها لن تعطي الدنية في دينها حفاظاً على شرفها وشرف الأمة!

ليس أدل مما قاله جاتيقو دلمان في مقالته الرصينة على هذا الواقع (أيها الثوار الأحرار .. الجيش السوداني، مليشيا مؤدلجة) والتي أقتبس منها ما يلي:

"منذ عهد ما يسمى بالتمكين، فإن النظام عمل على إفراغ المؤسسة العسكرية من كافة العناصر الوطنية، وتم استبدال العقيدة العسكرية والأدبيات العسكرية، وحتى البروتوكول العسكري تم استبداله، وتحول سلام القائد إلى سلام المجاهد، وبعد الدفعة (40) فإن الكلية الحربية لم تعد كما كانت في السابق، والآن رغم أن النظام يصرف أكثر من (2) مليار دولار على الإنفاق العسكري، ولديه أكثر من (200) ألف جندي في الخدمة العسكرية النشطة، ومثلهم في الاحتياطي، وله تسليح من أربع دول كبرى في مجال التسليح (روسيا، الصين، بلاروسيا وأوكرانيا) إلى جانب ما تحصل عليه من ترسانة عسكرية من إيران و الدبابات الأمريكية T85 من عاصفة الحزم عندما استلم عشر منها من السعودية لأغراض التدريب، ثم أدخلها في منظومته التسليحية، رغم كل ذلك، تستطيع أي سرية من جيش محترف هزيمة لواء كامل من القوات المسلحة، ونحن فعلنا ذلك مراراً كجيش شعبي في جبال النوبة والنيل الأزرق، والقوات المسلحة الحالية لا تستطيع الدفاع عن أي أرض سودانية، لا قدر الله إذا أعتدت عليها أي قوى أجنبية، والأدلة كثيرة، لذلك هذه القوات غير مهنية ولا احترافية، وهي عبارة عن مليشيا مؤدلجة، مهمتها حماية هذا النظام الذي تنتمي إليه، وليس لها علاقة بالوطن والمواطنين" (31 يناير2019م).

لا أريد أن أصدق المقولة أعلاه بحرفيتها لكن الوقائع تحاصرني بصدقيتها، فأقف مغتماً لأن كافة المبادرات السياسية قد انتهت دون الوصول إلى غايتها. وها نحن ننتقل إلى مرحلة المواجهة العسكرية والتي لن يكون الشعب طرفاً فيها رغم محاولات النظام لاستدراجه إلى هذه الخانة المقيتة. لا ننسى أن نظام بشار الأسد عندما حُصر سياسياً ودبلوماسياً أطلق المجرمين والإرهابيين الذين التحقوا بداعش، ليبرر حرباً لا تبقي ولا تذر على المدن.

تعلم الأنظمة كافة والاستبدادية منها خاصة، أن استخدام القوة عارية يغري بالمقاومة، ولذا فهم يلجأون للبحث عن عدو وهمي يبرر لهم استخدام القوة المفرطة. تماماً مثلما يفعل قوش، الذي زعم أن هنالك خمسة جيوش، تبحث عن ثغرة أمنية كي تستبيح الخرطوم وقراها المجاورة. لا أدري عن أي استباحة يتكلم، وأي جهة يترقب، لعله يشير إلى "الغرابة" أو "الزرقة" الذين ظل يتخذهم فزاعة حتى جاء الوقت الذي أيقن فيه الكل أن الوسيلة المثلى للتخلص من هذه العصابة الإجرامية، هو بالتغلب على تلك التصدعات التي كانت تحدثها من جراء التلاعب بالكرت العنصري، الجهوي والقبلي. بل إن أمل الشعب الوحيد بات معلقاً بالجيوش غير المؤدلجة كافة، بعد أن كانوا يهابونها ويرونها بعبعاً، ومن تقدم منها الآن لاستئصال العصابة صار بطلاً قومياً لا يضاهيه في المجد باسل.

بعد أن فشلت كل محاولات "الجنرال الخائر" لفك الحصار المضروب عليه داخلياً وخارجياً، لجأ إلى كافة الحيل لتأمين وضعه عسكرياً، وذلك بالتنسيق مع كل جهة متفرداً، والتأكيد على عدم تواصلها مع الأخرين، كي يتسنى له التحكم في جميع الجيوش انطلاقاً من محورية يقننها بوصفه "القائد العام". هنالك مجموعتان: مجموعة مُؤدلجة ومجموعة غير مُؤدلجة، كما أن هنالك ثلاثة أنواع من الجيوش داخل هذه المجموعات: مليشيا عقائدية تتحرك بدوافع مصلحية (أ)، مليشيا قبلية يستدفعها الطمع في المزيد وتأمين ماهو محرز (ب)، وجيش منزوع السلاح تهدده المخاوف وتغري قادته المطامع (ج). يستمد "الجنرال الخائر" قوته من توازن الضعف الماثل بين هذه المجموعات، إذ إن كل مجموعة تخشى تكالب الجهتين الأخريين عليها، فتؤثر البقاء على حالها حتى تحين ساعة الصفر. حتماً أصبح الجنرال الخائر عبئاً يهدد كل مجموعة بفقدان مصلحتها، حينها ستتحرك المجموعة (أ) صاحبة المصلحة الكبرى في بقاء منظومة الحكم، والأكثر تضرراً حال فقدانها. لن تجد المجموعة (ج) بدا من

التعامل مع المجموعة (ب) لدحر المجموعة (أ) لأن المجموعة (ج) تمتلك الشرعية القومية رغم فقدانها لهياكلها ووحداتها بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والإعلامي فيما تمتلك المجموعة (ب)مقدرة قتالية فائقة بيد أنها تفتقر إلى الصبغة الدستورية رغم المحاولات العديدة التي جرت لتقنين وضعيتها قانونياً. فليكمل بعضهما البعض، ولتتواثق الجهود في هذا الظرف الاستثنائي الذي قد تحدث فيه لحظة إفاقة تجعل الكل يستشعر قيمة الوقوف لجانب الشعب الأعزل.

يجب أن لا تؤخذ مواقف القيادة العليا للجيش والتي صدرت مؤخراً على لسان الفريق ابن عوف على أنها مواقف للجيش، فهذه المؤسسة العريقة الباسلة قد كانت هدفاً للإسلاميين منذ اليوم الأول، شردوا كوادرها، شلوا قدراتها، أفسدوا قادتها، لكنها تظل عصية على الاستتباع الكامل، فجدرانها تحكي قصة البطولة ودهاليزها تدخر قيم الأولين في الانضباط، الأمانة والإيثار. إن الإفاقة التي حصلت للشعب فوقف شامخاً ورافضاً للاستكانة، ستحدث لكل الأجهزة حتى جهاز الأمن الوطني، في لحظة ما. فعلينا أن نعول على وعينا بالقضية، وأن نبعد قدر الإمكان عن محاولة استعداء الآخرين. فهنالك مجموعة من الوطنيين في كل القوات النظامية وغير النظامية تظل مرابطة يمكن أن يُعَّول عليهم يوم الكريهة.

رغم أن الإسلاميين اعتمدوا "الانسجام العرقي" خاصية لتكوين كل مليشياتهم ومليشيات الآخرين، إلاَّ أن المواجهة لن تكون مواجهة قبلية بالطريقة التي تريدونها ولن تتلبس روح الكراهية التي ظل إعلامهم يبثها في وجه الأخرين. ستكون مواجهة بينهم وبين الشعب بكل فصائله السياسية والمدنية والعسكرية، وإذ ظنوا أن جهة ما ستأتي لإنقاذهم فإن ذلك لن يحدث، لأن الريف سيراقب لكنه لن يقف محايداً تجاه معركة ادخر لها كافة المقدرات الروحية والفكرية وحتى العسكرية. ولن يرضى إلا بحسم المعركة لصالح الشعب السوداني، صوناً للقيم ومراعاة للوفاء. يكفي أن تعرف أن واحداً من كل خمسة أفراد في دارفور يمتلك بندقية أوتامتيك، واهم من ظن أنها قد جمعت، هي قد دفنت وادخرت لهذا اليوم، يوم الزحف الأكبر. هذا قبل أن يأتي الفزع من الغبش كلاب (طُلاب) الموت من كل أنحاء السودان لاستئصال هذه العصابة الماسونية كما حدث في المهدية والتي لم تكن أول انتصاراتها من قبيل الصدفة من غرب السودان ومن جبال النوبة خاصة. إن المواطن في هذه اللحظة أعزل، إلا من إيمان بالله العلي القدير وترقبه لنصرته عز وجل وقد علم ضعفنا وقلة حيلتنا وهواننا على الناس

(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)(سورة الروم: 47).

لا عجب أن قوش مسكون بالعدد خمسة (جهاز أمنه، الدفاع الشعبي، الأمن الشعبي، الجيش، الدعم السريع) ولذا فهو "يهضرب" ظناً منه أنها قادمة من الخارج، علماً بأنها موجودة بالداخل. رغم التقاطعات بينها، إلا أنه يصعب استمالتها لجهاز الأمن الوطني، الجهة الأكثر سفكاً بالمدنيين في سائر أنحاء السودان. لولا وجود الدعم السريع في أطراف الخرطوم، لما ترددت الحركة الإسلامية – باعتبارها الجهة صاحبة السجل الإجرامي المتفرد – في اغتيال عمر البشير، وهذا ما ستفعله لاحقاً مجبرة لا بطلة لأنها قد علمت أن طبيعة التوجيهات التي تلقاها الجنرال من المجتمع الدولي التي لن تكون حتماً في صالحهم. فقد كاد أن ينتهي زمن المناورة وهي تحس أن من الأفضل لها أن تبادر بالفعل، على أن تتربص منتظرة ردود الأفعال. هم كما وصفهم القدال في قصيدته العصماء (عقارب الدمع العريس): والفضائح ممشى عارهُـم ... والفضائح يا ها هيلهُـم ... والفضائح يا ها كارهُـم ...

إن الجيش سيظل مترقباً للحادثات، ومقلباً للاحتمالات، ريثما تتضح بعض الأمور ذات الصلة بالتوازنات الإقليمية التي ما عادت تحتمل وجود الإسلاميين في السلطة على رأس الهرم، ولم يمتلك تنظيمهم العالمي حتى هذا اليوم شجاعة للتبرؤ من نظام خان كل المواثيق الدينية والإنسانية إلا ما قاله الشيخ القرضاوي مؤخراً (أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً). أما الآخرون منهم فلا يأبهون بالشعب ويفضلون بقاء نظام يمكن أن ينفذ لهم مشاريعهم الوهمية والقذرة في آن واحد في المنطقة. حتى إن أحد أذكيائهم اقترح استبدال حكام السودان الحاليين بتكنقراط إسلاميين، وكأن بقية السودانيين مجوس، أو لكأن المجوس لا يحسنون تخريج علماء لتسيير بلدة مثل السودان غراء وملأى.

لقد سعت كل محاولات الإسلاميين السودانيين لشيطنة "الغرابة" أو استخدام الدعم السريع كفزاعة، أو كادوا يجعلونه كوشة يرمون فيها قاذوراتهم التي ما فتئوا يرتكبونها منذ اليوم الأول حتى وصلت البلاد إلى هذه الخانة. والان يمكنهم أن يعولوا على ضعف القدرة التنظيمية لدى المجموعة الأخيرة. وعدم تملكها لمشروع سياسي يمكن أن تقنع به الآخرين، لا ننسى حروباتهم مع الزرقة. إلا أن التجارب قد أثبتت على أننا كشعوب قادرون على تجاوز الإحن وتجرع المرارات في سبيل تحقيق المصلحة القومية.

إن تربص هذه الجيوش ببعضها البعض، منشغلة عن الهدف الأسمى (نصرة الشعب الأعزل في هذه اللحظة التاريخية الحرجة) وانهماكها في (نصرة الطاغوت وتوطيد أركان عرشه المتهالكة)، هو بمثابة الخيانة، وقد تندرج حتماً في خانة "التولي يوم الزحف" لمن خاض غبار معارك، ولم يأبه بنصره المظلوم. إن من أحسن منا فيما بقي لم يحاسبه الله بما مضى، أمَّا من أساء منا آخذه الله بسالف فعله وحاسبه.

إن توازن الضعف لدى هذه الجيوش هو مصدر القوة لدى الشعب الذي ستوقظ "الهبّة العسكرية"، بعد تلكم الشعبية، ضمائر أفراده المجندين، ومن بقي منهم من أحرار لم تستطع العصابة استمالتهم أو إغراءهم. حينها يمكن أن نتكلم، بل أن نردد شعار "شعب واحد جيش واحد". وذلك بعد التحاق كافة الجيوش الثورية التي لها سبق التصدي وأجر الصمود، لولاها ما استطعنا أن نبلغ هذه اللحظة استبصاراً لوجهة حضارية سامية واستمساكاً بوحدة شعورية ووجدانية خالدة.

ختاماً، لقد فشلت أو كادت أن تفشل كل محاولات التمليش والتجييش، وها نحن قد استعدنا ثقافتنا الديمقراطية، وما زلنا نناضل لتحرير ساحتنا المدنية، كي نقوى على مواجهة الآفات الخمس (وليس الجيوش الخمسة): الفقر، البؤس، الجهل، الخوف والمرض. إن الخمسة الأخيرة لها علاقة مباشرة بالفساد، غياب السلم الاجتماعي، انهيار الاقتصاد الوطني، المقاطعة الدولية، الجنائية والأهم من ذلك غياب آلية يمكن أن نعمل بموجبها على إعادة تركيب المجال السياسي، وعلى انبعاث الديمقراطية الفيدرالية بوصفها "الممثلة لمجمل الضمانات التي تتيح الجمع بين وحدة الفعل الوسائلي وبين تنوع الذكريات" (ماهي الديمقراطية؟حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ص:8، الآن تورين.)

لقد أثبت الشعب امتلاكه لذاكرة ومخيلة خلاقة تؤهله لصناعة التاريخ، كذات فاعلة ترفض منطق الأجهزة المسيطرة (حزبيةً وسياسية، دينيةً كانت أم غير ذلك)، وتعمل على إعادة تعريف الديمقراطية واعتماد شروط مؤسساتية تمزج بين الوحدة والتنوع الثقافي. لم تمضِ أيام منذ اندلاع الثورة حتى انبرى كل منا باحثاً عن وسيلة يدعم بها الثوار، وعن فكرة يرفد بها نهل الحرية. فقد أيقظت الثورة فينا أحلاماً قد ماتت، وفجرت طاقات قد همدت. لا سيما أن العصابة بعجرفتها قد دفعتنا إلى حالة من اللا انتماء، أما الثورة بأريحيتها فقد خاطبت فينا قلوباً ولامست فينا شجوناً حسبناها قد فارقت في ذات

مساء. فإذا قلب الكهل عند الفجر يخفق وعروسه تتهيأ وإذا أفئدة الرفاق تتوهج، وإذا الضغائن تنسرب من بين أيدينا ومن خلفنا فيصبح العناق عناقاً وتسير الأمور إلى غايتها دون عناء.

لا أجد أفضل من ابتهال المادح كمال الصادق (أبو البرعي) ختاماً لمقالتي:

يا هلالا أبيضَ قد توسطت السماء *وملأت آفاق الخليج بالضياء مرسما*عرج على السودان أرض الخير والحق والنما*إني تركت هناك أهلا نعتهم صافين لما*هلا رأيت عيونهم ترنو إليك تبسما *هلا رأيت منازلا بالضيف ملئ أينما*هلا رأيت لهم أياد طائلات تكرما *لكنه قد شامهم ليلا بهيما أبلما*مستوحش القسمات فتاك عقيم مظلما* قد طال شوقهم لشمس قيدتها مآثما*

مِدْمَاك ثَوْرة البَنَفْسَج

(حِبَال بلا أبقَار)

تعجبني، بل تذهلني، مقدرة الشباب المتظاهرين هذه الأيام في التعبير عن مواقفهم بعبارات بسيطة تعكس فهماً عميقاً لظواهر معقدة، وبطريقة ساخرة تعكس مدى جديتهم وعزمهم على عدم السماح للظرف العصيب للتأثير على حيويتهم وصفائهم الروحي.

سأل أحد المحللين السياسيين ناشطاً مدنياً عمّا ينوون فعله وتحقيقه من هذا الحراك الكثيف. فرد عليه قائلاً:» نُسَقِّط هذه الحكومة، ونُسَقِّط الحكومة الانتقالية ثم نرجع إلى منازلنا.» لله دره، فقد أغناني هذا الفتى عن المشقة النفسية وأعفاني من الكبد الفكري، إذ كنت مشفقاً على الثورة من رجال يحملون "حبالاً على أبقار". وكل ما يحسنون فعله قولة: "هش، تك".

إن قوى التغيير والهامش تدرك أن معظم السياسيين والمنخرطين في الشأن العام، والذين ظلوا في تدافع حيوي مع الإنقاذ لعقود، يحتملون في طياتهم جزءاً ولو يسيراً من إرثها في التعاطي الانتهازي والنرجسي والاستبدادي الوقح حال التفاعل مع كبريات الأمور. وها هم يخرجون علينا من المقابر ببيانات ومواثيق وتحالفات (منهم مَن قبرته الحادثات ومنهم مَن سارت بخبر موته الشائعات)؛ لكأنهم يتصورون أننا قد نسينا مواقفهم وسجلهم الحافل بالمخازي والتآمر والالتفاف حول قضايا الجماهير. رغم كل ما حلّ في هذا البلد من مآسي، فإن هناك أقلية عرقية وأيديولوجية ما زالت تظن أن لها حق قدسي لتسيير زمام الأمور في هذا البلد. وقد غرهم أن هناك قلة من أبناء الهامش قد أصابتهم هزيمة معنوية فانصاعوا لهم طوعاً وقنعوا من العملية السياسية بدور الرقيب.

هذه هي الإشكالات السلوكية الأكثر غوراً في شخصية السياسي السوداني، بيد أن هنالك تشوهات أصابت بنية الوعي الثقافي للإنسان السوداني وبنية الوعي الاقتصادي والاجتماعي (ما تسبب فيما أسميته "بنية الوعي الانشطاري")، وهذه هي التي لزم

التعرض لها إن أردنا صدقاً أن نُعَبِّد الطريق نحو الحرية، السلام والعدالة، وأن نجعل الثورة خياراً للشعب لا اصطفاءً من النخب أو انحيازاً لخيارتها.

لقد منحتنا الثورة فرصة للتصالح مع أنفسنا، إذ سرعان ما تسامينا الجراح وانتقلنا من موقف الإنكار للجرائم التي ارتكبت ضد الهامش إلى الاعتراف بها، بل الندم على عدم اتخاذ المواقف المبدئية وبالطريقة اللازمة. هل سننجح في تطوير هذه الوحدة الوجدانية إلى وحدة مشتركات سياسية وموضوعية؟ بأي الآليات؟ ووفق أي معطيات؟

لقد شكّل النظام لجنةً أقرت باغتيال الأستاذ أحمد خير، لكنه ظل يستنكف عن مجرد التحقيق في إبادة جميع الذكور بقرية حمادة بدارفور. بل إنه، أي النظام، لن يتوانى عن تفعيل آلية الإبادة مرة ثانية إذا ما أجترأ الدارفوريون على التحرك الجماعي من أحياء الخرطوم الطرفية. وإذا شئت فانظر إلى أحيائهم التي تحولت إلى ثكنات عسكرية، رصدت بناحيتها أسلحة ثقيلة تكفي لتحرير الفشقة أو حلايب. لقد دفعت دارفور الجغرافية ضريبتها التي لا تتضاهى في معركة التحرير، وها هي العصابة تتربص بدارفور الاجتماعية. فهل سيكون المطلوب من الأخيرة الإسهام بنفس القوة للدفع في ذات الاتجاه، أي اتجاه التحرير من النظام؟ وما الذي يلزمها للتخلص من المنظومة؟ علماً، بأن لكل غاية من هاتين الغايتين تكتيكاتهما، إستراتيجياتهما وتحالفاتهما.

يقول الأستاذ عثمان نواي: "والآن والوطن يقبع فى القاع، فإن الحراك الذي يقوده هذا الشباب هو بالتأكيد صعود إلى أعلى. فشباب اليوم الذي يتحدث لغة الراندوك التي أصبحت الآن لغة تكتب بها بيانات الثورة، لن تفرقه أوهام المتطرفين دينياً، ولا أحلام المتشددين سياسياً ولا مؤامرات المتعصبين عرقياً. وعلى إيقاع "الزنق" تعالت هتافات تسقط بس ورقص الناس وهتفوا للحرية.. هذا الشباب وهذه الثورة ولأول مرة تمثل السودانيين بس... دون أي حاجة إلى توصيفات أو إضافات أخرى.. حيث الهوية لم تعد سؤالاً بعد الآن.. إنها ممارسة عملية تخلق وتعيد إنتاج نفسها مع طموحات شباب يصبو إلى الحرية والكرامة والإنسانية للجميع على أرض السودان... ومع خروج نهائي للنخب وتعاليهم من باب تسقط بس، يفتح السودان أبوابه نحو مستقبل مختلف لم يحلم به حتى الكثيرون من الأجيال السابقة .. لأنه أكبر وأوسع وأجمل مما تتخيلوا أو مما كان يخدم مصالحهم" (10 فبراير 2019).

إن تمدد الثورة أفقياً مرهون بتوسعها رأسياً (بمعنى اشتمالها على الأحياء الطرفية للخرطوم، جغرافياً وليس فقط عضوياً)، وإحساس السواد الأعظم ممن يقطنون حزام الخرطوم من السودانيين بأن الأمر لم يعد مجرد تلاعب بأجندة سياسية، إنما تصميم وعزم من قبل النخب السودانية كافة على تحقيق تسوية وطنية شاملة. وقد يتوجسون حينها فلا يبرزون قوتهم الحقيقية حتى تستبين ملامح الثورة (ثورة البنفسج نسبة لدور الجنس الناعم فيها وسلميتها المنشودة) في الفترة الانتقالية القادمة.

كتب الأستاذ أحمد جعفر رسالة إلى تجمع المهنيين السودانيين أشار فيها إلى نقاط مهمة تتعلق بقدرة هذا الكيان والذي يتكون من طبقة اجتماعية محددة، لا تمثل سوى جزء ضعيف جداً من المجتمع السوداني، على إسقاط النظام بممثلي الطبقة الوسطى من الأطباء والصيادلة والصحفيين. لأن التعبئة التي تقوم عليها هذه الأجسام لا تتعدى إلا لجزء يسير من مكونات الشعب السوداني، فمجتمعنا لم تعد فيه طبقة وسطى كبيرة وأساسية في تكوين النسيج الاجتماعي. لا سيما أن ثلاثين عاماً من سياسات التحرير الاقتصادي، والفساد الذي نخر مؤسسات الإنتاج القومية، قد تسبب في هجرة جزء كبير من المجتمع السوداني إلى طبقة اجتماعية دنيا. وهؤلاء هم من يستطيعون شل حركة الحياة العامة، وليس الأطباء والصيادلة وحدهم. إن تكوين الكتلة الحرجة واللازمة لإنجاح "ثورة البنفسج"، حسب قناعة الأستاذ جعفر، يستلزم الوعي بالاقتصاد الاجتماعي الحالي في السودان، "تمثيل هذه الطبقات ودمجها في الفضاء العام، وتسييسها بمفهوم يجعلها جزءاً أصيلاً من المطالبة بحقها في الوجود والتعبير عن الهوية الجمعية" (ونحاس الجيل القادم.. في صحوة شعب الهامش، فبراير 2019).

لا يملك أحد أن يتفضل على الهامش بالقيادة في المرحلة القادمة، بل إن الهامش – بحكم ما قدم من تضحيات وبحكم ما يملك من أغلبية – سيتصدى للقيادة وسينالها بعز عزيز أو ذل ذليل. ولن ينفع النخب المركزية تهافتها، تسابقها لاحتلال المنصات وتلبسها بلبوس العفة والوطنية. لا أعرف كيف "يُجَلِّد بعضهم وجهه" ويملك من الجرأة ما يقف بها أمام المرآة، دعك عن ملاقاة الرجال والنساء والتبسم في وجوههم. أكيد أن هذه مَلكة يُحسد عليها كثير من ساسة اليوم الذين لا يتورعون عن عض أيادي تفضلت عليهم "بمكرمات" عديدة بالأمس القريب وليس قبل الأمس البعيد. بيد إننا يجب أن نعي أن الالتقاء بين هذه النخب ليس مجرد التقاء مصلحي، بل هو أيضاً تحالف إستراتيجي.

لقد سعى النظام لاستفزاز دارفور الاجتماعية واستعدائها بشتى الطرق، لكنه لم ينجح، فإن الجماهير كانت فطنة هذه المرة، وهي إذ تتحاشى آلية النظام العسكرية، فإنها أيضاً تتحسب لمكر النخب المركزية التي قد تنسحب من المعترك، بل قد لا تتورع في الوقوع في أحضان النظام وقد بدأت محترسة وانضمت متوجسة في الأصل من طبيعة الانقلاب السياسي والاجتماعي الحادث والبائن لناظرهم ولم ترتضه بعض سرائرهم.

نشرت جريدة العربي الجديد مقالاً للدكتور طارق الشيخ ورد فيه الآتي: "ولما فاجأت الثورة الشعبية في مدن السودان الحكم في الخرطوم، لم يجد رئيس جهاز الأمن السوداني، صلاح قوش، سوى فتح الصفحة نفسها من قاموس الدكتاتورية، واتهام حركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد النور، وطلاب الجامعات من أبناء إقليم دارفور، بأنهم وراء أعمال التخريب في عطبرة والدامر وبربر. ثم زاد بتوضيحاتٍ أغرب، إن "مجموعة تابعة للحركة، وتتكون من مائتين وثمانين عنصراً يشرف عليها الموساد (المخابرات الإسرائيلية)، تحركت من إسرائيل إلى كينيا ثم دخلت السودان". ثم تبع ذلك إعلان وزير الدولة في وزارة الإعلام والاتصالات، مأمون حسن إبراهيم، في مؤتمر صحافي، عن "ضبط خلية مسلحة من عشرة أفراد بالدروشاب شمال الخرطوم تتبع المتمرد عبد الواحد محمد نور، تتمثل مهامها بإحداث اغتيالات وسط المحتجين، والقيام بأعمال تخريبية"، ثم أورد أرقاماً للسلاح تبعث على الضحك، أن عشرة طلاب قدموا من إسرائيل، لتنفيذ عمليات كبيرة ببنادق عتيقة وعدد محدود من الطلقات"(2 فبراير 2019).

كلما طال زمن الحراك كلما ساعد ذلك في تعديل قواعد اللعبة، وأجدى في إضعاف موارد المنظومة، حبذا وضعها على حافة الإفلاس الأخلاقي والروحي. وها هم الناشطون والسياسيون يعملون ليل نهار في مسعى منهم لبناء مشتركات تقوم على الاتفاق على الحد الأعلى من المبادئ، والحد الأدنى من المشتركات. وهم إذ ينجحون في تطوير "البيان" إلى "ميثاق" فإنهم يخفقون، أو لا يكادون ينتبهون إلى المنطلقات المتعددة في تعريف "الخلاص" و "الحرية" و "المواطنة": منهم من يسعى للتخلص من الرئيس، ومنهم من يسعى للتخلص من النظام، ومن يسعى للتخلص من المنظومة؛ أما بخصوص الحرية، فإنهم يمارسون حُريةً سلبية يختصر مفهومها على مقاومة الطغيان، لكنها لا تمتد لتشمل الحرية الإيجابية القاضية بتثبيت دعائم البنيان وفق اتفاق مبدئي ورؤيوي، في هذه الحالة بين قوى التغيير والهامش. أما موضوع المواطنة هذا فهو الإشكال الأكبر لأن النظام السياسي قائم على هرمية عرقية ودينية لا ينجح الدستور بمفرده في تقويمها، بل

يلزم أن تكون هنالك تصاميم مُؤسسية تدعم الجانب التعليمي والتربوي ومسودات قانونية تؤسس لفيدرالية النظام السياسي، ولا مركزيته.

إن الجبهة العريضة التي تسعى المقاومة لتكوينها تضم حتى الآن كلاً من تجمع المهنيين، الاتحادي المعارض، قوى الإجماع الوطني، حزب الأمة وقوى نداء السودان، وقد ينضم آخرون عند كل يوم وعند كل ساعة. لكن من الواضح أنه سيصعب التنسيق، بل قد يستحيل، بين هذه القوى لأنها عبارة عن جبهة تضم فئات صاحبة رؤى متباينة فيما يخص الخلاص والحرية والمواطنة، ما يجعل الاتفاق بينها تكتيكياً وغير إستراتيجي البتة. جماعة السودان القديم ينتظرون ساعة النصر كي يركلوا دعاة السودان الجديد ويرمونهم من أعلى التل نحو الهاوية، والأحزاب التقليدية تتربص بدعاة التغيير في داخلها، والقوى الرجعية لا ترى في العلمانية خلاصاً إنما ترى فيها ارتكاسةً عن قيم الدين والمعتقد.

نحن لا نريد أن نعدد مظاهرَ إنما نود أن نستكشف ظواهرَ، لن يجدي المذهب الكلاسيكي في بنيانها، لأن الحراك الثوري هذه المرة جاء مندفعاً من المدى الجغرافي تستدفعه حمولات التهميش التاريخي. إن وعي الهامش بحقوقه لا يقابله نضجٌ لدى نخب المركز ولا انفعالٌ برسوخه، لكننا نرى نخباً من قوى التغيير لديها نضج أخلاقي، ويمكن أن تساعد في خلق تحالف (قوى التغيير والهامش) يُجَنِّب السودان مسألة الاستقطاب الجهوي والعرقي والمنطقي. خاصة أن من المتوقع أن يحدث انقسام عميق داخل المنظومة مما قد يتسبب في شلل تام للأجهزة السياسية والإدارية فور انهيار النظام. إن المدة بين انهيار النظام وانتفاء المنظومة لن تطول، لأن الشارع سرعان ما سيكتشف أن الوحدة الوجدانية الحالية لا يمكن تطويرها إلى وحدة سياسية وموضوعية إلا إذا اتفق القادة على أسس مبدئية يتم رعايتها من قبلهم بصدقية وتجرد، الأمر الذي يفتقد إليه الكثيرون من دهاقنة النادي القديم الذين لم ولن يبرحوا «محطة الفهلوة» حتى يروا مكانهم من الجحيم عند الفجة (فجة الموت).

بما أننا نعيش في ظل نظام شمولي، فإنه لا يسعنا إلا القبول بهذه النداءات الفوقية التي استوجبت نوعاً من الوحدة الشعورية، آملين من ممثلي الشعب المضي قدماً آخذين في الاعتبار أنهم يمثلون شعباً غابت أغلبيته وحضرت إرادته. فعليهم أن يترجموا هذه الإرادة إلى وحدة عضوية تصطحب القضايا التي بسببها حدث الحريق، وأن لا ترخي

السمع لجهات تعمل من بينهم وتريد دوماً أن تتجنب مطبات الطريق. (فالهزيمة البَيِّنَة أفضل من الانتصار الناقص لأن الأولى تحرض على المقاومة والثانية تحفز على الاستكانة) . هذه الجهات تريد حلاً يعفيها من تبعات الانتفاضة العسكرية التي ربما شملت قوى الهامش، أو الثورة الشعبية العارمة التي لن تكتمل أركانها إلاَّ بدخول الأحياء الطرفية بثقلها الكامل بالرغم عن وجودها الكثيف في هذا الحراك. كادوا يقولون «يا الإنجليز ألفونا»، لكنهم إذ عجزوا فقد تنادوا «لاستنقاذ» الكرسي وليس لتحرير السودان. هذان السيناريوهان يمثلان هاجساً حقيقياً، إن لم نقل كابوساً، للنخب المركزية التي قد تكون على النقيض الأيديولوجي من النظام الحاكم، لكنها لا ترتضي بتبدل قواعد اللعبة، بل تفضل أن تكون مهمشة ومضطهدة داخل منظومتها، على أن ترى تغييراً في بنية السلطة يجعلها تتحسب لوزنها الحقيقي، لا ذاك الذي كانت تدعيه عبر الإعلام أو أروقة الأحزاب المركزية تمسحاً بقياداتها، أو استدراراً لعطف منسوبيها.

إن «الجنرال» يفعل خيراً بعدم تنازله، فإن تنازله من شأنه أن يفسح المجال للنخب المركزية لاستعادة أنفاسها، ومن ثم الاستمرار في غيها وضلالها. تعلم النخب علم اليقين أن الحراك الشعبي لا يُسقط الأنظمة الشمولية، لكنه يربك التوازنات، التي ربما حَفَّزت أحد اللاعبين الأساسيين وحرضته للتحرك ضد الآخرين. وإذا لم يتحرك أحدهم فإنها مضطرة لتقديم تنازلات تُرَغِّب الأحياءَ الطرفيةَ بالتحرك الجماهيري، وليس فقط التمثيلي العضوي، لأنها تحتاج إلى نسبة تتراوح بين 3 إلى 5 في المائة من التعداد الكلي للمواطنين لا تتحقق إلاَّ بتدافع الحزام الأسود (كما أسماه أحد مفكريهم العنصريين).

أنا أرجح تحقق الخيار العسكري الذي إن تم هذه المرة فلن يتم بالطريقة إياها، والتي يتمنّاها نشطاء المركز والذين يتكلمون عن الصبغة التنظيمية والقومية للجيش السوداني، بنوع من المثالية يُحْسَدُ عليه «الجُهال» قبل الكبار. فالهامش لم تعد تحركه «الإشارة» وما عاد يتلهى بحلو العبارة أو معسولها. هذا السيناريو تكتنفه خطورة واحدة وهي تربص الجارة الشمالية التي ظلت تبحث عن نخب موالية، لا تهمها مصلحة بلدها ولا تكترث لعقد تحالفات إقليمية ذات بعد اقتصادي وتنموي، وهي -أي الجارة الشمالية- لن تفرط في المنظومة، لأن أعضاءها هم عملاء تاريخيون وتقليديون، انضم لهم آخرون، تحت طائلة الابتزاز، بعد أن فقدوا نقاط الارتكاز. وهذه الجارة إنما تُفرط في مصلحتها الاقتصادية مُستدفعة بتحالفات سياسية بالية، وتحرشات أمنية خالية من أي مضمون فعلي وحيوي. وقد آن للعلماء والخبراء، في كلا البلدين، أن يدعموا تكاملاً

تسنده أسس علمية وموضوعية، لا تتهادى أو تتأرجح به نوازع شخصية أو عاطفية.

ختاماً، إن مقدرتنا على مقاومة الطاغوت والإطاحة بالجنرال، تعتمد على عزيمتنا على مقاومة اليأس القابع في نفوسنا وتدارك الخلل الشائب لأفكارنا. فالآفات التي استغلها الجنرال لاستعبادنا فترة 3 عقود وتدمير هويتنا ما زالت كامنة فينا، وستظل، مالم نعمد لتقويم ذواتنا، والنظر في أسس تربيتنا الروحية وتنشئتنا الفكرية. ذكرت ثلاث قضايا رئيسية في هذا السياق: أولاها، مسألة «الوعي الانشطاري» التي تقر بأن هناك وعياً لكنه ذو طبيعة منشطرة، ثانيتها، مسألة «التكلس الجغرافي» والتي تختلف عن مسألة التقوقع الوجداني، في أن الأولى تشبه الانكفاءة النوعية أو الاختيارية، أما الأخر ى فأقرب إلى العزلة الشعورية. ثالثتهما، مسألة «الحرية النسبية» والتي ترتبط بحاجة الإنسان للإسهام في تقويم دعائم البنيان، لا الاكتفاء فقط بمقاومة الطغيان.

تَحَالُف المُنْبّتين
(وسُقُوطِ دَوْلَة المارقين!)

المارة يقولون: «الله يطّلِعنا من كثرة (بَيِّن) والباقي هين،

(بَيِّن) يلاحقهم ويقول لهم بعد أن أخافهم:

بَيِّن مالا؟ ما أخضر، طويل ولين.»

(أسطورة شعبييه)

لن أحوِّج القارئ إلى رسم بياني أو صورة ثلاثية الأبعاد كي أشرح له العلاقة بين المُنْبَّت والمقطوع (مقاطيع جمع مقطوع وهو تعبير دارجي لمّاح يشير لشاكلة المارقين الذين تجمعوا في القصر الجمهوري للاستماع لهرطقة المخبول إياه)، فالمُنْبَّت تحلل من القيم ولذا فقد سهل عليه الاستعانة بالمقطوع الذي انقطعت صلته بجماعته وعظمت حيرته فاستسهل الذنب ولم يجد رضا نفسه إلا في سعادة سيده. وها هو سيده يحبطه في كل مرة ويبين له أنه ليس على قدر المسؤولية، الأدهى أنه لا يمتلك الشجاعة للاعتراف بهذا الأمر.

تصوّر أن مجرماً تكاد تطاله محاكمة دولية يلقي خطاباً بالقصر الجمهوري عشية يوم الجمعة الموافق 22/فبراير/2019يُنَصِّب فيه نفسه أباً روحياً مهمته استنقاذ البلاد من المحنة (بمعنى أنه يضع نفسه في خانة المهاتما غاندي وجورج واشنطن ومانديلا)، والجماهير لا تنفك تتظاهر يومياً مدة شهرين مطالبة إياه بالتنحي وهو بعد لم يكد يبرح خانته في الإفك. إن تنحي البشير ليس في مصلحة الجماهير لأنه يعطي «الجماعة» فرصة لاستعادة أنفاسها. وقد قلت ذلك مراراً، وأشرت إلى أن الهزيمة البيّنة أفضل من نصف الانتصار. يجب أن لا نحث هذا المقطوع على الاستمرار في هذا العبط لكننا يجب أن نكون مدركين لتلكم الألاعيب التي تبتكرها المجموعة إياها وأن نكون مصممين على استئصال الداء، وإن عظُم على البعض تذوق مرارة الدواء.

يتساءل المرء عن طبيعة التحالف الذي كان يوماً بين الإسلاميين في السودان، هل كان تحالفاً عقائدياً المقصود منه استعادة دولة الخلافة؟ هل كان تحالفاً أخلاقياًالمقصود منه تقوية الرابطة الإيمانية مثلما هو الحال بالنسبة للسادة المتصوفة؟ هل هو تحالف مصلحي القصد منه ترفيع طبقة معينة والترقي بها تدريجياً نحو مدارج النبلاء والوارثين؟ هل هي محض صدفة تاريخية أفرزت الانتهازية السياسية الحالية؟ كيف انحدر الأمر إلى درك سحيق جعل من كل هذه الغايات محض افتراء استغلها البعض وجَيَّرها لخلق تحالف من المُنْبَّتين الذين باتوا يخشون على دولتهم من السقوط أكثر من خشيتهم على أنفسهم من المروق (بمعنى الخروج من الملة)، أو مفارقة ثوابت الأمة المتمثلة في الحرية والكرامة الإنسانية.

لم يستطع السودانيون التعافي واستعادة صفائهم الروحي وحيويتهم الاجتماعية إلاَّ بعد أن نفضوا الدرن الذي علق بجلباب دولتهم فاستحالت المهديةإلى فكرة وطنية. اليوم، وبحكم العلمنة التي حصلت للعقل الإنساني، يستطيع الفرد السوداني التنقل في ربوع المؤسسة دون وصاية، فقط الاحتكام إلى الدستور. إن التدافع يكسب النص الإلهي بشريته في التداول ويلهم الكائن البشري حجته في التعاطي مع شأن الحياة تلبية لحاجيات البشر واستنظاراً لوعد الآخرة. إن حضارتنا هي حضارة روحية، ودولتنا دولة رسالية خاضت حروباً وسيرت جيوشاً وقفت على أعتاب فلسطين لكن ذلك لم يكن بدوافع كسبية نفعية أو توسعية امبريالية. فما بال أقوام يتخذون من أرضنا منصة لفرض أيديولوجيتهم الدينية؟

إن الحديث عن الدولة المدنية هو رد فعل ساذج على المفهوم الثيوقراطي الذي مارسته العصابة في السودان، فالدولة لا تقوم فقط بمهام خدمية، بل إن من صميم رسالتها رعاية المؤسسات للقيام بدورها في بعث المكنون الأخلاقي والروحي للشعب. كلما انتقلنا إلى دائرة تصميم السياسات كلما كان الأمر واضحاً. مثلاً، بريطانيا يمكنها أن توفر نسبة مهولة من ميزانية الصحة لو أن الإنجليز امتنعوا عن شرب الخمر. لكن ذلك لا يمكن أن يتخذ مبرراً لإغلاق البارات، فقط التعويل على التربية العلمية، والتنشئة الروحية والأخلاقية وكل حسب مرجعيته. هذه هي العلمانية التي أدعو إليها، بل وأبشر بها. لا يمكن للفقه أن يتطور إلا في ظل نظام علمي ديمقراطي، لأن إجرائية اتخاذ القرار دينياً وبلورته فقهياً هي أقرب ما تكون اليوم لدورة تصميم وتنفيذ السياسات التي تأخذ في الاعتبار أهمية التنسيق بين الجوانب العلمية، القيمية المجتمعية والسياسية.

وهذا المجهود الشوري هو مجهود قاعدي في المقام الأول، بيد أن المجموعات الإسلامية استخدمت مؤسسات الدولة الحديثة وسيلة لفرض وصاية أفقدت الفقه حيويته وجعلت من «الشريعة» أداة لقمع المواطنين.

عليه، يجب أن يتجاوز مشروعنا التنموي مشروعية النقد للإسلاميين. إذ لا يمكن أن تبني مجموعة مشروعها السياسي على نقض التجربة الإسلامية في الثلاثين الماضية ولا حتى تتبع جذر المشكلة الذي يرجع الى 150 عاماً وما قبل ذلك إلى أولئك النفر الذين كانوا يتوقفون عند الصلاة التي تتضمن الصلاة الإبراهيمية، يصلون على محمّد وآل محمّد، وعندما يؤدون التحية يلتفون يمنة فيرون دم الحسين يَقْطُر من رأسه المحمولة في الجراب القابع في ظهر الجمل، ويلتفتون يسرة فيرون آل محمد أسرى مقيدين في الأغلال. هؤلاء الإسلاميون يتلفتون يمنة فيرون شبح الأستاذ محمود معلقاً في الحبل ويلتفتون يسرة فيرون شعوب دارفور تقطن 70 معسكراً للنزوح. لا بد من تفكيك هذا الماضي الأليم للنظر في كيفية التعاطي بموضوعية مع الفتوح التي حدثت للبشرية، مثل الديمقراطية، المؤسسية وحقوق الإنسان.

إن ما يمكن أن يُغْني الإسلاميين عن التفاكر في شأن الثورةِ، هو التشاورُ في شأن العلل التي صحبت نشأة تنظيمهم، سيما التنقيب عن الخلل في منهجية تفكيرهم، والتباحث في العطب الذي تمكن من مرابط عقولهم ونفوسهم، فهذا من شأنه أن يساعدهم في التصالح مع ذواتهم، والتعرف على سبل مثلى للتواصل الحيوي مع الآخرين، فلا معنى لمصلحة يسعى المرء لتحقيقها دون أن يكون وراءها هدف أسمى، ولا مغزى من المحاولة لجبر الضرر دون أن تكون هناك محاولة أمينة للاستماع للمتضرر (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ)(الأنفال: 23).المتضرر قالها واضحة، والجماهير فكّت شفرة النضال ووضعت حداً لمحاولات المقاومة الحلزونية التي اتبعتها المعارضة الشمالية والحركات الدارفورية طيلة الحقبة الإنقاذية بقولها: تسقط بس.

هذا الشعار ليس شعاراً عدمياً، بل هو شعار حيوي يرمي إلى غاية محددة: التخلص من المنظومة بأكملها: شخوصاً ومؤسسات ونماذج وأيديولوجيات وتحالفات. وقد عبروا عن هذه الفكرة بطرق عديدة وفي مناسبات وأماكن شتى. وها هو جمهور السودانيين يخرج في تظاهرة فريدة في شمال أمريكا وفي مدن أوروبية مختلفة معبراً عن وعيه السياسي العالي وعن تطلعاته الإنسانية السامية. وها هي السفارات التي من المفترض

أن تمثل جسر التواصل الحضاري والإنساني بين الشعوب تستحيل إلى أوكار يحاصرها المهاجرون، وها هم السفراء الذين كان من المفترض أن يكونوا نجباء يسعون لتحقيق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية للشعب السوداني يستحيلون إلى مخبرين تحاصرهم، بل تعزلهم النخب الواعية فلا يكادون يحضرون مسجداً أو مكاناً عاماً حتى تعلو الأصوات مندد بمواقفهم المخزية ضد الأمة السودانية خاصة وضد الإنسانية عامة.

عبّر السيد محمد الحسن محمد عثمان عن هذا الأمر بقوله: "وحقيقة لو وصفت مظاهرات واشنطن فهي مظاهرات الوحدة الوطنية والتلاحم صممت فيها هتافات لتداوى جراح الوطن هتافات لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ولدارفور وكانت لوحة رائعة مشاركة مواطني هذه المناطق مشاركة فاعلة وبحماس وتجاوزنا الجراحات وحقيقة كان عرس السودان حتى بسيرته فقد تحرك الموكب من أمام الكونجرس حتى البيت الأبيض والجميع يهتفون ويغنون ويشبه ذلك السيرة في الأعراس السودانية وحقيقة كان الفرح طاغياً والسودان متوحداً يملأ شوارع واشنطن هتافاً وغناءً وتلاحماً فقد وصل الحد بالإنقاذ إلى أنها بثت الفرقة بين أبناء الوطن الواحد"(سودانيز اون لاين، المقالة بعنوان عرس السودان أمام الكونجرس والبيت الأبيض).

لا يتخذ السودانيون موقفاً متشدداً إلاَّ وهم مرغمون، ولا يلجأون إلى المواجهة إلاَّ وهم متحسرون، فليس المشاترة من طبعهم بل الموافقة والتفاكر في السبل المثلى التي يمكن أن تتطور بها المشتركات من أصلهم، بحكم التربية العشائرية والدينية الصوفية. وقد رأيتهم في مواقف كثيرة مرّت بي في حياتي الخاصة والعامة يحتفون بالشخص المسؤول، ويجلونه، لأن القيادة في تراثهم ارتبطت بالبسالة (الفكرية أو الميدانية) والنضج الأخلاقي والروحي. نحن نعيش أزمة نفسية ووجودية هذه الأيام لأننا باللجوء إلى تصرفات من مثل محاصرة السفراء ومجابهاتهم وإذا اقتضي الأمر إساءتهم، فإننا إنما نتخذ موقفاً لا يتماشى مع إرثنا، تربيتنا ومُثلنا العليا. لكننا مجبرون على احتقار هؤلاء النفر لأنهم اختطفوا إرثنا وأساءوا لضعفائنا وفقرائنا وهذا فعل مشين يصعب على المرء السكوت عنه.

كان والدي يحرص عند زيارته لأيٍ من المدن التي يرتادها في إجازته الصيفية، أن يزور السفير المقيم، سيما إذا كان من الأشخاص المحترمين والذين ترقوا في سلم الوظيفة وتربوا على قيم القبيلة (يعني ببساطة إذا كان ود قبايل). وقد كان السفير يتصرف

كسيد العشيرة، اختارته يد الإرادة الجماهيرية، لا كمخبر اختارته سبل الاصطفاء الخبيثة. أذكر أنه اصطحبني أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات لزيارة المرحوم السفير أحمد التني، الذي كان وقتئذ سفيراً للسودان بواشنطن. لم يأتِ المساء حتى جاء أحمد رحمة الله لزيارة أسرتنا، وعندما هم بالانصراف اقترح على والدي استخدام سيارة السفير، فشكره والدي وأعتذر له بأنه يفضل أن يستخدم المواصلات العامة لأنها أسرع وأريح في تلك البقاع.

كان أحمد يرعى الأخوة ولم يكن ينظر إلى حُظوة، وذاك كان دأبهم جميعاً، فالسفير حسن عمر والذي أصبح من بعد نائباً عاماً لم يكن أقل حفاوة بأسرتنا وبالسودانيين عموماً. يوم أن زرناه في نيروبي في السبعينيات لم يبرح ساحتنا وظل يتفقدنا حتى غادرنا بعد ثلاثة أسابيع. هذا من الناحية الاجتماعية والتي لم تنتف بالكلية، فهناك ما زال بعض السفراء المحترمين وإن كانوا قلة، أمّا من الناحية المهنية فهل يمكن أن نقارن بين أولئك السفراء أصحاب الإرادة الذين ينفذون قرارهم، وبين سفراء اليوم الذين يستطيع مندوب الأمن في أي سفارة أن يبتَّزهم؟

تخيل أننا ننتدب لقيادة سفارتنا في الولايات المتحدة "أمنجياً" مثل محمد عطا لم ينل من تربيته في "الإشلاق" غير الحقد الطبقي (وقد كان حريّاً به أن يحتفي بالتكافل وقيم الإخاء في تلكم المجتمعات البسيطة والعفيفة) ومن انتمائه للحركة الإسلامية غير إتقان حيل التفاوت الاجتماعي (التي تمثلت في إقامته حفلاً مؤخراً لمباهات الدبلوماسيين في أرقى أحياء واشنطن في وقت لا تملك فيه الدولة عملة صعبة لشراء الدواء، في وقت يجري فيه تعديل لنهج وزارة الخارجية في العالم كله وإعادة هيكلتها بحيث تمثل السفارات مستودعاً فكرياً وإستراتيجياً يرفد البلاد باحتياجاتها التي باتت تعتمد في اقتصاداتها على عقد الشراكات مع الشركات عابرة القارات أكثر من اعتمادها على بروتوكولات يمضيها رؤساء الدويلات.

قدمت نفسي للسفير البرازيلي في السودان في إحدى المناسبات باعتباري مستشاراً للتنمية العالمية، فدعاني للالتقاء به في مكتبه. ذهبت إليه وتفاكرنا عن إمكانية توطين البرازيل لتجربتها في تربية المواشي في الحزام السوداني، خاصة دارفور وكردفان، لا سيما أن تكلفة الوقود قد ارتفعت ولا يمكن للبرازيل أن تستمر في الخسارة للإيفاء بعقود تفوق قيمتها 7,2 بليون دولار، قيمة اللحوم التي توصلها للسعودية ومصر والجزائر. كما

أن الأرض في البرازيل قد بلغت سعتها القصوى وأي زيادة ستكون على حساب البيئة. أرخى الرجل أذنه لسماع كلامي، فمّا أن انتهيت قال لي: يا دكتور نعلم كل ذلك. قلت له: ما الذي منعكم إذن من الاستثمار؟ قال لي: حكومتكم. قلت له: حرامية مش كدا؟ قال لي: لا أخطر من ذلك .... لا يملكون رؤية. أفحمني الرجل فلم أشأ أن أواصل في الحديث، شكرته ولم أتواصل مع أي جهة دولية أو إقليمية بشأن التنمية في السودان منذئذ.

كنت أبادر بزيارة السفير متى ما حلّ بي الترحال في بلدة ما اقتداء بذات النهج الذي سار عليه والدي والذي كان ينظر للسفير على أنه سيد العشيرة في المهجر. حصلت عام 2002 على منحة "الفل برايت"التي يشرف على إدارتها الكونغرس الأمريكي والتي تتيح للطلاب زيارة بلدان أجنبية لإجراء بحوثهم الأكاديمية، فاستطعت زيارة المغرب في أوائل الألفية الثالثة. قمت بزيارة السفير المرحوم أحمد مكي (حفيد السيدإسماعيل الولي وتقطن أسرته حالياً حي مكي بأمدرمان)، ونمت صداقة متينة بين أسرتينا رغم فارق السن، فكنت أحرص على زيارته وأجلَّه لا لمنصبه فقط ولكن لجليل قدره وحسن منشئه.

كان أحمد (رحمه الله وجعل الجنة مثواه) يصرف السائق إذا ما تأخر الليل، ويقوم بإيصالنا بنفسه أنا وزوجتي. الموضوع ببساطة أن أولئك السفراء تدرجوا في سلم الوظيفة أمّا اليوم فجلهم أرزقية أو ترقوا في سلم الملق واستقوا من كُبَرائهم سلوك العنجهية. كان بعض السفراء السابقين تسبقه مؤلفاته إلى الوظيفة، مثل جمال محمد أحمد أو ود الملكي، أمّا اليوم فجلهم تسبقهم إلى ملف الترقية التقارير وإذا شئت "القوالات" التي يكتبونها عن الناشطين الذين يقطنون في دول الخليج خاصة. بل قد لا يدخر موظفوهم (المقاطيع) جهداً في تقسيم الجاليات وإشاعة البغضاء بين أفرادها وبث الفرقة بين جموعهم، إعاقة أنشطتهم وتعطيل طاقاتهم فلا تراهم يجتمعون إلا في مأتم ولا يتعانقون ألا ساعة عقد القران.

إن المجتمعات الخليجية تشبه في تراتيبيتها المجتمعات السودانية ولذا فقد كانت هي الأقرب إلى تفهم النفسية السودانية، والتعرف على طريقة تفكيرها لولا تتبعها لبعض الشلليات الإسلاموية منها والعروبية. وإذ إن الأمور تسير الآن بوتيرة سريعة جداً، فلا يمكن لقادة هذه المجتمعات أن يعتمدوا على سبل أكاديمية هي أشبه بالمقاربات الصحفية في تحديد موقفها أو أن يسمحوا باستغلال المنابر الفكرية والبحثية في بلادهم لصالح الترويج لفكر أقلية محاصرة ومكروهة في بلادها. إن موقف الشعب السوداني

اليوم واضحٌ وثابتٌ من المنظومة الحالية التي ما باتت تمثل جهة قدر تمثيلها لنفسها ولمصالح مندوبيها من المقاطيع.

بمقدور الحكومات الخليجية الاستفادة من الثقل الفكري، والاجتماعي والقبلي الذي تتمتع به النخبة السودانية المقيمة في هذه البقاع لتحديد موقف يجعل التعويل على الشعب السوداني واستثمار علاقتهم الروحية به أكثر من تعويلهم على النظام وأذنابه من المنتفعين الذين لن يكونوا أكثر وفاءً لهم من وفاء الإنقاذ للكويت. كان السفير عبدالله السريع (سفير الكويت في السودان أيام حرب الخليج)موقناً بأن الخرطوم ستكون قاعدة انطلاقته الدبلوماسية لتحرير بلاده، لكنه فوجئ بأن الإسلاميين لم يقنعوا بالحياد بل أيدوا احتلال العراق للكويت. لو أن السريع سأل أي عامل يومية في السودان لوفر عليه مشقة التفكير ولقال له: ديل مقاطيع وهذا دأبهم فليس فيهم أو من بينهم رجل له قيمة في قومه، فعلام الاستغراب.

ما فتئت مؤهلات تُبَّع وأخواته القيادية في المركز تتدهور؟؟؟؟، خاصة النخب العقائدية الأيديولوجية، حتى فقد الإنسان السوداني احترامه بالكلية للنخب إذ رأى نرجسيتها بعينه، تهافتها، و الأدهى بُعدها عن المعيار الأخلاقي الذي ارتبط في مخيلته بالقائد. تخيل أننا نقرأ ونتتبع أخبار نخب تذهب يوم العيد لاستلام "ظروف"يوم العيد من الحاج صديق (صديق ميما)!

أذكر أن التليفزيون السوداني استضاف على الهواء يوماً من أيام العيد سيدة من أبو حمد أبوها كان عمدة البلد، وسألها عن حال البلاد اليوم مقارنة بالسابق. فردت رداً مؤلماً لم يستطع المُخرج تداركه. قالت لهم:"هلّا هلّا أبوي فرَّ توبو وغطى قومو." قالوا ليها كيف؟ قالت:"أبوي كان لا يأكل إلا بعد أن يمر على بيوت جميع الأيتام والمساكين ويتأكد من أنهم تعشوا." قال لها المذيع: واليوم؟ قالت له: ناس المؤتمر الوطني اليوم بذبحون الخراف، فلا يجد الضعفاء إلاَّ رائحة الشواء.

سلوك عمدة أبو حمد هو سلوك ناس أم روابة والرهد الذي ذكره أبو الجعافر في ونساته، هو سلوك ناس العبيدية الذين ذكرهم عبدالله علي إبراهيم في كتابته، وسلوك المحس الذين تترك نساؤهم الأكل للأضياف في الدكة (المكان المرتفع في المسيد) الذي وصفه أبو شوك في سردياته، هو سلوك أهل السودان أجمعين. وقد تزداد وتيرة انفعالات هؤلاء القوم أو تنقص لكنه هو هو، فالأفراد الذين يوقفون المرء، ويرغمونه

بل وينزلونه على رغبته في الضيافة موعد إفطار رمضان في كافة مدن السودان، لا يختلفون بل لا يقلون فخامة عن محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات الذي كان يأمر ناظر المحطة بإيقاف القطار وهو في طريقه إلى نيالا أو رجوعاً منها كي يستطيع أن يطعم المارة، في رمضان وغيره.

كان جدي لوالدتي السيد أحمد مكي عبده كثيراً ما يحكي لي عن خاله (ود عم أمّه) الشيخ إبراهيم البشير العبادي الذي كان ركّاب البنطون يتدفقون على حوشه، يأكلون ويشربون وينصرفون دون أن يُكَّلِفوا أنفسهم السؤال عن صاحب هذه الدار أو يعمدوا لملاقته وشكره. لا يستدفعني حس اجتماعي أرستقراطي عندما أتكلم عن هذه القيم، بل يستفزني حس شعبي (فالبادية أولها في بحر أبيض وأخرها في أبشي) عجز هؤلاء "المقاطيع" (الذين تكون منهم من بعد حلف المُنْبَّتين) عن تفهمه وترجمته إلى منظومة أخلاقية ترشد اقتصاديات الدولة وتوجه مفهوميتها الاجتماعية. لكن فاقد الشي لا يعطيه. فهؤلاء عانوا من حرمان مادي، قدر افتقارهم إلى مورث معنوي. من روائع ابن خلدون قوله: "لا تولوا أبناء السفلة والسفهاء قيادة الجنود ومناصب القضاء وشؤون العامة، لأنهم إذا أصبحوا من ذوي المناصب اجتهدوا في ظلم الأبرياء وأبناء الشرفاء وإذلالهم بشكل متعمد، نظراً لشعورهم المستمر بعقدة النقص والدونية التي تلازمهم وترفض مغادرة نفوسهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سقوط العروش ونهاية الدول."

هذا الأمر والذي تعمَّد الكثيرون إغفاله (بمعنى عدم ذكره مراعاة لشعور هؤلاء المقاطيع)، يعد المدخل الرئيسي إلى تفسير شخصيات الإنقاذيين المهترئة وسلوكياتهم المنحرفة لا سيما أن الخلفية النفسية والاجتماعية للإنسان تشكل جوانب من شخصياتهم وتفسر كثيراً من تصرفاتهم. ذكر لي أحدهم أن إبراهيم شمس الدين أوقفهم وقت حظر التجول، قبل الساعة المحددة بقليل، ولم يستنكف عن اتخاذ (صينية الأزهري) منصة لمخاطبتهم وهو "لابس عراقي"، بل الإساءة إليهم ووصفهم بأنهم صعاليك يتجولون في الشوارع بالليل دون شغل أو مشغلة. تصور أناساً معهم أسرهم وأزواجهم يسمعون هذا الكلام من شخص نكرة لم تك لديه أي قيمة قبل الإنقاذ؟

ثورة 19 ديسمبر
(ثلاث محطات رئيسة)

«إن عبقرية الإبداع الإنساني أبانت طيلة المراحل التاريخية، بأنها قادرة على قهر كل أشكال التسلط كيفما كان قدرها.»

المهدي المنجرة

قلت في بداية المونولوج والذي أسميته «مونولوج الثورة الطويل» (الذي يشمل مقالة عن تقدم الثوار وعبقريتهم، مقالةً عن ترنح الإنقاذيين وانتهازيتهم، ومقالتي هذه عن تحديات الانتقال من الثورة إلى الدولة) أن الثورة قد انتصرت بكل المعايير المعنوية والمادية. وذلك صحيح من حيث إنها حصدت النقاط الضرورية واللازمة من أجل الإحاطة بالنظام والقضاء على مشروعيته تماماً، لكنني لا أود أن أكون متفائلاً أكثر من اللازم، ولذا فقد حرصت على رسم خط إستراتيجي وتبيان السبيل الأمثل للحفاظ على مكتسبات الثورة كي لا يتسبب التشظي السياسي والعسكري في إحداث تضارب للأجندة الثورية مستقبلاً ويتسبب في غياب تام لوحدة الهدف. ولذا فإنني أرى من اللازم تكوين جسم يعنى بترتيب سلم الأولويات الإستراتيجية وهي كما يلي:

ما الذي يجب فعله في هذه المرحلة الحرجة؟لماذا وقع الاختيار على هذه الخطوة بالذات أو تلك؟ كيف يمكن تحقيق هذه الغاية بالنظر إلى الفرص والعقبات وما يستنظر بعد من المطبات؟

يجب أن يُعَوِّل الشعب على مكنوناته كي يستعيد استقلاليته، ولا بأس من الترحاب بالجهات الصديقة خاصة تلك التي تستطيع مساعدته في تخطي هذه المرحلة الحرجة بطريقة تعصمه من الانزلاق وتجعل منه نموذجاً لتحقيق الأحلام التي استعصت على بعض دول الربيع العربي وتعينه على تحقيق التحول الديمقراطي المنشود. من كانت له علاقة عقائدية أو أيديولوجية مع الإسلاميين، فإن الإسلاميين قد انتهى دورهم في السودان ولن تقوم لهم قائمة أبداً، أما من كانت له علاقة إستراتيجية أو يريد أن يقيم علاقة ذات أبعاد تنموية مستفيداً من رصيده السياسي والإنساني مع الشعب السوداني

(لا سيما تلك الدول التي وقفت مع شعب دارفور وقفة باسلة)، وليس مستدرجاً له إلى وحل التفحيط الذي تقوده شخصيات أقل ما يقال عنها أنها غير مسؤولة وغير ناضجة هذا إذا استبعدنا الخيانة – خيانة ثوابت الأمة، في وسعه أن يعمل منذ الآن وليس لاحقاً لسد حاجة الشباب السودانيين وسائر القوى صاحبة المصلحة في التغيير لرؤى إستراتيجية ومعينات لوجستية وذراع إعلامي، وأن يعينهم على تسخير طريقهم نحو غايتهم دونما إرهاب من بعض القوى المتصارعة محلياً، أو استقطاب من الجهات المتنفذة إقليمياً. وذلك يتطلب التنسيق مع أخطر اللاعبين وأوفرهم حظاً في تثبيت الأوضاع على الأرض، لاسيما من العسكريين الذين يحتاجون في -- ظل هذا الفراغ الذي أعقبه نظام الاستبداد-- إلى جهة ترفدهم بالأفكار وتعينهم في مسار الانتقال نحو دولة المؤسسية والتعددية.

إنني أشبه هذا المخاض بسباق المارثون، لكنه من النوع الذي يمرر فيه العَّداء الباتون لزملائه في محطة من المحطات. عليه فإننا يجب أن نتقاسم الأدوار كي لا ننهك ولا تضيع طاقتنا ولا تهدر ملكاتنا. فإن الثورات لا تسرق بالمعنى، لأن ما تحصل منها لم يتجسد بعد، لكنها تجهض وتوأد قيمتها المحورية بواسطة النخب الانتهازية-- فهذه حالة المركزية. كل واحد منا يجب أن يعي مسؤوليته في المرحلة القادمة، ويسير بعزم وفق خطة تستلزم الانتباه لأهمية التخطيط، إعادة التقويم مرحلياً، وفق الأهداف التي حددها القادة وأختطها الشهداء الأبرار بدمائهم. ليس أبلغ من رثاء شاعر البطانة أبو عثمان ود ايدو لأخيه الذي استشهد في هبة ديسمبر الأخيرة:

أخوي ماهَمّا كرسي وخافو يفلت منو

أخوي بيع الجنان بي الزايله جنو وجنو

أخوي ماتغيرت في موتو فَرّتْ سِنو

أخوي واجه رصاص ماخيّب الراجنو

أخوي بتحملك لامن تشك في رجالتو

أخوي محنة تلوب يوم الكريهه بسالتو

اتنين فيهن المفروض أخوي ماتغالطو

طهرو وعزة الدم الكتبُو رسالتو

إن اليقينيات أو المرتكزات الأساسية للثوار هي كالآتي:

· إذا اقتضت الضرورة التنسيق في المرحلة القادمة مع الجيش (أو حتى جهاز الأمن الوطني)، فإنه يجب أن يخضع لإرادة سياسية مدنية، وإلا فحليمة قد ترجع لقديمها. لا نحتاج إلى مجلس عسكري مطلقاً، فذاك يتسبب في تضخيم الذات العسكرية أكثر مما هي عليه. بل يجب أن يتكون مجلس قيادة الثورة هذه المرة من الشباب خاصة الذين قادوا الحراك من كل أقاليم السودان ليكونوا على تواصل حيوي مع القيادة المدنية المختارة.

· لن يكتفي الثوار بإسقاط النظام، بل إنهم -- وفاءً لدم الشهداء-- سيمضون قدماً لدحر المنظومة بأكملها، ومحاسبة ليس فقط الإسلاميين والطائفيين، بل كل الانتهازيين الذين لم يتوانوا في استثمار محنة أهاليهم. أولهم هؤلاء الولاة الدارفوريون الذين اقتصرت مهامهم في حشد الجماهير لاستقبال الجنرال الخائر متى ما جابهه خطب أو واجهته معضلة (راجع تسجيلات سالم محمد عمر، أمين أمانة الفكر والثقافة بالمؤتمر الوطني). وهذا يستلزم الاستفادة من الشرعية الثورية إلى أقصى درجة للتخلص حسياً ومادياً من رجوع الرجعية كافة وإطالة الفترة الانتقالية كي تتوطد دعائم الديمقراطية.

· تجاوز الثوار لكل الثنائيات (ريف/هامش، غرابة/جلابة، زرقة/عرب، علماني/إسلامي، عسكر/مدنيين، فقراء/أغنياء، مترفين/معدمين، إلى آخره)، التي عولت عليها العصابة في الحيلولة لعقود دون تواثق الجمهور وتعاونه لردع الظلم، عن أي مواطن وقع وفي أي حارة، أو إقليم أحاط.

الجنرال يعلم أن الجهة التي توجه الرصاص الحي إلى صدور المواطنين لن تتوانى لحظة في استئصاله، إن هم ترصدوا أو تربصوا به في إحدى رقصاته، ولذا فقد ظهر مؤخراً وهو يلبس واقياً للرصاص. حتماً، هو لاء يخشى المواطنين العُزل، الذين كان يحسبهم جبناء وغير قادرين على التصدي له ولعصابته بعزة وإباء، وشيم ترفض الخسة والغدر وقلة الحياء.صحيح، أنهم نجحوا في "قنطرته" بكل مكر ودهاء. لكنهم، أي الإسلاميين، فوجئوا بالمسلمات، ما يجب أن يعيه الكل هو أن هذه الثورة لن تسير على منوال الثورتين السابقتين، لأن هناك فراغاً سياسياً وثقافياً ومجتمعياً لن يملأ بيسر، كما أن هناك استقطاباً إقليمياً حاداً، واضمحلالاً أخلاقياً عالمياً، سيجعل من الصعب، وليس المستحيل، الانتقال إلى لحظة توازن مستفيدة من الانسجام الوجداني الحالي. هذا المارثون سيمر

بثلاث محطات، وإذا شئت زفرات أو هبَّات:

المحطة الأولى: تحالف كل القوى العسكرية لدحر ميلشيات الظل. لقد وَحَّد علي عثمان جموع العسكريين وكافة القوات النظامية، على الأقل شعورياً، دون أن يدري. وقد كان حتى زمن قريب يعول على إحداث شُقة بين الدعم السريع وسكان الوسط فشّلها حميدتي في لقائه مع الطاهر التوم وفي حديثه لقواته إثر مقدمهم من الصحراء، فلما فشل في هذا عوَّل على إحداث شُقة بين الجيش والدعم السريع، تم تلافيها بضم الأخيرة إلى الجيش. فلما فشل في كل ذلك لجأ للتلويح بالمرتزقة كما فعل العقيد الهالك. والشعب الآن، بجنده وحرسه وحشده، يترقب تحركاته وينتظر أي رمشة كي يهرسه، يدوسه ويستأصل شأفته وشأفة إخوته المارقين من الدين ومن عرف المسلمين السودانيين.

أتوقع أن تستغرق هذه المرحلة من 6 أشهر إلى العام ونصف قبل أن تستبين الأمور وأن لا يقل عدد الشهداء من العسكريين والمدنيين عن خمسة آلاف. (الأعور ما جايبه على بر فقد تسبب في قتل نصف مليون مسلم في دارفور فهل تخاله يقنع بأقل من واحد في المئة؟)

المحطة الثانية: انتداب سياسيين وطنيين لتمثيل كل شريحة من شرائح الشعب السوداني، حسب وزنها السياسي والجغرافي والاجتماعي، سيما الشباب الذين قادوا الثورة غير آبهين بالتوازنات، وغير مكترثين بالعقبات والنساء اللآتي كن الشريحة الأكثر تضرراً من هذا النظام. هؤلاء هم من يجب أن يوكل لهم إحداث تسوية وطنية شاملة سياسية.

أتوقع أن تستغرق هذه المرحلة من العام إلى العامين ونصف قبل أن تستقر الأوضاع.

المحطة الثالثة: ترشيح خبراء وفنيين لإعداد إستراتيجية تنمية وطنية تعنى بالإعداد لرؤية تستشرف عام 2050م بموثوقية وأخلاقية.

أتوقع أن تستغرق هذه المرحلة ثلاثة أعوام لإعداد إستراتيجية تنموية بصورة علمية توفر فرصة دعم إقليمي ودولي .

أي حديث عن فترة انتقالية أقل من سبع سنوات هو حديث لا يأخذ في الاعتبار حجم المعضلة ولا يستبين جلياً الغاية المتوخاة كي يصل السودان إلى مصاف الدول

متقدمة النمو وينتقل بالسودان من الثورة إلى الدولة متفادياً ذاك المأزق التاريخي الحرج والذي أخفقنا كثيراً في تخطيه في حالة الدولة المهدية والتي كانت نهايتها أشبه بهذه اللحظات: بؤس اقتصادي عام، بغض عارم للطبقة السياسية، انتقاص في الكرامة الإنسانية، تشوق للحظة الانتقام، تصدع اجتماعي، عزلة دولية، هجرة قسرية... إلى آخره من مخازي الدولة الدينية. (إننا لا نقرأ التاريخ ولذا فإننا نكرره بذات الصبغة وعلى شاكلة الشخوص أو مثلها.)

هناك طرفة تُحْكى تبين مدى الفوضى التي سادت أخر أيام المهدية. مر أحد الجهادية على طبلية رجل نقادي، لم يكلف الأول نفسه جهد الترجل بل مد حربته وخرّط فيها عشر رغيفات وغمَّزها في حلة الملاح "لامن ارتوت". لم يستطع النقادي أن يتفوه واكتفى بمعاينة المهزلة. انتظر حتى غاب المغتصب عن ناظره، وقال لمن حوله: "شوفنا مية مهدية، لكن مهدية خرى زي دي ما شفناها." نحن نقول اليوم: "شفنا مِية حكومة عسكرية بس حكومة عسكرية زفت زي دي ما شفناها." لا يريد الجنرال الخائر أن "يَفْرُش" (يستقبل الموت ثابتاً على فُرُشِه) فينال شرف الجندية أو يستبسل دفاعاً عن ملكه بشرف تطلبه المنازلة أو خوض المعركة بأدواتها، ولذا فتراه يتقاذف متنقلاً من مدينة إلى أخرى ويتنزه باحثاً عن جماهيرية لم تكن يوماً من نصيبه، وإن كانت فذاك أمر اقتضاه ظرف الغفلة والتغبيش الذي مارسته الآلة الإعلامية. إن قدراً لا يكتنزه وقيمة لا يمتلكها الجنرال لا يمكن أن يمنحه إياها أحد مهما بلغ من الورع والصلاح. ولو لبس ثوب الرجل الطاهر عبدالرحيم البرعي، الأمر الذي استنكفه يوماً جميع أهل السودان وقد هالهم أن يروا لصاً بارعاً وقاتلاً محترفاً متلفحاً بثياب الطُهر؛ هرعت إلى الخليفة يومها جزعاً، قابلني أحد أتباعه المؤتمرجية ولِهاً وفرحاً. خرجت مغاضباً وقلت له: سيخرج منها ماجنا ويبقى ثوب صاحبه زاهياً.

آخر ما أشيع أنه يزمع حضور الاجتماع السنوي للسادة السمانية في الكريدة منتهزاً هذا التجمع الضخم (قرابة المئة ألف) للتدليل على شعبيته ومحاولاً تجيير هذا المشعر الصوفي لصالح الانتهازي والسياسي المقيط. والحقيقة أن هذا الاجتماع ظل يعقد لأكثر من 114 عاماً وهو عبارة عن زيارة روحية بدأها الشيخ محمد وقيع الله وعكف على تنظيمها أبناء الشيخ عبدالرحيم البرعي تعبيراً عن الامتنان للشيخ عمر بن الشيخ محمد ووسيلة لرد الفضل إلى الشيخ برير ود الحسين الذي هو أستاذ الشيخ عمر. إذن، هي زيارة في الله وبالله ولله لا صلة لها بالسياسة وملابساتها، ولا مآرب فيها غير التواصل

بين الإخوان والأخوات وتوطيد أواصر الأخوة والمحبة. لم يبق لنا غير هذا الإرث نحافظ عليه، فلماذا تريدون إفساده؟ بل لماذا يذهب العالم الجليل والمربي الوضيء الجميل الشيخ الفاتح البرعي إلى موافقة هذا الدعي في أطروحته عن التخريب، بل والتوجه لله بتأييده، سندة وتولية، وهم يعلمون أن الله يتولى الصالحين ويتربص بأولئك الذين استبانت سبل إجرامهم ومكرهم واتخاذهم كافة الحيل للقضاء على الإسلام متمثلاً في تعاليمه الجليلة وفي إرثه السوداني والصوفي خاصة؟ ألم تكن لنا أسوة في ود الأرباب (المحسي الما كضاب) الذي واجه بطش ملوك الفونج ورد للناس حقوقهم؟ ألم تكن لنا أسوة في الشيخ فرح ود تكتوك الذي ما كان يداهن في أمر الدنيا ولا أمر الدين؟ ألم تكن لنا أسوة في الشيخ حمد النيل الذي اختار أن يدفن بالقيد في رجليه على أن يعطي الدنية في دينه؟

إن توفر الموافقة الشعبية الكاملة على مشروع الانتفاضة التي انتظمت كل قرى السودان لأول مرة في التاريخ، وعجز الموالين عن حشد نقاط الدعم الضرورية لإنقاذ الرئيس لئلا تطيح به القوى الشبابية الصاعدة، جعل الجنرال يتطفل كالدلالية -- التي تذهب إلى كل مناسبة اجتماعية أو جَمْعَة في الحلة دون دعوة -- باحثاً عن وسيلة أخيرة لدعم نظامه وشرح أطروحته منتهية الصلاحية. لن تشفع له شفاعة الشافعين ولن يجدي عنه وله الطامعون فقد هتف ضده جمهور المتصوفة وقالوها له في وجهه: تسقط _ بس فأشاح وجهه عنهم، رددوها له مراراً، فمضى في خطابه غير آبه بمقاطعتهم له واختار أن يستأنس بهرطقته ودجله المعهود. حتى إنه قال إن مجموعة مندسة قد قتلت الطبيب، وقد نسي أنه قبل أيام شكل لجنة للتحقيق في قتل المتظاهرين. لكنه استبق نتيجة التحقيق أو قطع عليها الطريق لأن الدلائل الظرفية وحدها قبل الحيثيات الجنائية ستدينه وتدين نظامه. فقد هدد قبل فترة عقب زيادة الوقود الأولى باتباع نهج سبتمبر في حسم المتظاهرين؛ عَرِف المواطنون الأسلوب لكنهم احتاروا حينها في الجهة المنفذة التي باتت تعرف من بعد بالاسم الحركي الذي اختاره "الشيخ" علي عثمان لها (كتائب الظل)، دون تحديد لهويتها أو شخوصها. عُرف القاتل وعُرفت دوافعه ولا يهم بعد ذلك إن كانت الأداة بندقية أم كوكاب (نوع من أنواع الحِراب). فالقصد كان الخراب.

يحمد للناشطين حماستهم في الوسائط الاجتماعية، وهمتهم بيد أنهم يجب أن يتبعوا سياسة النفس الطويل، فهذا المعترك يختلف نوعياً عن أكتوبر وإبريل اللتين كانتا عبارة

عن سباق سريع وكثيف خمدت من بعدها الحماسة، بل قلت الكياسة وانعدمت حينها حصافة الكل عن المتابعة. حتى تتحقق أهداف الثورة، فيجب على الكل أن يعي حجم التواطؤ التاريخي، والذي امتد منذ سنار، بين النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. يجب أن يعي الشباب أنهم يواجهون أكثر من ملك، وأنهم إنما يهددون مصير أكثر من كهنوت وإن قربت لأكثرهم ساعة الموت. عليه، فيجب أن يتخذوا التدابير التي تحمي ظهورهم من الأعداء الظاهرين وأن يستعيضوا عن الوحدة الفوقية بوحدة قاعدية تقيهم شر الآفة الخفية. يجب أن يوافوا القنوات الإعلامية بأسماء من يمثلونهم وألا يستهينوا بمقدرتهم على إيصال حجتهم، فإن من حمل الروح على الأكف لا يعجز عن الإفصاح عن حجته. لقد ضاعت أعمارنا في المهاجر والملاجئ والمعسكرات وآن لنا أن نجتمع في وطن حر نبنيه بعزمنا وفق إستراتيجيتنا التي تتفق وهويتنا، والكذاب "دا مو مننا". نريدها ثورة على غرار الثورة الفرنسية أو الإيرانية أو الصينية، المهم أن تفعل ما من شأنه أن يحدث قطيعة أبستمولوجية وشعورية وفكرية مع ماضي الدولة السودانية. لا نريد سوداناً عريضاً (وإفكاً مديداً)، إنما سوداناً جديداً صاحب إرث تليد.

مثل هذه الإفاقة لن تساعد السودان فقط في الاتساق مع ذاته، إنما ستعينه أيضاً على الالتفات لمصالحه الحيوية المضيعة دهراً لكونه أصبح دولة حائرة تدور في محور دول هامشية. متى ما بلور السودان رؤى إستراتيجية ذات أبعاد تنموية واقتصادية فإنه سيجد موقعه الحقيقي في القرن الإفريقي، بل في إفريقيا كافة والتي انطلقت حضارتها من وادي النيل. حينها لن يكون في حالة استجداء، إنما سيقصده من رغب بغرض التطوير والبناء وتحقيق مصالح الشركاء. يكفي ما ضاع من الفرص على هذا البلد، بل يكفي ما انهدم من القيم. هذا البلد لديه رصيد روحي ومادي ضخم. كل ما يحتاجه إدارة رشيدة تتلخص خصائصها في ثلاث: رؤية أخلاقية، كفاءة مهنية وعزم على تغيير بنية السلطة الاقتصادية، السياسية والثقافية. الأمر الذي لا يتم إلاَّ إذا شُيِّدَتْ دعائم الفيدرالية الديمقراطية وحُشِدَتْ طاقات التواصل الروحي والإخاء الإنساني.

إلى متى سيظل السودان في خانة التابع، ولمصلحة من سيبقى هذا البلد الغني يعاني من المسغبة؟ أي من الدول الكبرى يمكن أن تكون حليفاً إستراتيجياً للسودان ووفق أي رؤية بالنظر إلى التحديات الجيو إستراتيجية؟ ماهي حيلة السودان لتفادي حالة الاستقطاب التي تعاني منها المنطقة العربية بأسرها؟ لا يلزم الثوار التعجل بالإجابة

على هذه الأسئلة، بيد أنهم يجب أن يعوا حجم الإعصار الذي سيطال الثورة إن هي أهملت التعامل مع مثل هذه التحديات، ولم تتفكر في شأن المآلات. فكثير من الثورات لم تستطع تفادي مثل هذه المطبات نسبة لتقوقعها الفكري والوجداني. واحدة من أكبر الإشكالات التي تواجه الثورة الحالية أن مفهوم القومية لم يتجاوز بعد الأطر الجغرافية والأيديولوجية التاريخية المعروفة. خاصة أن الحكومة قد نجحت عبر سماسرتها المعتمدين (وإذا شئت المعارضين الصوريين) على تجيير إرادة الهامش الذي جاء بعض قادته طائعين، متنازلين وغير آبهين بمناقشة جذور الأزمة (لا سيما أنهم أصبحوا جزءاً أصيلاً منها)، بل أصبحوا حريصين أشد الحرص على اللحاق بالركب المندحر، الذي لم يشأ أن يترك لهم فرصة الاحتفاظ بماء وجه أريق في المحافل قبل ملاقاة الجيوش الجحافل.

وها هي الحكومة تبصق في وجوههم بصقةً أخرى بتبنيها "مشروع الكراهية" وافتعالها لمعركة عنصرية مع طلاب دارفور، وترويجها لمؤامرة يشرف على إنفاذها "بعض الزرقة" الذين لم تكتف بقتل أهاليهم، اغتصاب نسائهم وتشريدهم ريثما يتحقق لها حلم (أو وهم) الدولة ذات الأعراق النقية والزكية. وهذه إحدى المؤامرات السخيفة التي ما عادت حتى المخابرات المصرية تعمد على اختلاقها، لأنها ببساطة تسيء إلى المُتهِم قبل المُتَهَم.

أعلم أن الوطن قد أصبح اليوم عبارة عن "ساحة عزاء كبرى"، لكن هذا المصاب الجلل، لا يعفينا من التفكر في مآل التركة الثقيلة. فمجرد الاطلاع على البيانات التي يخرج بها الناشطون يدلل على أننا ما زلنا وبعد ثلاثين عاماً نتعامل برد الفعل، كما أن مجرد التنصت إلى أحاديث الواتسب يبرهن على "هشاشة مواعيننا الجمعية" (إذا جاز لي أن استعير عبارة الكاتب والصحفي النابه أحمد حسين).

ختاماً، يجب أن ينصب جهد الخبراء والمفكرين، خاصة الموجودين في المنافي، في هذه اللحظة التاريخية الحرجة على تكوين منصات تُعنى بتقديم رؤية نقدية لواقعنا (نقد الإرث السياسي والاجتماعي، نقد الإرث الديني ونقد الإرث الطائفي فكل ذلك له صلة بانحسار الأفق التنموي) كضرورة يتطلبها التحليل الرامي لتطوير نظم الحوكمة وتقنية "تنقية؟" سبل الحكم الرشيد (إدماج السلك البراني في دورته الطبيعية بعد تقصي الأسباب الحقيقية للعطل)، لا أن يقفوا مكتوفي الأيدي أو يكتفوا بتبادل لقطات الفيديو ذات الشحنات العاطفية الهائلة أو التبجيلية العابرة. إن مثل هذه الجهود ستستفيد منها

الفئة التي قد تختارها العناية الإلهية بواسطة الإرادة الشعبية لتبني مشروع الانتقال من الثورة إلى الدولة، ومن الأخيرة إلى ساحة الإنسانية الكبرى.

كل ذلك لا يتحقق إلا إذا انفسح الأفق التنموي ليشمل القطاعات كافة، فتستطيع حينها توطيد علاقتها بالخارج وتتواصل مع الكل بأريحية. حتى ذاك الحين يجب أن نعرف وجهتنا، لكننا أيضاً يجب أن نكون مرنين ومستعدين لاتخاذ طرق شتى للوصول إلى تلك الغاية. من هنا جاءت أهمية تحالف القوى الثورية كافة، لخدمة معركة التحرر من هؤلاء الدخلاء مستلهمين عِبَر التاريخ المجيد.

إذا أردت أن تعرف من المنتصر ومن المنكسر فتفرس وجوه العصابة لحظة تجَمُّعِهم وتجهُّمِهم ساعة الخطاب الموجَّه لقادة الصف الأول من المؤتمر الوطني أو "المؤتمر الوثني" كما سمّاه الثوار، وقتها تعرف ضعتهم وشؤم أقدارهم (وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) (الحج ١٨). فكيف بهم إذا اقتيدوا يوماً وهم ألوف حذر الموت إلى ساحة القصاص والشعب جذل وطرب في ساحة الحرية يتغنى بقول شاعرنا المجيد الدكتور وجدي كامل:

الفجر لاح،

شدوا الهمم، هدوا القلاع، زيدواالكفاح،

ارموا الأباح، قتل النفوس، كده بى ارتياح،

مدوا الأيادي تكون سلاح،

وبجي الصباح.

مؤامرة بحذف حرف الياء

(زمن الكوميديا السوداء)

ذات صباح وأنا أصطحب صغيراتي إلى المدرسة ذرفت عيناي دمعاً، ولهت إحداهنّ بل عجبت إذ رأتني طرباً-- فكيف يجمع المرء بين الحزن والفرح؟ وأنا أتسمّع إلى أحد معلمي الوطنية ومنشديها العظام، الباهي العطبراوي، وهو يتغنى بقصيدتي الأثيرة (يا وطني العزيز)، تفكرتُ في من يُبلغ عنّا الشهداءَ عمّا حققناه من نصر. فقد كانت أجمل أمنياتهم بعد ما رأوا من النعيم المقيم، هو أن نمضي في طريقنا لا نلوي وألا نعبأ بالصعاب ولا ندخر جهداً في سبيل التغلب على التحديات الجّمة، فتلك همة مطلوبة، بل هي رغبة "مهيوبة" وجب اكتنازها كي نستطيع صناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يجري البحث هذه الأيام عن شخصية "مستقلة" تملأ الفراغ الذي ظل شاغراً لمنصب رئيس الوزراء. فالصعوبة التي تواجهها المجموعة المنوط بها تحديد هذا الشخص مرجعها الآتي:

أولاً، هذا أمر طبيعي يحدث حال الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية، والتحدي المُتمثل في صعوبة المزاوجة بين الديمقراطية المباشرة (Direct Democracy) والديمقراطية التمثيلية (Participatory Democracy) أي التوفيق بين شرعة الانتخاب وشرعة الانتداب .

ثانياً، هنالك هوة بين رغبة المعتصمين وطموح المفاوضين، لا يمكن التغلب عليها إلاّ إذا أقررنا بأننا وفي ظل التدافع المضني والطويل مع عصابة الإنقاذ قد دُجِّنا، هذا إذا لم نقل بأنها، أي العصابة، أفلحت إذ هربت أو "أُقْصِيت" بعد أن سَكَّنَت فينا منهجيتها وآلياتها في تدمير الذات. فهل سنفلح في طرد نافع علي نافع من دواخلنا بعد أن طردناه من سوحنا وساحتنا؟

لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال لكنني أجزم بأن نخبنا تحتاج إلى إعادة تأهيل نفسي ومعنوي، قبل التطرق إلى حاجتها الملحة والعاجلة إلى تلقي تدريب عملي و ميداني في قضايا الحكم، التي أصبحت قضايا متداخلة، شائكة ومعقدة.

ثالثاً، قبل التطرق إلى الأسس المعيارية والآلية أو المنهجية اللازم اعتمادها لتحديد المرشح، يلزم أن نتحدث عن الأولويات السياسية، أو التعريف بالمرشح كي يعرف المواطنون مدى الاستعداد النفسي للمرشح المنوط به تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للثورة، وليس خدمة أهداف خاصة به. فشرط المشاركة في أي فاعلية هو إقرار المُشَارِك بأهداف المنشط قبل التحقق من أهلية ذاك الشخص للانخراط في عمل من المفترض أن يتسم بالتشاركية، الاعتراف والتبادلية. بمعنى آخر، لا بد من ضبط الأسس الإجرائية بعد التأكد من تحقق تلكم المبدئية.

إن الأولويات السياسية والمبادئ الأساسية للثورة تتخلص في الآتي:

- سيادة القرار الوطني وصيانته من التطفل، والنأي بالسودان عن دوائر الاستقطاب الإقليمي والدولي فليس ثمة شيء جرح كبرياء السودانيين في الآونة الأخيرة مثل تسول الرئيس المخلوع وارتمائه في أحضان المترفين المتخمين من كافة أنحاء العالم العربي، الخليجي خاصة. هنا يلزم توجيه سؤال لقادة المجلس العسكري الذين استخدموا اللجنة الأمنية كسلك براني (خارجي) سهل لهم تجاوز التعقيدات التي تقتضيها طبيعة التعامل مع الجيش كمؤسسة وطنية تم تجيير إرادتها منذ زمن بعيد:

هل ما قمتم به أيها السادة وما تسعون لتحقيقه هو مشروع استقلالي وطني (أم) هو استثماري تجاري؟ هل هو مشروع استثماري تم ترويجه كمشروع وطني، وإلى أي مدى يمكن نجاح هذا الأمر دون الاصطدام بالإرادة الشعبية أو بالمؤسسة العسكرية؟

- تحقيق السلام داخلياً وإطفاء الحريق الذي نشب في كافة أنحاء الريف السوداني وظل يستعر بفعل العنصرية التي ظلت تمارسها النخب المركزية لقرون، بل تسعى لتقنينها من خلال منع تغيير بنية الوعي وتأطير سبل التفكير.

- إلغاء كافة أنواع التمييز والإقصاء التي كانت تمارس علانيةً ضد النساء، الشباب والفقراء.

لا يعقل أن نطالب بشخصيات "مستقلة"، فيما نوقن بأنّها مستقيلة، جَبُنت عن إبداء رأيها طيلة الثلاثة عقود الماضية في قضايا جوهرية كالمذكورة أعلاه، الأدهى أن تكون قد استخدمت مبدأ التُّقية تحسباً لمثل هذا اليوم الذي تمحص فيه الآراء وتمتحن فيه المواقف. ظللت أكرر لمدة عقد من الزمان بأن الحياد في شأن المحنة التي عاشتها بلادنا

هو موقف غير أخلاقي، كما أن الكسل الفكري أمر غير مجدٍ. لأن من لم تؤرق مضجعه قضايا شعبه، لن يعرف طريقاً إلى حلها. فبلادة الضمير هي سبب تعطل التفكير.

عطفاً على هذه النقطة، أود أن أقول بأنه من غير الانصاف إبعاد النخب الحزبية تماماً، بيد أننا يمكن أن نحدد لها نسبة لا تتجاوز 15%، فقد يكون المرء متحزباً، لكنه مستقلاً في تفكيره حراً في إبداء رأيه، ينطبق هذا الأمر على قامات من ذات اليمين ومن ذات اليسار، والأمثلة كثيرة لمن تفكر واعتبر. أمّا أحزاب الوسط، لاسيما الطائفية منها، فلا يلزم أن تؤخذ بموقف قيادتها، لأن هذه القيادات أفرغت الأحزاب من رجالاتها وجيرت إرادة عضويتها من خلال صراع مرير ليس هنا المجال لذكره، حتى ظن الكل بتواطئها وهي من ذلك براء. ينطبق هذا الأمر على حزب الأمة أكثر من انطباقه على الاتحادي الديمقراطي. لقد صمد حزب الأمة صموداً باهراً، مما أعجز قيادته ودفعها لعسكرته (إحالة القيادة إلى شرطي وعسكري متقاعدين) و الأدهى اعتماد مبدأ التوريث في الإبدال والإحلال.

إن بعضًا من القيادات الحزبية التي تفاوض عن المعتصمين اليوم هي قيادات أفرزتها "سياسة وضع اليد" المتمثلة في: ظروف الفراغ السياسي، تعطل مسيرة التدافع حتى أصبح الفارق بين القادة الحاليين وبين الفئة العمرية المتواجدة في الميدان ثلاثة عقود، إضافةً إلى واقع أنَّ هامش الحرية المتاح إنما هو متاح لمجموعات إثنية دون أخرى.

بالنظر إلى حجم التحديات وإلى القضايا المناقشة أعلاه، فإنني أقترح أن يُمْهَل رئيس الوزراء الُمنْتَدَب فترة ستة أشهر يستطيع من خلالها تكوين مجلس الوزراء وألا يُلْزَم بأسماء قد تعيق إمكانية استيعاب الآخرين "المُبعدين". يجب أن يعرض هذا الشخص (أو الفرد الُمْمتَحَن) برنامجاً واضحاً ولو في شكل التحديد للمبادئ العامة، حتى يتم تمحيصها وفحص محتوياتها من قبل القادة العسكريين (وليس لجنة الأمن في العهد البائد والتي عَيَّنت نفسها وصياً على القوات السودانية المسلحة مستغلة ظروف الفراغ السياسي وإحساس المواطنين بالمحنة)، الصحفيين المحترمين وليس من عملوا وعملن طيلة الثلاثة عقود على تزييف وعي المواطن السوداني، و المواطنين المعتصمين، فهؤلاء أولى بالاستشارة وقد وفق تجمع المهنيين إذ قرر إعلان أسماء المرشحين في الميدان العام. فذلك حريّ أن يكشف عن بعض مقدرات المرشح، والأهم يعطيه ثقة في النفس تجعله يقاوم أي محاولة من العسكريين أو المدنيين للتغول على سلطاته.

أفلح الصحفي والأستاذ/ عثمان ميرغني، إذ نوه إلى أهمية إخضاع القوات النظامية لسلطة رئيس الوزراء. هذا الأمر ، إن اعتمدته الشرعية الثورية، فإن تقريره يعتمد على قوة شخصية رئيس الوزراء، الذي يجب أن يستعين بالضغط القاعدي للمعتصمين والضغط الفوقي للأوربيين، والأمريكان إلى حد ما، في تفريغ سلطة العسكريين وإحالة مجلسهم إلى لجنة دفاع وطني مهمتها رفع تقارير إلى معاليه. لقد كانت المؤسسة العسكرية أكثر المؤسسات تضرراً من حكم العسكر، ولذا فإن حسم وضعيتها بالطريقة التي وصفتها أعلاه من شأنه أن يزيح عن العسكريين عبء السياسة ويجعلهم يتفرغون لتجويد الشأن الفني استعداداً لتحمل مهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين.

إن ضعف شخصية الرئيس أو حياديته من شأنه أن يحيل التحديات (التنموية منها خاصة)، إلى معارك مُرْجأة بين العسكريين والمدنيين، العسكريين فيما بينهم والمدنيين فيما بين أنفسهم وغير ذلك من سبل التدافع غير السوي.

إن عقم النخب المركزية عن استحداث طريقة جديدة في التفكير قد ساهم في إعطاء العسكر فرصة لن يفوتونها (تأثراً بطريقة تأهلهم وليس بالضرورة تشككاً في نواياهم) في محاولة الاستحواذ على المشهد السياسي، تأطير العلاقة راسياً وتأسيس نوع من الهرمية تضخم من ذاتهم التشريعية والتنفيذية وقد تستفزهم في التمدد في كافة الأصعدة، التي هي من مسؤولية وصلاحية الجهاز السياسي المدني.

أود أن أدلف في الجزء الأخير من هذا المقال إلى الأسس المعيارية، بعد أن تطرقت لشكل المنهجية التي يمكن أن تتبع لاختيار رئيس الوزراء القادم.

إن معيار الاختيار يحدد على ضوء التحديات التي يلزم التغلب عليها، وهي كالآتي:-

- ما هو السبيل الأمثل للانتقال من السياسة بمعناها التعبوي إلى السياسة بمعناها الاحترافي؟

- كيفية التوفيق بين التفعيلية والتمثيلية بالنظر إلى حجم النتوءات الإثنية والجهوية والطبقية وعظم التحديات الحالية؟

- كيف يمكن أن ننجح في خلق علاقة عضوية بين المجلس السيادي والجهاز السياسي المدني في الفترة الانتقالية تتسم بالندية ويشوبها نوع من الأريحية اللازمة لبناء النقابة ودعم

جسور التواصل بين هذين المجلسين المهمين؟

ختاماً، إن اختيار قائد يمتلك رؤية يمكن أن يحدث تحولاً نوعياً في سياقات الفكر السياسي السوداني ويفتح مسارات من شأنها أن ترتقي بحياة المواطنين وترتقي بمعاشهم يتطلب اعتماد منهجية صارمة أشبه بالمنهجيات التي تعتمدها الجامعات لاختيار العميد المؤسس لإحدى الكليات، والتي تعتمد معايير لا تقتصر على الكفاءة العلمية والإدارية فقط، إنما تأخذ في الاعتبار مقدرة ذلك الشخص وبراعته في التنقيب عن ملكات الآخرين، اجتذاب آرائهم و صياغتها وبلورتها في وثيقة إستراتيجية تعمل القيادات والأجيال من بعده على تنفيذها ومراجعة بنودها.

إن من الضروري أن يعهد للسفارات في كل دول العالم التواصل مع الدول المضيفة كافة لتسهيل دور الخبراء السودانيين في المهجر، ترشيد وتفعيل طاقاتهم عبر منصة للسياسات التنموية يتم تشييدها في كل دولة، تلتقي دورياً في مؤتمرات إقليمية (أمريكا، كندا، الخليج، إفريقيا والصين إلى آخره من الأصقاع التي يوجد فيها السودانيون)، وتكون من أهم واجباتها أن ترفد الأمانة العامة للتخطيط التنموي (التي هي بمثابة الـ Think Tank) في الدولة بالآراء والإحصاءات اللازمة. لا محيص إذن عن الاستعانة بالفكر واعتماد العلم – الذي هو نقيض الدجل- كي يتسنى لنا الانتقال من طور السياسة بمعنى الحيازة إلى السياسة بمعنى الكياسة، ومن الأخيرة إلى السياسات المبنية على النتائج والأهداف الرشيدة.

يجب أن لا يقتصر جهدنا في البحث عن مجرد خبير، بمعنى "أفندي قد يكتفي برفع التمام لشاويش"، فنحن نبحث عن صاحب رؤية تحويلية، سياسي غير مؤدلج، ناشط لا يمكن تدجينه، قديس لا يمكن تدنيسه، صنديد لا تستهويه المطامع ولا ترهبه المدافع، حكيم لا تستميله حيل المتملقين وحليم ولا تستفزه أراء المتوغلين. فالاعتماد على أهلية ذلك الشخص يكون على قمته في بادئ الأمر، وتدريجياً يتناقص حتى يضمحل تماماً متى ما تم ترفيع القدرات المؤسسية وقل الاعتماد على الكاريزما. إذا لم نجد ذاك المؤسس في هذه اللحظة الحرجة، فواجبنا أن ندعم من هو أفضل في زمرة الراغبين غير الولهين أو المتطلعين، وأن لا نبخل عليه بالمشورة اللازمة، فما عاد العالم يحفل بالكاريزما قدر احتفائه بالعمل الجماعي المؤسس على الشورى والرامي لتحقيق مجتمع علمي ديمقراطي.

المفاوضات
(أرى رسماً ولا أرى منسماً)

أسكن تنفعل لك الأشياء

حكمة للعارف بالله سيدي أحمد الطيب ود البشير

أتفهم أن تتولى المجموعة المفاوضة مع المجلس العسكري مهمة تحديد المعايير المطلوبة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية كي لا يتسرب إلى داخلها الفضوليون الذين لا يستحون، وأن تتولى تعديل اللوائح وتمحيص الصلاحيات التي تمنح للمجلسين (السيادي، والتشريعي)، وأن تمعن النظر في التدابير المتخذة لاختيار رئيس الوزراء المنوط به إدارة دفة الجهاز التنفيذي في الفترة الحرجة المقبلة، لكنني لا أفهم كيف أعطت هذه المجموعة لنفسها حق تحديد النسب دون النظر إلى خلفية تكوينها، منعطفات تصعيدها وانتهازية بعض أفرادها وضعف أهليتهم المهنية. نقول ذلك مع جليل الاعتبار لمجاهدات البعض الآخر، مثابرتهم وعملهم الشاق والدؤوب الرامي إلى إخراج البلاد من براثن الظلم والاستبداد؛ ودون إهمال الإشكال الأخلاقي وذاك المهني المتعلق بتحديد الوفد المفاوض للنسب ٣٣/٦٧، ذلك أن المستشار مؤتمن على حد قول النبي (صلى الله عليه وسلم)، فليس من واجب اللجنة أن تخص نفسها بامتياز دون الآخرين إنما من مسؤولية الوفد وأفراده الموقرين أن يحددوا المعايير والمنهجية التي يلزم أن تسترشد بهديها اللجنة القومية المنوط بها تحديد الأشخاص الممثلين لجموع الشعب السوداني حسب أوزانهم الفكرية والاجتماعية والسياسية، والمستوعبين لأشواقه في الحرية والعيش الكريم.

وإذ ظللنا ننادي بالمدنية ونكرس جهدنا للاحتراس من العسكر ومحاولتهم للتمديد أو التغول على السلطة، فقد نسينا أن الاستبداد ليس حكراً على العسكر، بل هو موجود وكامن في ثقافتنا وها هي مرابيع مجتمعنا تخرج نماذج عديدة من المستبدين العسكريين والمدنيين. وهاهم المدنيون من قوى الوسط الحزبية يستغلون وضعيتهم التي حازوها بحكم تدافعهم "المضني"مع الإنقاذ مستفيدين من هامش الحرية المتاح

لهم دون غيرهم، وضعيتهم السامية في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي، وجودهم في مؤتمرات الوثبة والحوار الوطني وغيرها، بل وتماهي بعضهم مع أطروحاتها العنصرية من مثل "ما بنجر الشوك في جلدنا" والتخطيط علناً لتثبيط همة الثوار والاستعداد للالتفاف حول قضاياهم. هذا إذا تناسينا إدلاءهم بآراء تعتبر خارج النص الثوري ومن المفترض أن يحاكموا عليها بعد أن يوضعوا رهن الإقامة الجبرية.

يجب أن لا ننسى محاولة البعض للاستفادة من الزخم الثوري والانفعال العاطفي لدى الجمهور لتمرير أجندات وتقنين امتيازات لذات "المجموعة التاريخية" التي رهنت إرادة البلاد لدول أجنبية كي تقنن وضعيتها الداخلية، وما زالت تسعى لتفعيل الحروب في الهامش بعد أن عجزت عن التحكم فيه وجدانياً وعاطفياً، فهي لا ترى جدوى من التواصل معه فكرياً. كما أن صلفها لم يقتصر على استضعاف فئة دون أخرى، إذ أمعنت في إهانة فئات كاملة من المجتمع، مثل الشباب والفقراء والنساء، مستخدمة مختلف الحيل لإعاقة إمكانية التنسيق بين هذه المجموعات للوصول إلى هدف مشترك. إنه لمن المخزي أن تستمرئ النخب العسكرية العنصرية، وتستغلها حيلة كي تجد مخرجاً من ورطتها الأخلاقية، والتي تمثلت في فشل 'سيناريو الإثنين' الموافق 8 رمضان 1440ه والمعد سلفاً حال حدوث ردة فعل ، تجعل من الصعب إذا لم يكن من المستحيل استخدام القوة لفض الاعتصام.

- كيف تكون لونية وإثنية المندسين منسجمة دوماً مع منطق التاريخ السياسي السوداني القاضي بان "الآخر" غير المرحب به هو الجاني؟

- لماذا لا يُقَدَم الجناة الحقيقيون إلى خشبة المسرح كي يُعفى الضحية من أدوار ما عاد حتى الجمهور يرغب في مشاهدتها؟

- لقد كدنا نتجاوز خانة الاستعلاء هذه، فلماذا لا يعفينا الفرقاء الأمنيون من هذه الأفكار المريضة؟ لماذا لا يتحررون من هواجسهم تلك؟ أم أن شبح المقتول ما زال يطاردهم؟

لن نتعافى جميعاً حتى نتحلل من ارتباطاتنا الخارجية غير السوية والداخلية غير المجدية، ولن نسهم في رفعة هذا البلد حتى نتخلص من التوهم ومحاولة تضخيم الذات. تخيل أن هناك أفراداً لايمثلون إلا أنفسهم أو منظمات لا تُصدر غير البيانات تم

تصعيدها من الخانة 13 إلى الخانة 5 واعتمد تمثيلها بنفرين (شخصين) في التفاوض، فيما أن بعض المنظمات التي تُمثل كيانات بأكملها تم تخفيضها إلى مجرد تمثيل رمزي، بعد أن أُدْرِجت تحت خانة أخريات راجزات غير ثابتات. هذه هي إحدى الأساليب الناعمة التي تستخدمها "الأقلية الماكرة" لتقنين وضعيتها وترسيخ مبدأ وصايتها على المجتمع. هنالك أساليب خشنة مثل التي استخدمتها ذات الفئة ليلة الإثنين الموافق ١٣/مايو/٢٠١٩م، إذ عمدت إلى استهداف بعض عناصر الدعم السريع في محاولة لدق اسفين معنوي بين المواطنين وبين تلك القوات التي ظللت مرابطة ومتواصلة مع الجمهور في منتهى الأريحية طيلة الخمسة أشهر الماضية. ما الذي جَدَّ إذن؟ لقد قربت ساعة التوافق، وهناك قوى يزعجها، بل يؤرق مضجعها، وجود هذه القوات (أي قوات الدعم السريع)، التي كان في انحيازها للشعب مؤشراً على تبدل قواعد اللعبة، وقد تمثل استمراريتها في الوجود حضرياً خطراً يتمثل في تغيير المعادلة الحكمية.

إن مَن يسعون للتشهير والتعريض بقوات الدعم السريع في هذا الظرف الحالك، إنما يبحثون عن "زانة" يقفزون بها فوق الواقع المزري الذي صنعوه بمحض إراداتهم وسوء فعلهم. وما تملقهم وتمسكنهم هذا إلا مُراوحة بين التُقية والفِرية. والأخيرة تتضمن الطعن في الأصول الشادية للمجموعة العربية، وإذا ما دحضت هذه الفرية فالتعويل على عدم الأهلية الأكاديمية لقائد الدعم السريع وعدم اتباع الأسس المؤسسية لترفيعه. لكنهم مطلقاً لا يتعرضون للإشكالات البنيوية لهذا الجيش، وهرميته العرقية التي بررت له ارتكاب الجرائم في كافة أنحاء السودان. بل أنهم لا يتجرأون للتكلم عن تاريخية هذا الجيش، الذي كانت نواة تكوينه من قوات دفاع السودان التي قتلت الأنصار في واقعة كرري الشهيرة. وفي هذه السردية التاريخية المؤلمة ترى "كُتّاباً كِباراً" يتقافزون فوق الوقائع فلا يكادون يشيرون إلى أحداث الجزيرة أبا، والتي استعانت فيها النخب المركزية بطيران مصري يقوده حسني مبارك، لدك تلك البقعة الطاهرة والتي لها رمزية في الذاكرة الأنصارية، فيما تولت الدبابات حصد أرواح المجاهدين وجردت الكراكات (الناقلات) لدفن أجسادهم في قبور جماعية. كل ذلك باسم القومية، فيالها من مهزلة تاريخية!

لم تستفد النخب المركزية (وإذا شئت الأقلية الماكرة) من شيء قدر تمكنها أو تملكها لطاقة وظفتها لخلق التناقضات، بل تفعيلها لصالح التبعيض للمجموع المتحصل من مقومات ثقافية واجتماعية واقتصادية تكاملت عبر قرون عدة. وقد انتبهت كافة

القيادات الميدانية والسياسية لأهل الهامش لهذا الأمر، حتى إنها ماعادت تُؤمن بجدوى الارتكاز العسكري، بل باتت تُعوِّل أولاً وأخيراً على الفكر كوسيلة مثلى للخروج من هذا المستنقع والنجاة من ذاك الشَّرَك.

لا أتوقع أي إنجاز مادي يمكن أن تحرزه المجموعة الموقعة تحت إعلان قوى الحرية والتغيير لصالح الهامش، ومن غير المتوقع من أي فئة في الأرض أن تفكك سلطتها الثقافية والفكرية والسياسية لصالح فئة أخرى، بل من واجب الفئة المستضعَفة "المُسْتَغَلَّة" في هذه الحالة ، أن تعمل على إعادة النظر في أوضاعها، ترتِّب صفوفها وتتهيأ لخوض المعترك السياسي والنيابي مستفيدة من مناخ الحرية-- المنجز الأكبر-- الذي مهرته بدمائها، يومَ أن كان الكل مستسلماً لسلطة الطاغوت. لقد قبلت الأغلبية البيضاء الاستجابة لمطلب الحقوق المدنية للأقلية السوداء على مضض، لكنّها لم تتردد في تصفية مارتن لوثر كينج يوم أن عزم على نقد بنية السلطة الاقتصادية التي بررت للرجل الأبيض الهيمنة على رأس المال الرمزي (الإعلام والتعليم) وتوظيفه ضد مصالح الفئات المسحوقة. هل تتصور أن النظام الديمقراطي الرأسمالي في بريطانيا عوَّض تجار الرقيق على خسارتهم المادية الناجمة عن قرار منع العبودية واستنكف عن مجرد تحسين أوضاع العبيد؟

إن حراكاً يقتصر على الهامش/الريف سيعزز ثنائية ريف/حضر ويجعل من الصعب التحرك في ظل مظلة قومية تستذكر كل الظلامات، كما إن حراكاً كهذا سيعيق إمكانية تطوير رؤية أخلاقية تعمد على إنصاف الجميع والانتباه للظلامات التاريخية التي لحقت ببعض المجموعات دون غيرها، و إعطاء اعتبار خاص للإشكالات البنيوية أو المؤسسية التي أعاقت إمكانية فئات بعينها مثل النساء أو الشباب على التطور، بل ووضعت محددات جعلت من الصعب على الأغلبية تخطي خانة الفقر.

لا بد إذن من استحداث منصة تسترشد بهدي رؤية فكرية، تأخذ في الاعتبار خصائص الديمغرافيا، الجغرافيا، الأيديولوجيا وغيرها من العوامل، وتعمد على تصميم سياسات تنتهج نهجاً علمياً في توصيف المشاكل، وتختط خطاً إستراتيجياً في إطار المحاولة للتغلب على العقبات وهي كثيرة. أولى هذه الخطوات تتمثل في أهمية العمل الحثيث والبدء جدياً، في نزع الألغام الكثيرة التي عكفت الإنقاذ على زرعها طيلة الثلاثة عقود. ثانياً، ينبغي لأهل الهامش أن يخرجوا من دور الضحية الذي جعلهم مطية لأطماع المركز، وأن يعملوا على توحيد صفوفهم بعيداً عن النزوات والأهواء الشخصية، كما الرغبات

التي جعلت الكثيرين يضحون بمستقبل مجتمعاتهم، في سبيل الحصول على مكتسبات آنية. لقد جيرت النخب الدارفورية (العرب بدرجة أكبر) تاريخ أسلافهم النقي والوضيء، لصالح الارتزاق الذي قنّنته عصابة الإنقاذ العربية. وهاهي دارفور، بل ها هو الهامش وبعد ثلاثة عقود، يأتي إلى الاعتصام مفتقراً إلى منصة جامعة ومعتمداً على منابر لا تمثل أكثر من أطماع منسوبيها. وإذا نظرت إلى أساليب المحاصصة المعتمدة ترى أن النخب المركزية لم تغير بعد طريقة تفكيرها في التعاطي مع الشأن العام. وكأن جنوباً لم ينفصل وداراً لم تحرق في دارفور، ومشروعاً لم يدمر في الجزيرة، وشرقاً لم يهمل ونهراً لم يقبر بالنفايات في النيل الأبيض. رجعت النخب المركزية معتمدة نهج الشللية، ومتخذة حيل التآمر علماً بأنّ المرحلة القادمة مرحلة مهمة وقد تتخذ فيها إجراءات مصيرية، تؤثر على مستقبل البلاد مما قد يتطلب وفاقاً إذا لم نقل إجماعاً.

ختاماً، إن التفاوض لا ينجح بافتراض الحل الأمثل، إنما الأوفق الذي يراعي مصالح جميع الأطراف السودانية، وليس فقط المفاوضين، الذين وجب عليهم أن يرتقوا إلى مستوى الوعي الثوري لا أن يتخندقوا في مستوى الفعل الثوري. وهؤلاء يجب أن يعوا جيداً، أن الفعل الثوري هو فعل تراكمي توافرت له شروط النجاح في لحظة تاريخية معينة، وفي بقعة جغرافية محددة، ما يجعل استشراف المستقبل مرتهناً بمقدرتنا على قراءة التاريخ قراءة واعية وأمينة، لا تُحَمِّل طرفاً وزر الاستضعاف الممنهج لمكونات عرقية بعينها، لكنها تُقر بأهمية العمل الدؤوب على محو آثار تلك الحقبة، ورفع الضرر عن كاهل تلكم الجماعات التي تقاطرت إلى ساحة الاعتصام فرحة ومستبشرة يحدوها الأمل في بناء بلد حر، اعتزم أهله التحرر من كافة أنواع الاستبداد العسكري والمدني. أمامنا جهد كبير فيجب أن لا نتوقف في محطات الخلاف، بل أن نبدأ من منطقة الاتفاق، فَحَرِية تلك أن تهبنا الطاقةَ الروحيةَ اللازمة لتجاوز الأفق الداعشي، إلى الأفق التنموي. فنجاح التجارب الديمقراطية منوط بتحقيق مجتمع الكفاية والعدل، فالفعل والتجربة ليسا مطلوبين في ذاتهما إنما اعتزازاً بمآلاتهما.

الاعْتِصَام ... عِصْمَة من الزَلَل

«لست بالخِبِّ ولا يخدعني خِبٌّ» . . .

عمر الفاروق

يتحامل الناس هذه الأيام على الشيوعيين ويحمّلونهم مسؤولية التعسر في المفاوضات، علماً بأنهم لا يتحملون وزر هذا العنت بالذات، فليس في تصرفات المجلس العسكري ما يدل على مبدئيته أو استعداده على تحمل مسؤوليته الوطنية في صيانة قرار البلاد الوطني، تفكيك الدولة المركزية و خلق نوع من التمييز الإيجابي للشباب الفقراء والنساء.

أولاً، ما زالت تربط المجلس ببعض بلدان الخليج علاقة مريبة، فلا هو قادر على الإفصاح عنها، بمعنى شرح المصلحة الوطنية المتوخاة من إقامة حلف عسكري يستنزف ثروات البلاد البشرية، ويهدر طاقتها المعنوية، فيعرض وحدتها للخطر إذ يجرفها نحو محور عروبوي، وهي بعد لم تصدق أنها تخلصت من المحور الإسلاموي وما جره عليها من عداء الأقربين والأبعدين.

إن قادة الإنقاذ (2) يسيرون على ذات المنوال الذي سار عليه المخلوع، إذ يسعون لفك الحصار العالمي بمحاولتهم التمدد في فضاءات بئيسة تزيد «طينَنا بِلَّة»، نعم.. لا نحتاج إلى التمدد في جزيرة العرب قدر حاجتنا لمناشدة نادي باريس لإعفاء الديون، مخاطبة الكونغرس الأمريكي وإقناعه برفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، نحتاج لفتح آفاق التعاون مع السوق الأوروبية، الأهم أننا نحتاج أن نجري حواراً حيوياً وحقيقياً مع الآمِرِين، إذْ لن تجدي عنّا استقبالات المَأمورين.

يجب أن لا ننسى أن الإسلاميين كانوا يستثمرون أموالاً هائلة، في مؤتمرات صُرف عليها ببذخ لإيواء مجموعات طريدة ومنبوذة في بلدانها، فيما كان المواطنون يئنون تحت نير الفاقة، وكان الجنوب يُعِد حاله للانفصال، وهم لا يكترثون بل يتعنتون. لا نريد لهذا السيناريو أن يتكرر، ولذا فلا بد من تبيان الملابسات التي تعيق إمكانية المجلس من

التحلل من ارتباطاته الإقليمية غير السوية، وغير المُرضية لكبرياء الإنسان السوداني، هل قادة المجلس مرتشون مثلهم مثل الزعماء الطائفيين، أم أنهم متورطون ولا يسعهم الفكاك من هذه الورطة «بأخوي وأخوك»؟ فالورطة المؤسسية غير الورطة الشخصية، لأن الأولى يمكن العمل على حلها منهجياً كأن تسحب القوات من اليمن تدريجياً، بشكل لا يحرج الفاعلين الخليجيين، ولا يسبب لهم مأزقاً سياسياً غير الذي هم فيه، أما الثانية فلا يمكن حلها إلاً باستبعاد الشخص المتورط. وهذا ما يفعله الغربيون عندما يحسون أن ورطة أحدهم قد تجعله ضحية ابتزاز يمارس عليه من جهة ما، الأمر قد يضطره للتضحية بمصلحة البلاد العليا مثل ما كان يفعل المخلوع. ولا أظن أن خَلَفَه قد بَرِئُوا من هذه العلة، ولا العلل الأخرى. فما زلنا نشهد ارتجالاً للخطب، استعراضاً لتعابير عشوائية، تلويحاً بالعصا العسكرية، نبرة استعلائية، غياباً للمنهجية واستعذاباً اللوقوف على منصات النجومية. هذه الثقافة الإنقاذية لن تنتهي حتى يستطيع الثوار استئصال كافة الرموز الإنقاذية، فالقادة ما زالوا يترعون من ذات الكأس المسمومة.

ثانياً، لم تَصْدر أي بادرة من المجلس العسكري حتى الآن تدل على مجرد الاستعداد النفسي لأفراده للنظر في قضايا «الإبادة العرقية» وإذا شئت مجرد إقرارهم بأن هناك «حرباً أهلية» – حتى لا يتحسس بعضهم – قامت وفتنة نشبت في أركان عزيزة من الوطن راح ضحيتها الملايين الذين يتوخون من الحاكم تعاطفاً وخطاباً جامعاً تتبعه خطوات حثيثة غايتها محو الآثار المعنوية والمادية للاستضعاف واتخاذ التدابير اللازمة لوضع أسس للمساواة بين المواطنين.

كل القادة الذين عبروا بشعوبهم كانت لهم هذه الشجاعة، فالتخفي خلف الميري لن يجدي، بل يزيد افتضاح ذات المجموعة التي تسببت في تلكم المأساة التي جأر لها ضمير الإنسانية جمعاء. وهاهم يتخبطون ويكادون يجثون لمجرد سماعهم لصوت القتيل، قبل معاينتهم لشبحه وهو يطاردهم.

إن إحلال السلام الداخلي وتحقيق التراضي الوطني لا يمكن أن يتم إلاّ إذا أقرت الدولة برغبتها في التعافي، إن لم يكن بدافع التقوى والتحلل من أعراض الناس وأموالهم، فليكن بدافع المصلحة المتمثلة في أولوية الاستقرار السياسي وضرورة التواصل الحيوي والحقيقي بين المجتمعات المنوط بها تحمل مسؤولية التساكن في رقعة جغرافية محددة والتآلف وفق رغبة إنسانية عارمة لا تخطئها العين ولا الخاطر.

لقد بَيَّن الشعب ولايته في الميدان وتنزلت روحانيته في هذه الساحة التي لا يغشاها بشر إلا رزقه الله الإنابة. كيف لا وأنت تعاين جُرماً وتشهد عفواً، وترى مُعدماً مُؤثِراً، وترى شبيبة نشطاء وأنثى فَرِحَةً وطفلاً متألقاً، وتغشى جمعاً تسوده إلفة، وتمر على جماعةمن الشباب فتزيدهم غِبْطَةً بموقفك لا بكلامك، وتسمع نشيداً فتنهمر الأسارير دمعاً، وتلقى صدوقاً فيلهمك رشداً وفكراً ... فلا تكاد تفارق الميدان حتى تتذكر يوم عرفة وما فيه من تجلٍ إلهي هياماً في ذاته وقربى. إلهي ... كيف يتبرم متبرم من هذه النزل ومافيها من عِبَر وسلوى؟

لقد كانت حادثة الإثنين ومحاولة التستر عليها بتسخير بعض الوجوه «المألوفة غير المرغوبة في الوسط» تحديداً الزرقة الذين صَّورهم لنا التلفزيون «القومي» وكاد يقنعنا بأنهم الجناة، لولا اصطدامه بالوعي الجمعي، الذي سَخِر من هذه الروح غير السامية، والتي أرادت أن تستمرئ ذات النهج القديم في إحداث الفرقة وهي من غفلتها لا تدري بعد أن الشعب قد تجاوز خانة التجافي.

سعت الإنقاذ (1) لتوطين تجربة أيديولوجية دينية في مناخ تعددي فانفصل الجنوب، في ما تسعى الإنقاذ (2) لتفعيل تجربة دارفور المريرة وتوسيعها لخلق تحالف إثني لن يكتمل نطاقه حتى يكون الوطن قد انقسم إلى أشلاء، لا سمح الله! فيجب التحذير من محاولة البعض للترويج لمشروع سلطوي مستخدمين القبائلية أو الإثنية أو الجهوية، ومعتمدين على دعم جهات أجنبية لا يهمها استقرار السودان ونمائه قدر ما يهمها حماية مصالحها الآنية ورعاية أوهامها التوسعية.

ثالثاً، لم يتسرب الوعي الثوري إلى عقول أو قلوب العسكريين، فهم مازالوا يعتقدون أنها مجرد عاطفة ستخبو جذوتها أو انفعال ستهمد ثورته. ولذا فتراهم يتخذون حيلاً عفى عليها الزمن في محاولتهم للالتفاف حول قضايا الجماهير، والشباب يقولون لهم مدنية معناها مدنية، فبلاش من تصرفات «الملكية» هذه، ودعكم من تطمينات الكهنوت لكم وأرجوزته، هو وأجندته، فهو قد بات في عداد الأموات. لقد مات في قلوب الناس يوم أن رأوه يغازل العسكر ويعوِّل على بقائهم، بعد أن أيس من تعاطف الأجيال الصغرى معه، واستصغارهم لشأنه فقد عاينوا بأنفسهم تهافته على العربان وارتماءه في أحضانهم. ألم يؤيد أبوه الصهيونيةَ مقابل الحصول على مال يعينه في حملته الانتخابية ضد الأحزاب الاتحادية: هل كان تأييد الصهيونية أولى من البقاء

تحت الوصاية المصرية؟

لا تريد اللجنة الأمنية التي تغوَّلت على صلاحيات المؤسسية العسكرية أن تخضع لإرادة الشعب والشباب خاصة لكنهم يريدون تجيير إرادة الشباب لصالح معتقداتهم الفاسدة. تباً لهم هؤلاء السماسرة وأولئك الساسة!

إن التخاذل كصفة ملازمة لبعض مكونات «قوى إعلان الحرية والتغيير» هو مما يغري العسكريين بهم ويضعف بموقفهم في التفاوض لا سيما أن هناك فئات تريد أن تستغل هذا الظرف العصيب لتسجيل نقاط ضد البعض الآخر. وهذا دأبهم لمن تدبر في جليل أمرهم أو حقيره. إذا كانت هناك بعض الجهات قد توصف بالمبدئية إلى درجة التزمت، فهناك جهات متساهلة إلى درجة التسيب. وما بين الخانتين أناس لا يدرون ما هم فاعلون في هذا الظرف العصيب، وقد أسقط في أيدي المهنيين أنهم قد رأوا هذه الكائنات المنقرضة وتصرفاتها المُغْرِضَة لأول مرة. هم يتعاملون مع دهاقنة كل ما يطلبونه من التفاوض هو الانتصار ومن الجهد إثبات المقدرة على المكر. فماذا هم فاعلون؟

لقد ارتكب الوفد المفاوض بادئ الأمر خطأ استراتيجياً لا تجدي معه الحيل السياسية (أو التكتيكات)، وهو مسؤوليتهم جميعاً، عوضاً عن مطالبة العسكر بالتنازل دون شرط والالتقاء بهم في خانة محايدة، فقد أعطوهم إحساساً بالعرفان الذي أصبح من بعد منَّة استغلها العسكر للدخول في مساومة أجلَّ ما يطلبونه منها تبييض صفحاتهم الآثمة وتقنيين ثرواتهم المدخرة، وأخس ما يسعون إليه المشاركة في الحكم. مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية لا يمكن تداركها، فقط التعامل مع تداعياتها.

مراحل التردي الفكري والانقلاب المفاهيمي:

- نتيجة لهذا الخطأ الإستراتيجي تحولت الثورة إلى انتفاضة ربما سوَّلت للساسة أنفسهم استخدامها ككرت ضغط علهم يحوزون به بعض المنافع الشخصية والذاتية، وقد كان.

- نتيجة لهذا التواطؤ كادت الانتفاضة ضد النظام أن تتحول إلى مشروع شراكة يحافظ على مصالح المنظومة الاعتمادية الفاسدة، والتي تشمل عسكريين مؤدلجين وغير مؤدلجين ومدنيين نافذين وآخرين متواضعين.

قبل التفكر في مآلات هذه الخطوة اتخذ المجلس العسكري قراراً بتحويل الشراكة من

شراكة تنشد الحفاظ على مصالح المنظومة المحلية، إلى شراكة تنشد الحفاظ على مصالح المنظومة الإقليمية.

ونحن في هذا الخضم تخرج علينا جماعات تندد بالعلمانية وتناشد المجلس العسكري الالتزام بالأسس الإسلامية للحكم. وأنا أعجب من أناس (عسكريين كانوا أم مدنيين) يَعُدُّون الهتاف باسم الشريعة غِيرَةَ على الدين، علماً بأن الدين قد هُدِّمَت أركانه وأهملت تعاليمه في عهد الإنقاذ وطيلة فترة الثلاثين سنة الماضية إلى درجة استحال معها توفير أدنى مقومات سبل العيش الكريم، فلا يكاد يوجد مرفق إلاَّ وقد طاله الدمار وغشيته أفانين التمكين. وهاهي الإنقاذ (2 (تطل برأسيها: السياسي والاقتصادي، بعد أن تخلصت من غرمائها وأزمعت التحفظ على حلفائها الذين هم أعداء الشعب. هم يحاولون، أي قادة المجلس العسكري، استرضاء "الخليج" واستبقاء "الكيزان" وهذا ما سيعجل بزوالهم وقديماً قيل "كلب الدكتين بياكلو المرفعين" لا سيما أنهم قد خسروا الشعب الذي هو صمّام الأمان.

وها هو الشعب يبدي حنكةً وتَمَرساً في التعامل مع جماعات لم تفهم بعد أن ثورة الشعب هي انحياز لقيم السماء. إن الشرعة التي تتحقق بها الحرية والسلام والعدالة هي الشريعة حسب المفهوم الدلالي والمنهاجي للكلمة، أمّا النظم القروسطية التي استحدثتها النظم الاستبدادية لتطويع الشعوب فهي شريعة يجب أن تضاف إلى الطغيان لا أن تنسب إلى الرحمن. لا تنتظم حركة المجتمع ولا ينسجم أفراده وتبين فَرادَتهم إلا بالاحْتِكَام إلى الدستور بعيداً عن المماحكة والمغالطة التي ربما جهلت دور الحكم المدني في تحقيق الانتقال المؤسسي والتدريجي إلى دولة المواطنة:

- إنسان سياسي لا يتحقق اجتماعياً إلا من خلال انتمائه لدولة المواطنة.
- إنسان مدني بمعنى عضو في جماعة إنسانية تتجاوز مفهوم الدولة.
- كائن في جماعة إيمانية تحتفي بقيم الحرية والسلام والعدالة.

ختاماً، حتى زمن قريب كان يمكن أن نقول إنه ليس لدى الوفد المفاوض غير القبول بإمرة العسكر، بمعنى قبول رئاستهم للمجلس، سيما أنه كان مقترحاً أن يصبح المجلس مجلساً سيادياً لديه صلاحيات تشريفية فقط. في مثل هذه الحال كان يمكن أن يتم التركيز على اختيار رئيس الوزراء على أن يتم تفعيل الوعي الثوري من خلال الوزارات والمؤسسات، فلم يكن هناك داعٍ للتمسك بشكليات لن تفيد في إلزام العسكر بمواثيق قد انتهكوها مراراً وتكراراً، إنما يغني عن كل ذلك إثراء الثقافة الشعبية الملتزمة بديمقراطية

وعلمانية الدولة (بمعنى علميتها وتمفصل وظائف هياكلها).

أما وقد استبانت حيل المجلس العسكري وظهرت نواياه فلا مناص من تصعيد المقاومة السلمية وتشديد الحصار على المتواطئين من المدنيين بنبذ دعواهم حتى يتخلص الشعب السوداني من هذا الليغ المنحرف بأكمله، وقديماً قيل "الغراب ما بسل عين أخو"، بمعنى المجرم لا يعاقب مجرماً واللص لا يحاسب لصاً. عليه يجب التخلص منهم جميعاً والنظر في إستراتيجية غير تقليدية للإطاحة بهم ومحاسبتهم على الخيانة العظمى والتدليس باسم القومية والمتاجرة باسم الدين.

إن ما يمارسه العسكر من وصاية على المدنيين، وما تمارسه النخب المركزية من وصاية على المعتصمين سينقلب ضدهما في وقت قريب. هم يلعبون في الـ15 دقيقة الأخيرة من الشوط الثاني الإضافي، ولا أخال الزمن سيسعفهم لتحقيق المراد. وستأتي زمرة من العسكريين والمدنيين تقتلع جذور النظام البائد وتنسف حاضنته الاجتماعية والاقتصادية - الأمر اللازم لإحلال السلام داخلياً وخلق علاقة صحية مع المجتمع الدولي العازم على فتح ملفات الجرائم والنظر في انتهاكات حقوق الإنسان. حينها لن تجدي التحالفاتُ الإقليمية العسكري ولا التلكؤُ في فتح ملفات الفساد، بل ستصبح النخبة العسكرية الفاسدة بين مطرقة الغضب الشعبي وسندان المجتمع الدولي وستذهب مرغمة، هي وكل الخونة، إلى مزبلة التاريخ.

رابعة العدوية وإشكال المقاربة الجغرافية

يقر كاتب هذه المقالة ببلادة من أشار على المجلس العسكري باستنساخ تجربة رابعة العدوية للأسباب الآتية:

١/ محدودية الرقعة الجغرافية

الجيش كان في مواجهة الإخوان المسلمين في مصر الذين تمترسوا في رابعة العدوية؛ الإخوان (الكيزان) كانوا في مواجهة الشعب الذي اتسعت معارضته للنظام باتساع رقعة البلاد الجغرافية في السودان. لن يجدي فض الاعتصام في حسم المعارضة الشعبية بل سيزيد من ضراوتها، لا سيما أن النظام قد أمعن في إهانة الشعب السوداني وتعمّد الإساءة الى كرامته بشتى الطرق.

٢/ انعدام الغطاء السياسي

لم تسع العصابة في السودان لتبرير تصرفاتها فكرياً، بل أمعنت في استخدام القوة خالية من أي مبرر أخلاقي، الأمر الذي أفقدها الفاعلية وسيجر عليها مقاومة شعبية شرسة من كل شرائح الوسط السوداني. وقد كان حريّاً بهم استمالة هذه المجموعة بالذات لأنها المجموعة الوحيدة في السودان التي لم يكن لديها غبينة مع هؤلاء الأغرار حتى زمن قريب.

٣/ حجم النتوءات الإثنية والقبلية

مصر تعتبر منسجمة إثنياً مقارنة بالسودان المتنوع الأعراق، المتداخل الأنساب والمنفسحة حدوده بعرض السودان وعمقه الغربي، الشرقي والجنوبي الغربي، إلى آخره. إن نشوب حرب أهلية في السودان سيكون لها تداعيات على مستوى الحزام السوداني ككل وسيضعف مقدرة القادة في شرق ووسط إفريقيا على تحقيق الاستقرار. حينها سيدرك الأوروبيون أن المركزية الشرق الأوسطية (بالتحديد ثنائية الصراع العربي الإسرائيلي) التي جعلت من السودان دولة هامشية في محاور عربية، لم تكن الإطار المفاهيمي والتحليلي الصائب، وسيعودون حتماً للمفهوم السودانوي القديم الذي قد

يعينهم على استبصار البعد الجيو إستراتيجي الحيوي واللازم لدولة كانت منارة لإفريقيا وللعالم أجمع.

٤/ طبيعة التحالفات المصلحية

يتمترس الكيزان خلف المجلس العسكري، الذي يتمترس بدوره خلف مليشيات الدعم السريع. هناك جهة تدير المشهد من وراء الكواليس (لا استبعد أن يكون قوش)، ولها مصلحة في تجييش مشاعر الكراهية الواجبة ضد هذه الفئة الباغية. أمّا المشهد العسكري في مصر فلا يعتبر مشهداً مركباً رغم تعقيده، الأمر الذي يوفر للقيادة العسكرية الحالية إحكاماً لا تربكه حسابات سياسية أو أيديولوجية غائرة إنما مصلحية راكزة.

٥/ طبيعة الكادر القيادي

يخوض السيسي معركة محدودة ضد عدو معلوم وإن كان من مواطنيه، أما حميدتي فيخوض حرباً مفتوحة ضد كيانات متوهمة ويستدعي من مخيلته عداوة مع كائنات مجازية. الأول لا يستطيع ان يتغلب على محنته النفسية فيعقد ما هو بسيط، الثاني لا يقوى على تجاوز تجربته المحدودة في عالم المدنية فيبسّط ما هو معقد ويتصور أن بإمكانه استلهام العبر من قادة القرون الوسطى، فيخفق في كل خطوة يتوخى منها النجاح.

٦/ المستوى الاجتماعي والاقتصادي

إن المفاضلة بين الاستقرار والحرية يجعل الطبقة الوسطى في مصر تميل للاستقرار السياسي، أمّا المفاضلة تلك فمنعدمة في حالة السودان، لأن السودانيين أيقنوا بعد تجارب مريرة أنه لا استقرار من دون أن تكون هناك تسوية وطنية شاملة ولا تسوية بدون حرية. فالخيار بالنسبة للسودانيين هو خيار بين الحرية والموت. ولذا فهم يتوحدون خلف قيادتهم متمثلة في تجمع المهنيين (وفي "قحت" بمستوى أقل لأنه أصبح كياناً مخترقاً من قبل جماعة "نداء السودان")، ولا يطلبون بديلاً له. فيما يسعى المجلس العسكري لشرعنة كيانه المتهالك مستعيناً بقوى الرجعية والإمبريالية الإسلامية.

٧/ ضعف الحيلة المؤسسية

ورث السيسي مؤسسة حكمية عريقة، ووجد تقليداً سياسياً عتيقاً، استطاع أن

يستقطب من خلاله بعض الكوادر الجيدة، وإن أعيته الحيلة لاستقطاب المتميزين، فيما ورث برهان مؤسسة سياسية بالية ومؤسسة حكمية منهارة، لم يجرؤ حتى على مجرد ترقيعها. وها هو نائبه الآن يفشل في اتباع أبسط الإجراءات الإدارية، فيلجأ لحيلة خانته اليوم في دائرة المدنية، التي تتطلب أول ما تتطلب المنهجية والعلمية ومخاطبة الشعوب بأريحية. وها هو الآن يسعى لاستفزاز ومنازلة الشعب الأعزل، بل ويتعدى جنده عليهم مستخفين وضاربين عرض الحائط بكل المقدسات التي أقرتها الشرائع السماوية والوضعية. هل كان بمقدوره أن يفعل أفضل من ذلك؟ لا أعتقد! فالرجل الذي أوصله الصمت والحيلة لما وصل إليه اليوم، تخلى عن كل ذلك في لحظة واستفزته نشوة دعته لاستفزاز ومنازلة شعب أعزل إلا من الإيمان بالله وحقه في الكرامة وتوفر سبل العيش الكريم. بل ومن عجب أن "صاحب الأوراد" بات يتعدى جنده على المواطنين مستخفين وضاربين عرض الحائط بكل المقدسات التي أقرتها الشرائع السماوية والوضعية. هل كان بمقدوره أن يفعل أفضل من ذلك؟ لا أعتقد. لا جدال في أنَّ بإمكان القوة أن تفكّ الاعتصام لكنها لا ولن تستطيع كسر الإرادة الوطنية لشعب بلغ هذا المستوى من النضج الأخلاقي والفكري. يقيني أن الشعب سينتصر على كل الطغاة، وسيكون ذلك فاتحة خير عليه وعلى شعوب القارة كَافَّة.

المقاربة التاريخية المخلة

إن مقاربة المهدي وخليفته ود تورشين التي يحلو لأبناء الوسط استخدامها في ظل هذا الظرف التاريخي العصيب فيها وجه غرابة وهو كالآتي:

الجانجويد ظاهرة يجب أن تفهم في إطار المشروع الرجعي للإسلاميين الذين لم يجدوا حيلة لحكم السودان والإمعان في الإساءة لأهله وانتهاك أعراضهم وسرق ثرواتهم، إلا بتفعيل النعرات العنصرية وإنهاك الكيان الدارفوري بأوهام الصفاء العرقي، والتي قويت متى ما طُعِّمَتْ هذه الفلول بالمرتزقة من غرب إفريقيا، فهؤلاء ليس لهم جذور اجتماعية أو إسهامات تاريخية تؤهلهم كي يكونوا حتى مجرد جماعة قبلية منفلتة.

أما من ناصروا المهدي وخليفته، فكانوا وطنيين لم يطلبوا فلساً ثمناً لمجاهدتهم بل قدموا الغالي والنفيس في سبيل إعلاء كلمة الحق؛ الأهم أنهم لم يرهنوا إرادة البلاد الوطنية للأجنبي الغاصب.

بالرغم عن تلك السردية التاريخية، فإننا يجب أن نقر بأن هناك ارتدادات عديدة، جعلت من ذات المكوِّن مطيةً لأطماع النخب المركزية - التي فضّلت بقاءه متخلفاً كي يسهل عليها توظيفه - وها هو يشكل عبئاً عليها وعلى ذاته وعلى الوطن بل وعلى الحزام بأكمله. إلى حين أن تسنح الفرصة لمعالجات موضوعية، يجب أن نسعى لاستنفار كَافَّة قوى المجتمع المدني السوداني للتخلص من هذه العصابة الإجرامية، التي اتخذت من هؤلاء الأغرار "درقة" تغطي بهم سوءاتها الأخلاقية والفكرية.

سيناريوهات الثورة ومآلات المواجهة السياسية والعسكرية

«لا دين لمن لا عهد له»

محمد (صلعم)

لقد استبانت سبل الخلاص يوم أن أسفر المجلس العسكري عن وجهه الحقيقي، فأصبح استبعاد التفاوض معه لزاماً، وبات من الضروري تصويب مدفعية الثورة الشعبية والسلمية ضده وضد كل عناصر التخذيل وإن تكن جزءاً أصيلاً من مجموعة قوى إعلان الحرية والتغيير (قحت).

استلهاماً لهذه القيم واسترشاداً بهذه المبادئ أعتقد أن هنالك ثلاثة مآلات رئيسة يمكن أن تنتج عنها هذه المدافعة وهي كالآتي:

١/ مقاومة شعبية واسعة النطاق بالنظر إلى وتيرة التصعيد الأمني والعسكري، فإن نوايا المجلس العسكري قد وضحت جلياً في أنه لم يعمد يوماً إلى الانحياز إلى الشعب، إنما انتهز الثورة الشعبية فرصةً للتخلص من بعض غرمائه أو منافسيه في دائرة الفساد والطمع. حتى إذا ما سنحت له الفرصة لم يتوان عن الانقضاض على الثورة. وها نحن نشهد حملة اعتقالات واسعة، قد تتطور لتشمل إعدامات واغتيالات لكل من اشتبه به في دعم الحراك طيلة الأشهر الماضية.

إن إمعان الجانجويد ومليشيات الظل وكافة الأجهزة الأمنية في إهانة إنسان السودان ستدفعه نحو التسلح للدفاع عن عرضه وهذا لا ينفي عن الثورة سلميتها، لكنها تؤكد عزم الإنسان السوداني للذود عن عرضه وصيانة كرامته التي باتت تمتهن يومياً دونما أدنى محاولة - ولو حتى واهية - لتبرير هذه الأفعال المشينة.

إذا ما نجحت الإنقاذ (٢) في كسر الإرادة السياسية للمقاومة الشعبية، فإنها ستسعى لشرعنة نفسها مستخدمة بعض الشخصيات الرخوة والطامعة من الزعماء الطائفين والمخربين وسماسرة السياسة السودانية الآخرين. شخصياً، استبعد نجاح هذا السيناريو،

لأن حكومة بهذه الشاكلة لن تستطيع أن تنال ثقة الجمهور، دعك من عدم مقدرتها لإحداث اختراق ينهي العزلة السياسية والاقتصادية التي أقعدت السودان ونأت به عن التأثير على مواقع القرار.

٢/ مقاومة عسكرية محدودة الأطر، كلما طال أمد المِحنة كلما تعمَّقت آثارها وتأججت العواطف محمّلة المؤسسة العسكرية مسؤولية التصدي لهذه المسخرة الإخوانية والمهزلة السوداوية.

إن تاريخ الجيش وتقاليده في البسالة والنجدة ستستحث صغار الضباط إذا لم نقل سترغمهم للتحرك لحماية الشعب والأهم الثأر لكرامته التي مرّغها المجلس العسكري - اللجنة الأمنية -على الأرض يوم أن وجد أسلحته وقد سحبت منه، أو رأى أنه قد جرّد عملياً من صلاحيته في الدفاع عن الوطن والمواطنين بمجرد إشارة من بعض الخونة والمارقين. لكنه، أي الجيش لن يغلب حيلة في الحصول على السلاح، فمن صنع هذه المليشيات قادر على تفكيكها أو السعي لهزيمتها بتسريب الذخيرة والأسلحة لمن يعاديها أو يقوى على منازلتها في هذا الظرف العصيب. تكفي انطلاقة أول طلقة لتكتشف قوات الدعم السريع أنها قد وقعت في كماشة (مصيدة)، فهي لن تستطيع أن تتجه غرباً لأنها لم تترك لنفسها "صليحاً" أو شرقاً لأنها ستكتشف أن ما أحدثته من تحالفات هو أرهف من شخصية "رجالات القبائل" الذين تم استمالتهم بالمال والعربات، أو شمالاً حيث الحاميات. إذا ما دارت معركة في الخرطوم فستكون مجزرةً لأن مقاتلي الحركة الإسلامية سيفرون لا محالة، فهم من جبنهم وخستهم ما زالوا يتدرقون (يتخذون درقة) بالدعم السريع الذي ستأخذ قيادته العزة بالإثم وسيستميت أفراده في مواجهة عدمية مع صف الضباط والجنود الذين ينحدرون من أصول من غرب السودان، خاصة من جبال النوبة ومن الزرقة عامة. وكأني أناظر أرض المعركة تحت جبال كرري قبل قرن من الزمان حيث التقى البقارة تستدفعهم الحماسة للقتال مع جيش المستعمر الذي كان عماده من الزرقة متمثلة في قوى دفاع السودان التي مثلت من بعد النواة الحقيقية والحيوية للجيش السوداني. في كل مرة يموت الغلابة ويفوز أصحاب الامتياز. متى يعي أولئك وهؤلاء أن أسس المعترك الميداني تُعد في الغرف التجارية والمعابد الدينية وليس في ساحات الوغى؟

أيها "الغرابة" أفيقوا قبل أن تبيدوا أو تُبادوا. إن البسالة القتالية اليوم كما الأمس تُجيَّش لصالح مشروع سلطوي فردي ولا تُدَّخر لصالح مشروع وطني أو إصلاحي. هناك

أسر وضيعة وشخصيات بئيسة دوماً تسعى لتحقيق مجدها على حساب الآخرين، كما لا يروعها القفز فوق جماجم الأبرياء للوصول إلى مرادها في مجد كاذب. هؤلاء يجب أن يرعووا من الآن فصاعدا. عليه، فالخير كل الخير في انحياز الجند كل الجند - معارضة وحكومة، مركز وهامش، جانجويد وتورا بورا - لجانب الشعب والتعاون مع شرائحه كافة لتحقيق مصلحة وطنية جامعة والنأي عن الدعاوى الرجعية، الجهوية منها، الإثنية أو القبلية.

٣/ معركة عسكرية واسعة النطاق، هذا القتال بين "الغرابة" ستكون له تداعياته على مستوى الهامش الجغرافي الذي ما زال ينزف ويئن تحت جراح المواجهات التي كانت وما زالت تُهندسها النخب المركزية. وقديماً قيل "نار المجرم بتحرق الجيران". إن الأفق الخفيض لقائد الدعم السريع قد أعجزه عن انتهاز فرصة الثورة لتبييض صفحته مع الثوار والعمل على إعادة عقد التحالفات التاريخية مع قادة الزرقة الذين مدوا أياديهم له بيضاء، كما أن توجسه من مكونات مجتمعه الأصلي وطمعه قد دفعاه للتماهي مع الكيزان (المنحرفين من الإسلاميين). وها هم "يُقَنْطِرُونه" بحِرفية عالية، وينتظرون اللحظة التي يعلنون فيها عن انقلابهم "التصحيحي" بعد أن يكونوا قد نجحوا في فض الاعتصام وتخلصوا من حميدتي الذي كان لهم بمثابة شوكة الحوت، وهم إنما يتملقونه هذه الأيام خوفاً وطمعاً. انظر لكتابات الطيب مصطفى، هذا الرويبضة، كما أسماه عبدالله علي إبراهيم، الذي يكتب عن حميدتّي وكأنه أبو عبيدة عامر بن الجراح، أمين هذه الأمة. وإذا ما خلا إلى نفسه تحسر من اليوم الذي جعله تحت رحمة هؤلاء "الغرابة"! لا يعقل أن نقابل عنصرية النخب المركزية بعنصرية مضادة، إذ لم تتورع الطغمة المايوية يوماً عن دفن "الغرابة" أحياء ودفنهم في الحزام الأخضر، فهل يعقل أن يتعاون الجانجويد مع كتائب الظل وأعضاء المؤتمر الوطني والأمن الشعبي والأمن الوطني وبعض من أفراد الشرطة والجيش كي تسوق أبناء الشعب السوداني إلى حتفهم غدراً وترمي بهم في البحر؟ لا كرامة للأحياء ولا حرمة للأموات. أي شرعة هذه؟

بوسع الطغاة تصويب الرصاص نحو صدور المعتصمين لكن ليس بوسعهم اغتيال الوعي الجمعي للسودانيين. هذا الوعي الذي تحصل مؤخراً يقتضي الاعتراف بالإشكالات الهيكلية والبنيوية للنظم السياسية والاقتصادية التي أنتجت هذه الظواهر التي نشاهدها اليوم وعدم الاكتفاء فقط بالتعليل البليد الكسول الذي ينفي الكائنات وراء الحدود أو يلغي الانحرافات باعتبارها نشاز عن الحالة السودانية العامة.

لدينا فرصة تاريخية لتقويم هذه الانحرافات ومحاسبة تلكم الكائنات شريطة أن نكون أمناء وأن نرتكز فكرياً ونعمل جماعياً لمعالجة قضايانا الشائكة وعدم الهروب منها إلى الإمام. ليس في سلوك قيادتنا الميدانية السياسية أو العسكرية ما يدل على تفهمنا لهذه الدروس، على الأقل من وجهة نظري المتواضعة. إن الإصلاح يبدأ بإبعاد المُخذِّلين والمندسين من منصة (قحت)، حبَّذا الرجوع إلى المنصة الأولى وإعانة تجمع المهنيين (الذي لا يبرأ أيضاً من التحيز السياسي) على استرجاع زمام المبادرة وتصويب الذخيرة المعنوية القادرة على الإطاحة بهذه العصابة المنحرفة، تجسير الهوة بين النخب المدنية والنخب الريفية - سيما تلكم التي تمثل الريف بعمقه الصوفي والقبلي والتي برأت من الارتزاق والاتجار في أرواح البشر، والأهم من هذا وذاك الاختيار منذ الآن لقيادة تنفيذية تمثل السودان ببعده الوجداني وإرثه البطولي والسيادي غير المتوهم. بغض النظر عن الحيثيات التفصيلية، فإن الخاسر من جراء أي مواجهة ميدانية هو السودان، لا سيما أن انهيار الجبهة الداخلية سيجعل أراضي البلاد لقمة سائغة للمتربصين من شمال البلاد وشرقها، وحتى غربها فليبيا وتشاد أعينهما لم تفارق التحديق نحو هضبة تيبستي الغنية بالموارد.

ختاماً، إن الضغط القاعدي متمثلاً في الجماهير، والفوقي متمثلاً في المنظومة الدولية التي أحرجتها تصرفات المجلس العسكري الرعناء، سيجعل من الصعب على النظام الاستمرار في هذه الوحشية دون التحسب لغضبة الجماهير وتزايد صرختها المهابة التي باتت تعلو يوماً بعد يوم مستنظرة اليوم الذي تُخَلِص فيه نفسها والجماهيرَ من الطواغيت، وتستعيد فيه فرحتها التي وئدت دونما حق، فقط ظلماً وقهراً وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. إن أي وساطة أو مساومة في هذه الأثناء هى بمثابة تراجع عن المبادئ وخيانة لأرواح الشهداء. فلتمض أيها الشعب في ثورتك حتى النصر، مستعينا بالله ومستمسكاً بالعروة الوثقى.

يقول الله عزّ وجل (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)]آل عمران١٤٠ [

تنضيج الوعي الثوري

(مرحلة ما بعد الارتداد الأولى)

هل يمكن أن يمثل الوعي بالحقوق خطوة تجاه تحقيق الوعي؟ كيف يمكن أن يتبلور وعي ثوري يساعد السودانيين في تخطي حالة الانحباس الوجداني والانغلاق الذهني الذي يعايشونه في هذه الأيام؟ ما هو السبيل لتفادي حالة الارتدادات التي يمكن أن تحدثها الاصطفافات الجهوية والإثنية والقبائلية التي اتسمت بها الساحة السياسية؟ ما هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه انهيار الدولة السودانية وتهتك أركانها على مستوى الحزام السوداني؟ هل من سبيل لتدارك ذاك البركان الذي ظل يعمل بصمت في نفوس السودانيين، ولا تطيق ألسنتهم التفوه به؟

يستخدم بعض الناشطين عبارة (قحت) اختصاراً لإعلان قوى الحرية والتغيير ، وإذ إنهم لا يعطون الحرف حقه ومستحقه، فإن التاء تصبح طاءً حال الامتنان عليها وحرمانها من «السكت». إن (قحت) كادت تسبب قحطاً (قحط) لأن جُلّ مَن يتلون أمرها لا يملكون الجرأة ولا القدرة على التصدي للقضايا المفاهيمية الراهنة ومع ذلك هم يكابرون ولا يكادون يأبهون برأي حادب ولا يقبلون حجة (أو عذراً) مغاضباً. وقد اغتروا باتباع الجمهور لهم كالقطيع حتى إذا ما حدثت المجزرة باتوا يتلاومون ولا يكادون يرسون على رأي في شأن الحدث الجسيم الذي قد أحس بمقدمه الكثيرون لكنهم لم يقفوا في توقيته على بينة.

لو أن إجراءات التفاوض اتسمت بالشفافية (اطلاع قيادة الشباب المعتصمين على تفاصيل المداولات) والمحاسبية (محاسبة كل جهة من المفاوضين على التقصير) والاعتراف (الاعتراف بالآخر الموجود في طرف ميدان الاعتصام والذي لم يتم تمثيله أو دعوته إلى طاولة المفاوضات رغم وجوده الكثيف) لكان من الممكن تصميم إستراتيجية تجنب البلاد التضحية بأغلى بنيها والدفع بهم ثمناً للخروج من المأزق، ومن بعد الوقوع في المنزلق. أيّ ديمقراطية هذه التي يوعدوننا بها، إذا لم تلتزم جماعة قحت (قحط) منذ الآن بأبسط أسس الحكامة (الشفافية، المحاسبية والتبادلية التي تعزز

سبل الاعتراف بالآخر)؟ أيُّ ديمقراطية هذه التي تعدنا بها أحزاب «ترفت» منسوبيها دون الرجوع إلى اللوائح والنظم، بل منها من يعمد إلى عسكرة المؤسسة ومنهم من يحيلها إلى منصة أسرية؟

لقد فقد كلا طرفيّ التفاوض – العسكر المرتشين والمدنيين الُمغْتَرين – زمام المبادرة ولن يستطيعا أن يردا الأمر لما كان عليه، وإن رغبا، لأن المعادلة السياسية عادت إلى مقوماتها الهوياتية متمثلة في الريف الذي كان ساكتاً أو صامتاً على مضض، والشباب الذين أغضبهم التنكر لمجاهداتهم ومحاولة دهاقنة السياسة سرقة تضحياتهم، والنساء اللائي وجدن أنفسهنّ، هنّ وأجندتهنّ، خارج المعترك تماماً. وها هي النخب المركزية تعود لنهجها البطريركي، العنصري والجهوي، خاصة بعد أن أسلمت أمرها للقيادة الطائفية أو لاذت بالصمت كي تضفي هالة على خِبال.

ما الذي سيخسره الشعب لو أنه أعاد الأمر إلى منصة التأسيس، وساعد تجمع المهنيين على استعادة زمام المبادرة، لا سيما أن هناك كيانات في قحت (قحط) باتت تشكل عبئاً أيديولوجياً، وقد لا يخطئ المرء إن شبهها «بالشنكل» الذي يعيق إمكانية تحقيق التحول المنشود نحو الديمقراطية؟ ما الذي سيخسره تجمع المهنيين لو أنه تخلى عن هذا الحِمل الثقيل المعيق؟ من المعلوم أن ذات المجموعة الأيديولوجية توجد بكثافة في تجمع المهنيين، لكن الصبغة المهنية قد تمثل «شُكَالاً» (الحبل الذي تقيد به أرجل الفرس الأمامية) يحول دون اختطافها للمنصة.

لا بد أن نعض بالنواجذ على «إعلان قوى الحرية والتغيير»، أمّا اصطفافنا خلف قحت (قحط) فمشروط بتوخيها الالتزام بأسس الشراكة وغرس قيم المواطنة. يجب أن تعي قيادات هذه المجموعة «الذين لم يعرف عن أكثرهم إسهام في أي منشط فكري أو أدبي وعمل حرفي أو مهني، أو حتى مجرد تمدد اجتماعي في أي ناحية بخلاف الخرطوم، وهم عبارة عن ناشطين سياسيين أو سياسيين غير محترفين» أقول يجب أن تعي القضايا الآتية:

أولاً، تَجَاوب السودان بعمقه الريفي مع أهداف الثورة الحالية – ثورة البنفسج التي اختلط فيها الأبيض بالأحمر - رغم حرص السودانيين على السلمية، بيد أنه أصبح من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، استتباعه كما كان يحدث في الماضي أو تجيير إرادته من خلال الاختيار لقيادات رخوة غاية ما تصبو إليه هو الحصول على امتيازات تسهل لهم مهمة التماهي مع النخب المركزية والتعالي على ذويهم في الهامش، بحكم ما

اكتسبوه من منصب وجاه. فكم من قاطع طريق أو ربَّاطي سمعناه يتكلم بحرقة عن «التهميش» فلما سنحت له الفرصة للوصول إلى مأربه بات يستنكف عن مجرد ذكر اللفظ، وينوه إلى أن هذه عنصرية فجّة؟

إن التحصن ضد أي رِدة سياسية، فكرية أو حتى عسكرية يتطلب خلق تفاهمات بين القوة المدنية التي تتولى التفاوض حالياً نيابة عن المعتصمين ومجتمعات الريف متمثلة في قياداتها المدنية والأهلية، لا سيما أن الريف تَعَدَّى خانة الخصوصية الجغرافية واندماج في فضاءات ثقافية واجتماعية هيَّأت له فرصة التفاعل الحيوي مع كافة القطاعات والهيئات؛ دارفور مثلاً أصبحت في الخرطوم والجزيرة والشرق (دلتا القاش ودلتا طوكر).

لقد رسخ في مخيلة الجماعة قحت (قحط) أن قادة الحركات يمكن ان يساعدوا في تجسير الهوة بين المدينة والريف، على الأقل من الناحية الشعورية في حالة دارفور، علماً بأن هؤلاء لم يقوموا حتى الآن بعمل سياسي فعلي أو اجتماعي واقعي يجعل منهم أناساً فاعلين، دعك من أن يكونوا ممثلين حقيقيين للريف. فقد اكتفى أكثرهم بما ناله من حظوة وقتية ربما هيأت له فرصة التحدث باسم الغلابة، لكنه لا يجرؤ الآن على مواجهة هذه المجتمعات التي تتهمه بالتآمر على وحدتها وضرب نسيجها الاجتماعي وذلك من خلال الاستهداف الممنهج لإداراتها وقادتها. لعل هذا التخوف هو الذي دفع بعضاً من الإدارات الأهلية للتحرك في محاولة لتطويق هذه الظاهرة التي تسمى «بالجبهة الثورية» أو «نداء السودان» لكنهم يخطئون إذ يظنون أن الارتماء في أحضان العسكر يحقق لهم ولمجتمعاتهم الأمان.

لقد ألحقت الإنقاذ ضرراً بالمجتمعات المحلية، وأساءت إساءة بالغة للإدارات الأهلية طيلة الثلاثين عاماً، إذ جعلتها رافداً من روافد المؤتمر الوطني، وها هي الإنقاذ (2) تشيد برجالات القبائل وتعتبرهم سنداً لسلطتها الزائفة، فالإنقاذ (2) ما زالت متوجسة وخائفة. ونحن نسأل: أي إساءة يمكن أن توجهها السلطة لرجل الإدارة الأهلية أكبر (أو أكثر) من توظيفه في جهاز الأمن الوطني وجعله قمينا على التخابر وتوصيل رسائل يمكن أن تضر بحاضر كيانه ومستقبل أفراده؟ أي تآمر يمكن أن يقوم على كيان أكثر من إغراء أطفال القبائل المنضوية تحت لوائه وتحفيزهم للالتحاق بجيش ليس لديه هيكل وظيفي، وإذا أوجد فهو معلق بين أرض الطائف وسماء نجران؟

كان حريَّاً بوفد الإدارات الأهلية التي هي أصل الأجسام المدنية في السودان، أن يحذروا قادة المجلس العسكري، يوم أن التقوا بهم سعياً للالتفاف حول مطلب الجماهير في الحرية، لأن ذلك سيعرضهم يوماً للمساءلة، وأن يشددوا على أبنائهم في المجلس خاصة، على اتخاذ نهج عملي لا يغري بالركون إلى القبلية، وما لديها من مرتكزات، وألّا يتخذها مشجباً لتجاوز ساحة الوطن وما فيها من مرتكزات.

لكن هيهات، فهذه الإدارات هي نتاج السفاح والذي ظلت تمارسه النخب المركزية منذ الستينيات: حل الشيوعيون الإدارة الأهلية في أوائل السبعينيات فخلقوا فراغاً إدارياً وثقافياً واجتماعياً، حاولوا ملأه بفرية الضباط الإداريين، فلمّا فشلوا عمدوا على إرجاعها بسلطات محدودة، جاء الإنقاذيون فاستمالوها بحيل التمكين، ومَن قاوم حيل الاستتباع تلك أحالوه إلى المعاش، وأذلوه وأفقروه. إذن، لا تلومنّ النخب المركزية إلاّ نفسها اليوم. فهؤلاء الرعاع الذين دمّروا دارفور ويسعون لتدمير الخرطوم اليوم، لم يكن ليجرؤ أب أحدهم أو جده للجلوس دعك من التكلم في حضرة الناظر. هل هذه طبقية؟ نعم. لكنّها أفضل من الفوضى الأخلاقية التي تمارسها «البروليتارية الرثة» اليوم في الخرطوم، باستباحتها لأعراض الناس واستهزائها بأسلوب حياتهم.

لم يَضْرِب جهاز الأمن الوطني وحرس الحدود، والجيش، خيامهم في بوادي البقارة، حتى ارتوى الشباب من «العرقي» شربوا البنقو ولم يَرْعُووا، بل استسهلوا القتل وارتكبوا الفواحش والموبقات. لقد وثَّقت لمآسي الإنقاذ (1) في كتابي (دارفور المستوطنة الأخيرة)، لكنني هنا بصدد التحذير من ظاهرة الاستقطاب العِرْقي التي يقنن لها المجلس الانقلابي، بقيادته البئيسة عسكريا ويخطط لها إستراتيجياً، كي تكون درعاً واقياً من «تربص المتربصين وتآمر المتآمرين!!» وذلك بعرض الوطن وطوله. لن يجنِي السودان خيراً من الاصطفافات الإثنية والعرقية والجهوية التي تخطط لها الإنقاذ (2)، بل سيتخلف كل ما لاحت له بارقة أغرته بالإزورار عن راية القومية. لماذا الاجتماع في مدينة «قرِّي»؟ قيل لأنها عاصمة العبدلاب ولها رمزية معينة. متى ننتهي من هذا الوهم العروبي ونتفرغ لبناء وطن على أسس ديمقراطية وعلمية؟ أستمع إلى القائد الحلو يتطرق إلى قضايا مثل العقد الاجتماعي والديمقراطية الفيدرالية فأطرب؛ أستمع إلى حميدتي «يهضرب» ويتكلم عن حكومة التكنقراط والتنمية، فأعجب!

ثانياً، إن اتباع نهج قومي لا يعني البتة إنكار الجرائم التي ارتكبت في حق «أبناء

السودان الأصليين» (يُسَمَّون تجاوزاً الزرقة)، وعدم الاكتراث للإشكالات البنيوية والمؤسسية التي تجعلهم في خانة دنيا، بل يعني بالضرورة اتخاذ كافة الوسائل الممكنة لمعالجة الظلامات التاريخية بصورة منهجية وموضوعية تجعلهم والآخرين قَيِّمينَ على أنفسهم، وليس موضِعاً لوصاية تجعلهم في خانة الاستجداء لحقوقهم. إن تقسيم الثروة والسلطة يعتبر نهجاً غير سليم، لأنه لا يرعى بالاً لضرورة تفكيك بنية السلطة المعرفية والثقافية والاجتماعية. فيما تنافح جماعة قحت (قحط) عن الديمقراطية معتمدة نظاماً برلمانياً مركزياً، تظل أشواق السودانيين متعلقة بالديمقراطية الفيدرالية التي ينتخب فيها الريف قادته ويتصرف منتخبوه في إيراداتهم حسب أولويات حياتهم. الديمقراطية الفيدرالية تتمشى مع نظام الجمهورية الرئاسية، فعلام التمسك بالمجلس السيادي، الذي كان ضرورةً يتمسك بها ساسة المركز لتمثيل الهامش، ولو أن يكون تمثيلاً رمزياً لا تتبعه إجراءات إدارية ومالية من شأنها أن تنصف الريف تنموياً؟

لقد سرني جداً يوم أن نزلتُ إلى ساحة الاعتصام أن 70% من المعتصمين هم من «أبناء السودان الأصليين»، وهالني بل أذهلني وعيهم القومي بقضيتهم رغم صغر سنهم، ووعيهم أن الظلامات «تُعَرَّى» في ساحة الجماعية التي تعزز مفهوم المواطنة وتغرس قيم الإخاء والترابط الإنساني. لم يكتف القاتل بحرق قرى أهاليهم، سرقة مواشيهم والاستحواذ على أراضيهم بل لحقهم في ميدان الاعتصام – والذي كان بمثابة مؤتمر دستوري شعبي، فدمَّر لافتتهم يوم المجزرة، أحرق خيامهم، غدر بالنائمين منهم، صوب الرصاص نحو صدورهم، سبَّهم ولعن أمّهاتهم ويوم أن قَدِم أهالي هؤلاء المحتجزين لتقديم الضمان، لم يقبل من أولئك الذين ظنّهم من المتربصين واحتسبهم من المرجفين. لقد صدَّق هؤلاء الجهلاء أنهم من المُصْطَفين، وسوف يعلمون ذات ليلة أن سادتهم لا يميزون بينهم وبين أولئك إلا بدواعي الاستخدام، يساعدهم في ذلك المكر وحيل الكلام.

إن الشعب سينتصر لإرادته لا محالة ولن تثنيه عن عزمته لاسترداد حقوقه المنهوبة كل الحشود العسكرية أو الإغراءات المالية، كما لن تنجح كل المحاولات الرامية لاستتباع السودان حضارة وشعباً وإرثاً تليداً لصالح مشروع توسعي، سلطوي واستيطاني. البديل عن هذه المغامرات الصبيانية تحالفاتٌ اقتصادية وإستراتيجيات تنموية يمكنها أن تسهم في معالجة الأسباب السياسية والثقافية والاقتصادية التي عطلت مجتمعات الريف وأفقرتها وجعلتها تمتهن القتال حرفة ووسيلة للتخلص من المسغبة.

نريد من الكل أن يسحب إصبعه من التتك (الزناد) وأن يضع البندقية جانباً متفكراً في مآلات الأمور. إن تجار العقيدة والحرب والمال، أي السماسرة (أو السبّابة كما يطلق عليهم في الريف) يستخدمون كل ما بوسعهم عبر التاريخ لتفكيك المجتمع وإعادة تركيبه كي ينالوا حظوة أو يحصلوا على امتيازات خاصة. لذلك فأنا لا أتعجب من محاولة نخب الريف للتماهي مع نخب المركز أو محاولة نخب المركز للتماهي مع نخب الهامش، لكنني أعجب من انقياد الأتباع لهم وهم يعلمون أنها، أي النخب المتنفجة، إنما تسعى للحصول على مرادها غيرَ آبهة بما يَرِد على الرعية الاتباع من هلاك.

نتمنى أن لا يلجأ الخصوم للاقتتال، بيد أنه بات من الواضح أن السودان قد دخل في فضاء سديمي لن يخرجه منه غير الإرادة الوطنية القادرة على كبح جماح الفئة الباغية، بالتحديد «حُرَّاس الرئيس الراقص» الذين ظنّوا أن بإمكانهم أن يرثوا ملكه وهم لم يعوا بعد أن الرشاوى لا تخوِّل شخصاً الاستفراد بحكم بلدٍ فيه هذا المستوى من النضج الحضاري والوعي الإنساني.

ثالثاً، إن حراكاً يحدث تفاهماً ويُتَوخى فيه أن يكون مستداماً، لا بد أن يصطحب معه التصوف كمكون أساسي من مكونات الريف، في الوسط النيلي خاصة، فهؤلاء غير كونهم ممثلين أساسيين لمجتمعاتهم، هم يمثلون ترياقاً مضاداً للانتهازيين، الذين يريدون التنزه في ساحة الدين لا خدمته. لم أسمع نداءً مؤخراً أشجى وأدعى للفرحة من صوت النوبة يحفه حيران المسيد بقولهم «لا إله إلا الله، الكيزان أعداء الله». إن إهمال الفضاءات المدنية (من كلمة مدينة) وخلوها من الكوادر الدينية المؤهلة والفاعلة، أحدث فراغاً استغله واحتله المُغْرِضُون الذين لم تكن لهم رغبة أو أهلية لتبني رسالة دينية تربوية، إنّما فقط ترداد أحاديث سكَّنَتْ الطاغوتَ وأطالت من عمر الباطل.

لا بد إذن من استقطاب كوادر متزنة، واعية، مدركة وملتزمة تسعى لاستنهاض المواطنين وتوجه همتهم لبناء المجتمعات، وتعمل جاهدة لمراجعة المناهج التعليمية وتنقيحها من شوائب السلفية والأوهام الإخوانية، سيما توطين الإرث الصوفي السوداني في هذه الدور المدنية التي خلت من أي منشط فكري أو روحي أو اجتماعي أو رياضي أو ترفيهي «رغم تبجح الإنقاذيين بالدين فلا تكاد تكون هناك خلوة قرآن واحدة في كل مدن الخرطوم الحديثة.» إن الفراغ الذي لا يُعمَر بالفضيلة يُملأ بالرذيلة. عليه، فإن اقتلاع شجرة الإفك يجب ألا يقتصر على التدابير السياسية فقط، إنما أيضاً يجب أن

يشمل التدابير الثقافية والتربوية والتعليمية والإعلامية.

ختاماً، لا توجد معارك مُرجأة مع قحت (قحط)، إنما هنالك تفاهمات غائبة. ونحن إذ نُبين هذه النقاط لا ندَّعي معرفةً، إنما نستنظر أجلاً يجب أن تُدرج فيه هذه القضايا الملحة على الطاولة، لأن غيابها قد لا يسبب فقط تبرماً وتوجساً، إنما أيضاً قد يحدث ارتكاساً وارتداداً عن الديمقراطية ويتسبب في البلبلة ويحول دون تحقق الاستقرار السياسي.

لقد نبّهت في هذه المقالة لشكل التقاطعات والعلاقات البينية التي يمكن أن تعيق إمكانية التحول الديمقراطي متمثلة في شكل العلاقة الأفقية بين المدينة والريف، العلاقة الرأسية فيما بين الريف وطبقاته المختلفة التي قهرت المستوطنين الجدد (الجانجويد)، ارتضت السلمية وأبت إلا الانتظام خلف قياداتها المدنية لتحقيق رغبتها في الحرية والكرامة الإنسانية.

لا يحتاج المرء إلى عظيم فكرة كي يدرك بأن المنصة الحالية (قحت) لا يسعها أن تحدث التغيير المنشود، لأنها لا تمتلك الرؤية التحويلية اللازمة لخلق مجتمع مغاير، ولا تود الاستعانة بأي جهة استشارية، لكنّا أيضاً يجب ألا نسعى لخلق أجسام موازية على الأقل في الوقت الحالي كي لا نُضْعِف القوة المدنية أو نعيق دافعية رموزها المُحَرِّكة – سيما المخلصة منها – والرامية لتثبيت مبدأ المدنية وتقنين أصول الديمقراطية (غير الدينية). متى ما استطعنا العبور إلى بر الأمان، فإن «جبراكة» الجماعة ستكب في زرعنا، وقديماً قيل ما لا يُدرك بالمستحيلة يدرك بالحيلة.

المعضلة السودانية

(تشاكس العسكريين والمدنيين)

أرادت إحدى المذيعات الفضليات تقديم أحد الجنرالات المتبقين من عهدة الوقاحة التي عهد بها الإنقاذيون لعسكرهم المتبطلين، فارتج فؤادها وتلعثم لسانها فقالت «المحن الطبية» إشارة إلى المهن الطبية» وهي بذلك قطعاً كانت أكثر إفصاحاً وتبياناً للواقع الذي اختلت فيه المعايير والقيم، حتى صار العسكر وأشباههم يفتون في كل شيء من التنمية والحوكمة، إلى الاقتصاد والسياسة، وقد يدلفون يوما للحديث عن الجراحة.

كاد قادة المجلس العسكري، الذين افتقدوا احترام أي فرد من أفراد المجتمع، ما عدا الانتهازيين، أن يقنعونا بأن وضع السودان تحت الانتداب الثلاثي سيحل مشاكله وسيعينه على الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي، فلم يتوانوا في جعل الأولوية للإيفاء بالجند لصالح قوات التحالف، مقابل توفير الأخير لمستلزمات الخبز والوقود التي يحتاجها السودان. علماً بأن السودان لا يحتاج للارتزاق إذا رُتبَت أوضاعه الداخلية، واستطاع الانعتاق من إغلال الأيديولوجية وحاز الفكاك من أصفاد المصالح الذاتية.

يحتاج السودان إلى التكنولوجيا وإلى رأس المال، التكنولوجيا تتوفر في العالم الغربي، اليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل. لا غرو فهناك متلازمة بين الحرية والابتكار؛ رأس المال ينجذب إلى بيئة تسود فيها الشفافية، المحاسبية والتبادلية (بمعنى اعتراف كل فريق بحق الآخر في إبداء رأيه وتطبيقه إذا ما رجح واختير صاحبه عبر صندوق الاقتراع). لن تتوفر التكنولوجيا ورأس المال للسودان إلا إذا انتقل إلى حكم مدني، استطاع رواده ان يقنعوا العالم بجديتهم وعلميتهم. حينها ستعفى أو تجدول الديون، ويرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، كي يستطيع التحرك بحرية ويتأهب لعقد تحالفات مع مجموعات الشركات العابرة للقارات، إذ هي بلا شك الحاكم الحقيقي للعالم، وليس السياسيين.

إن علمية الدولة، وإذا شئت عَلْمَانِيتها، لا تتحقق في وجود هذه المجموعات الظلامية التي لا يهمها مصلحة السودان، ماديةً كانت بمعنى التنمية، أو معنويةً بمعنى الازدهار القيمي، قدر ما تهمها مصالحها الذاتية والآنية. وقد وضح ذلك جلياً في تواطؤهم مع

المجموعات الأمنية التي أشرفت على فض الاعتصام، الذي رأوه مهدداً لكيانهم وخطراً على منظومتهم الحكمية. ومن استنكر منهم تلكم المجزرة تهرب من اتهام القوات النظامية واكتفى بسب حميدتي، قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس المجلس، ووصفه بأنه «دعي مأفون لا وزن له في مجتمع متحضر» (أ.د. الطيب زين العابدين، إعادة بناء الجيش السوداني، يونيو/2019).

عطفاً على المقولة أعلاه للبروفسير والأستاذ الجليل الطيب زين العابدين يسعنا أن نتساءل: كيف نال أمثال إبراهيم شمس الدين أو أبو القاسم محمد إبراهيم وزناً في هذا «المجتمع المتحضر»؟ إن من خان تأهيله العسكري وتدريبه الوطني أسوأ وأضل. والأخطر منهما جميعاً من تداعوا إلى اجتماعات المجلس الأربعيني وقرروا الانقضاض على الديمقراطية عام 1989، وما زالوا يتآمرون في الخفاء ويحركون مسرح العرائس دون أن يمتلكوا الجرأة على المواجهة.

الجدير بالذكر أن هذه النخب تمارس نوعاً من خداع الذات أو إيهامها ببعض الهواجس (delusional character) إذن يرون في "الجانجويد" نشازاً عن الحالة النظامية، ويتحاشون قدر الإمكان تشخيص هذه الظاهرة على أساس أنها درك من دركات الانحطاط التي بلغها المشروع الإسلامي السوداني. بل لا أظن أن هذا المشروع ذاته يعتبر نشازاً(anomaly) عن حالة العجز والعطب الذي اعتور الدولة المركزية منذ أمد بعيد. فمجزرة فض الاعتصام إذا ما توخينا الصدق لا تختلف البتة عن حوادث ديليج، جبال النوبة، حوادث شعبان، الجزيرة أبا، ودنوباوي، شهداء رمضان، مذبحة العيلفون، شهداء يوليو 76، بيت الضيافة، إلى آخره من المآسي التي أثبتت أن العنف مختزن في الذاكرة الجمعية للشعب ويتنفس أو ينفذ بإشراف العسكريين.

لم يعد خافياً على أحد أن العسكر هذه الأيام رغم تبجحهم وإفكهم يتحركون بدافع الخوف، وقد تجاوزوا مرحلة الطمع، ومحاولتهم خداعنا هي عبارة عن خداعهم لأنفسهم. كانوا يظنون أن بإمكانهم توفير جنود لقوات التحالف والأخيرة توفر لهم مقابل ذلك سلاحاً لن يتوانوا في استخدامه ليقتلوا به أكبر عدد من أبناء الشعب السوداني، كي يستطيعوا الإيفاء للروس بالذهب، وللصينيين بالمواثيق المجحفة في حق هذه الأجيال والأجيال القادمة. لكنهم فوجئوا بأن الشعب ما عادت تنطلي عليه حيلهم وما عاد يرهب حشدهم.

يقول الأستاذ مجدي إسحاق في مقالته القيمة والتي وردت في الفضاء الإسفيري بعنوان: "مجلس العسكر.... بوادر الضعف.. والاحتضار" "إن التفاوض السلبي لم يكن خياراً لهم بل فرضه وضعهم المأزوم الفاقد لأي أرضية إيجابيه.. فلا سند شعبي.. وحصار عالمي.. ووقوف كامل لدولاب الدولة... إن التفاوض السلبي هو طريق من تقطعت به السبل وهو يحتضر مسلوب القوى فيبحث أن يزرع جرثومة الضعف في الآخر وهو يتمنى أن يسقط قبله. إن غاية حلمهم أن يسحبوا من الآخر أدوات قوته ويزرعون مكانها جرثومة الضعف النفسي من غضب وإحباط وأحاسيس عدم الجدوى. لكن هيهات أن يبلغوا غايتهم فسنعتصم بتفاوضنا الإيجابي المستمد قوته من وحدتنا ومن أدوات ثورتنا السلمية.. وسنزرع الأمل ضد أي تصدعات نفسية بالسير في طريق الثورة بخطى مدروسة ونجاحات متراكمة فهي ترياق ضد الإحباط والترهل.إن قيادتنا في ق ح ت عليها أن تحتفي بتكتيكات المجلس السلبية و تبتسم لمؤتمره الهزيل المفضوح الهدف بأن ترفع وتائر الحذر والانضباط التزاماً بقيم الوحدة والتماسك سداً منيعاً ضد جراثيم التخوين والفرقة.. وأن تجعل من السلمية قرآناً لا نزيغ عنه مهما دفعنا الغضب من الأوباش وخفافيش الظلام."

يريد أعضاء المجلس الانقلابي إيهامنا بأننا في ورطة. لا أعتقد أننا في ورطة، فنحن قد أصبحنا على بيّنة من أمرنا بعد أن أدركنا أننا مستعمَرون وإذا شئت محتلون ومضطهدون، كل ما هو مطلوب منا المقاومة وإن تطلب ذلك مزيداً من التضحيات، وليس التفاوض، لأن الأخير يغري المستعمِر الداخلي ويشجعه على اضطهاد المواطنين. كما يتطلب الأمر استحداث إستراتيجية لا تضحي بالسلمية الجماعية لكنها تطلق يد المبادرات الفردية!

استغرب من مناشدة بعض السياسيين للبرهان ومحاولة استنهاضه فذلك يذكرني بقول الحردلو "يا الإنجليز الفونا من ناساً قباحاً جونا"، وكأنهم يفاضلون بين أنواع الاستبداد ويميزون بينها على أسس عرقية وقبلية. لقد نسي الحردلو أنه لم يأت مجرم محتال من غرب السودان إلاّ وقد مَهّد له الطريق رجل دين دجّال من شمال السودان. إذا كانت الأمية مرتفعة في السودان عموماً، فغرب السودان يأخذ منها نصيب الأسد، وهنا يكمن الداء، والدواء يتمثل في التعليم الذي يخلف وعياً، والتنمية التي تورث نضجاً.

أعلم أن بعض الكتاب أرفع من تهمة العنصرية وأنزه، لكنها الزاوية المعتمة في

تفكير النخب المركزية، الإسلامية منها خاصة، وقد تكون إحدى الإشكالات البنيوية في ثقافة الوسط التي ورثت المؤسسة الاستعمارية بامتياز. هنالك إشكالات سلوكية، تكاد تصنف إكلينيكياً كحالات مرضية (pathological)، مثل تباكي الإسلاميين وشيوخهم على مرسي وتوافدهم لأداء صلاة الغائب عليه، وهم بعد لم يذرفوا دمعاً على شباب أغتيل، شابات اغتصبن، عجائز حُرقن، في صبيحة 29 رمضان، التي أزيح الترس منها في الأذان الأول، أفسح المجال لدخول الناقلات كي تغمر الخيام بالوقود قبل إحراقها ومنع من بداخلها من الخروج، وقد نسوا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا يعذب بالنار إلا رب النار. هذه حالة مرضية لا أدري كيف يُصَنّفها أطباء علم النفس. هل هو انفصام أم سادية، أم الاثنان معها؟

ترحمت على الرئيس محمد مرسي واحتسبته شهيداً لأنه أقام الحجة على الطواغيت كافة وعلى إخوته في السودان خاصة. السؤال الذي يلزم إجابته تعمقاً وتفكراً مع أصحاب العقول النابهة هو: أهو الاستبداد الذي يجعل المرء يستخدم الحيل كافة للبقاء في الحكم؟ ولو أن يكون ذلك بازدراء المواطنين وإخضاعهم وإرغامهم حتى يقبلوا بصولجانه وسلطانه حتف أنفسهم؟ أم إنه الغلو الذي يجعل "الإسلامي" أو "الإخواني السوداني" يُغَلِّب البعد الأيديولوجي العقائدي على ذاك الأخلاقي الإنساني؟

عَقَّب ربنا سبحانه وتعالى في سورة القصص على قصة قارون التي تحالف فيها الطاغوت المنادي مع ذاك العقائدي والسياسي بقوله: (تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ(83). من الناس من يريد فساداً ولا يريد علواً، ومنهم من يريد علواً ولا يريد فساداً، ومنهم من يريدهما معاً، والأخرة لمن لا يريد أيهما، إنما يريد إنصافاً وعدلاً. هل من العدل أن نصف قادة الحركات بالعمالة وهم يدافعون عن حقهم وحق أهليهم في الحياة الكريمة، ولا نتهم من أعلن عمالته على الملأ، بل وهو يعمل على تبريرها ليل نهار؟

هل قدر السودان أن يشهد النهايات المنطقية للحكم الأيديولوجي الديني الذي يعتبر الفساد والاستبداد أحد أهم إفرازاته، أم إنها خصوصية التجربة الإسلامية السودانية التي طبعها الترابي والصادق المهدي بشفونيتهما ونرجسيتهما وإهمالهما المتعمد للثقافة السودانية، وانتقائيتهما التي جعلتهما ضحايا لمكر ودهاء تعاليا وظنَّا أنهما امتازا به على سائر "البلهاء"؟

لم تنطل سماتهما تلك على النابهين، وإن انطلت على بعض السياسيين والمثقفين السودانيين، فقد رأوا كيف سخّر الأول دعائية الثاني لمشروعه الدنيوي والسلطوي محضاً، وما زال الشعب يشهد الخذلان ومحاولة شق الصف.

وإذ كادت جماعة الهبوط الناعم أن تنجح في اختطاف منصة (قحت) موظفة ميول العسكريين الإسلاميين في المجلس لصالح المشروع الاستيطاني الاستبدادي، فإنه يتهدد السودان تحالف المجموعات الرجعية والظلامية لإيقاف حركة التغيير متحججة بـ"الإقصاء" ومتهيبة هيمنة "اليسار" على المشهد السياسي.

في أتون هذا المعترك تضيع قضية المواطنة، الفيدرالية، الدستور، التنمية، السياسة السكانية، الاغتراب، التنمية المتوازنة .... إلخ من القضايا الحيوية التي لن يستطيع السودان تقويمَ أوده من دونها. لكنه استطاع أن يقوِّم أوده في غياب الشريعة والدستور الإسلامي طيلة الثلاثين عاماً الماضية، بل لقد كانت الازدواجية والتأرجح والنفاق هو أحد أهم أسباب انتكاسة السودان التنموية، عزلته الدولية وتقلص حدوده الجغرافية.

عندما يتطرق بعض الإسلاميين لقضية الإقصاء أخالهم يتكلمون عن استبعادهم للهامش (الاجتماعي أو الجغرافي) من مخيلتهم ومدار تفكيرهم، ولا أخالهم يتكلمون عن استبعاد أناس أمعنوا في إقصاء الآخرين، سيما الأجيال الشابة والنساء لمدة ثلاثة عقود، ولم يصبهم وخزٌ ولا ألمٌ إلّا عندما تم استبعاد شخوصهم من منظومة الحكم التي ظلت حصرياً للإسلاميين والانتهازيين.

لماذا لا يعتبر أولئك وهؤلاء الأعوامَ الثلاثة فترةً ضرورية لإعادة تقييم مشروعهم الفكري والأخلاقي الذي انتهى بالسودان إلى ما انتهى إليه؟ لماذا لا يعتبرها مفكروهم فترةً مهمة لإجراء المراجعات الفكرية اللازمة؟ لماذا لا يعدها التربويون منهم فترة مهمة لغسل أدران النفس من الآثام؟ لماذا لا يجتهدون في مراجعة ذواتهم فيبحثون عن كيفية تقويم مشروعهم كي يتوافق مع السودانوية كمشروع ثقافي يبشر بإطلالة صحية وحيوية على إفريقيا؟

من هذا المنطلق ومن منطلقات عدة فأنا أؤيد فكرة العزل لكل من ساهم في العمل التنفيذي أو التشريعي منذ الاستقلال، وفي الفترة الأخيرة خاصة، حتى تستبين سيرته ويستطيع أن يحصل على إبراء لذمته من جهة قضائية محددة. بالنسبة للآخرين،

فيمكنهم ترشيح شخصيات للجنة القومية والتي أنصح الجهاز المدني بتكوينها كي تتولى اختيار عناصر مجتمعية فاعلة وفق معايير محددة لتولى مهام الفترة الانتقالية، وذلك لكافة الهيئات التشريعية والتنفيذية والسيادية. فذلك حري أن يقفل باب الاستقطاب ويدرأ حيل الإقصاء الأيديولوجي أو الاصطفاء الحزبي والشخصي. كل ذلك لن يأتي في مجلس عسكري يتمدد كل يوم في الفضاء العمومي ويختلق من الأعذار ما تبرر له التسيد على المشهد السياسي والاجتماعي.

ختاماً، لقد غدر المجلس العسكري بالمعتصمين بيد أن أفاعيله تلك كانت متسقة تماماً مع ما كان يفعله طيلة الــ 15 سنة الماضية في كافة نواحي الريف السوداني، فلماذا لم تنفعل النخب المركزية انفعالاتها هذه مع قضية دارفور أو جنوب كردفان أو جبال النوبة يومئذ وبهذه الدرجة؟ لأنها لم تستطع بعد قطع حبلها السري من أيديولوجية الوسط محدودة النطاق والآفاق.

ثانياً، لا بد أن نتعامل مع قضية "الجانجويد" بحكمة تفصل بينها وبين مكونات الحزام السوداني الذي ما زال يبصر هذه المحنة بعين الحمية، وقد يندفع إذا اضطر لخوضها بمفهوم عرقي وقبلي. يتطلب الأمر "مباصرةً" منّا نحن معشر المثقفين، وإذا شئت المتعلمين، حتى لا يدخل المجرمون في ديار الصالحين ويستحيل المعترك السياسي حينها إلى معترك قبلي يعطل السودان، لا سمح الله، خمسة عقود أخرى. لعل هذا ما تسعى السلطة لفعله من خلال التحشيد لمجموعات وكيانات قبلية أعلنت رفضها واستهجنت الزج بها في مسائل ليس من اختصاصاتها وليس من مصلحتها الخوض فيها. الإدارة الأهلية هي الجهاز الأكثر تضرراً من الأنظمة العسكرية، التي لم تكتف فقط بالتغوُّل على سلطاتها، لكنّها أيضاً استهدفت كياناتها وعبثت بموروثاتها، فأنّى لهم يؤيدونها أو يكونوا عوناً لها؟

ثالثاً وأخيراً، إن هذا البلد مستعمَرٌ وشواهد الاستعمار واضحة للعيان، وموقوفٌ تحت الانتداب رغم أن كل شاويش برتبة فريق في المجلس الانقلابي يقول إنهم يرفضون الإملاءات، عليه يجب تطوير الإستراتيجية المناسبة لتحرير هذه البلاد وتخليصها من الاستبداد العسكري والمدني. ما هو فحوى كلمة "مدنية"؟ المدنية هي ضد الإجراءات التعسفية ولا تعني بالضرورة الديمقراطية، لكنها خطوة تجاه التحضر وتعميق روح الشراكة في المواطنة والإخاء الإنساني!

إن أي حديث عن تفاوض مع هؤلاء الضباط المرتشين المتواطئين يعني تسويفاً من

قبلنا وليس من المجلس! وليكن السودانيون على ثقة فلن يجمع الله عليهم حُزْنَين (قتل ذويهم وضياع مراميهم)، وسيعوضهم بإذنه الفرحةَ فرحتين: فرحة الأضحى وفرحة التخلص من رموز الرجعية والإمبرياليةالإسلامية، هذه المرة إلى الأبد!

السودان ... انتصار الدم على السيف

لا أعلم عن عبارة فَتَّحَت مغاليق الفكر عندي بشأن الاتفاقية التي أبرمتها جماعة (قحت) مع المجلس العسكري كالتي استخدمها الدكتور (صيدلاني)/ أبوالحسن مصطفى في حديثه التليفزيوني مع قناة الجزيرة مباشر(المسائية بتاريخ 6 يوليو 2019)، والتي وصفت تلكم اللحظة التاريخية «بانتصار الدم على السيف» في إشارة خفية لمعركة كربلاء التي أفقدت الدولة الأموية مشروعيتها إلى الأبد رغم الانتصار العسكري الظاهر على آل بيت النبوة. ولئن رجّح عدد الجند والعتاد كفة بني أمية في حينها، فإن عدم التكافؤ الأخلاقي والفكري بين الفريقين قد رجّح كفة الحسين وأهله وكل الواقفين مع الحق الصامدين على المبادئ إلى يوم القيامة.

خرج العسكر منتشين، منتفشين، نفوسهم ملؤها زهو، وعازمين على أن لا يردوا الأمانة إلى أهلها، بل ومصممين على محاصرة الشعب بمنعه سبل التواصل مع العالم، اعتقال قادته، إنكار مشروعية نضاله والتنكر لكافة المواثيق مع ممثليه الذين كان من أبرزهم في تلكم اللحظة جماعة قوى إعلان الحرية والتغيير (قحت). والبطر كعادته لا يدوم طويلاً، فقد لبى الشعب النداء وخرجت جموعه في مليونيات يوم 30 يونيو من كل مدن السودان ولسان حاله يقول:

لَا ذَعَرَتِ السَّوَامُ فِي فَلَقِ الصُّبْحِ مُغِيرًا

وَلَا دُعِيتُ يَزِيدَا

يَوْمَ أُعْطَى مَخَافَةَ الْمَوْتِ ضَيْما

وَالْمَنَايَا تَرْصُدْنَنِي أَنْ أَحِيدَا

(الأبيات للشاعر يزيد بن مُفَرِّق وقد استشهد بها الحسين عندما عزم على النزال رافضاً التسليم لصعاليك بني أمية).

لم تترك الطغمة للشعب خياراً: إما الاستسلام للذل والظلم أو المضي في طلب العدل وإن ترتب عن ذلك تضحيات جسام، هو لها أهل. فأعظم ما يبذل المرء استرخاصه

حياته في سبيل تحقيق الكرامة، وهو يعلم أنه مقتولٌ صبراً لا محالة ... لله درك أيها الشعب المسالم الصبور، الباسل الغيور، فكم من دروس قد علمتها للطغاة وكم من عبر قد غرستها في قلوب النجباء.

لقد استخدم العسكر أقصى ما لديهم – البطش، كما استخدمت (قحت) أقصى ما لديها – العصيان المدني، وإذ حاول العسكر الخروج عن موازنة الضعف تلك بارتكاب المجزرة، فقد ردت عليهم (قحت) بالمسيرات المليونية والتي عمّت قرى السودان كافة. إذن لم يعد هنالك مجال لأي فكر رغائبي، فبنود الاتفاق الأخير تتأرجح بين خانتي الرفض والقبول وبينهما خانة يلزم توخيها بحذر يُقر بالقيود (أو المهددات) ولا ينفي شبهة التآمر أو احتمال الغدر من جهة يُعلم أنها قاتلة وماكرة. فالحذر كل الحذر من العسكريين وقرنائهم من المدنيين، "فالطمأنينة" كما يقول الروائي عبد العزيز بركة ساكن، هي "دناءة الروح"، خاصة إذا مُورثت مع ذي عاهة مذموم.

السؤال: ألم يكن من الممكن تفادي الخسائر في الأرواح ليلة 29 رمضان الموافق 3 يونيو، سيما أن (قحت) قد توصلت إلى اتفاق لم يكن أفضل من الأول بكثير، إذا لم يكن أسوأ في تقدير كثير من المراقبين؟

لربما كانت النخبة محتاجة لتلك الجرعة كي تواصل حياتها التي ارتبطت بالإدمان، والفشل في تقدير الأمور الناتج عن رغبتها في تحقيق نجاح لا يُخْرِج الأمر عن دائرة مصالحها، أو سيطرتها وإن كان ذلك كله له صلة مباشرة بمحدودية تفكيرها. لا ندري إن كانت (قحت) تدري عمّا ينوي العسكر فعله تلكم الليلة بالذات ولم تستطع إيقافه، لكننّا نعلم أنّها، أي قحت، قد استفادت من التداعيات التي كان أولها تفاقم الوضع ممّا استدعى التدخل الإقليمي والدولي، ومن أحراها الاحتقان الذي حفّز السودانيين للخروج بتلكم الروح السخية وبتلكم الأعداد المهولة يوم 30 يونيو.

لا مجال للمكابرة ولم يحن بعض وقت المساءلة، فقد أضاعت (قحت) فرصة الاتفاق الأمثل الذي ليس للعسكر فيه دور وقد جَهِدَت في البحث عن الاتفاق الأشمل حتى حازت الاتفاق الأوثق الذي تحقق بضمانات دولية وتلك خانة في الوسط لا تقصي العسكر، لكنها لا تجعل لهم نفوذاً في كل التفاصيل. ولعل هذا ما يجعلهم، أي العسكر، يتوجسون، فقد بدت عليهم ملامح الخوف، الحيرة، الحزن، الغضب، الغبطة إلى آخره من المشاعر المتباينة والمتداخلة، التي تدل على أن مجرد محاولتهم لتسليم السلطة

للمدنيين ستجعلهم في مواجهة مع الكيزان (الإسلاميين السودانيين). لقد باتوا إذن بين مطرقة الشعب وسندان الكيزان، إذ لم يضعوا ا في الحسبان احتمال قبول (قحت) للاتفاق ولم يصمّموا بعد إستراتيجيتهم لمواجهة حلفائهم من الإسلاميين.

لا يهمّنا ما ينوون هم فعله، المهم أن قحت قد فعلت ما يمكن فعله وليس بالضرورة ما يجب فعله. فقط ينقصها تحديد خطها الإستراتيجي في السير نحو ترسيخ قيم الديمقراطية مستشعرة ثقل المسؤولية الوطنية، التي تتطلب النظر إلى هذه اللحظة على أنها لحظة انكسار تستوجب الاعتبار، وليس لحظة انتصار تُغري بالاستئثار.

إذا فهمنا هذه اللحظة على أساس أنها لحظة انكسار فسوف نجد ونجتهد ونسعى لتجاوزها بإجراء مراجعات حقيقية، ربما استوجبت وقفة مع الذات (السودانية) للتبصر بمعالم الطريق المؤدية إلى النهضة؛ إذا ما فهمنا أنها لحظة انتصار تستوجب الاعتراف بقدسية "أصحاب الامتياز التاريخي" (كما يسميهم الكاتب عثمان النواي)، والإقرار بحقهم في قيادة السودان دونما أدنى داعي للتبرم من الآخرين، سيما الأغلبية من المستضعفين والمهمشين. حينها ستحدث كارثة وتتحقق نبوءة صدعت بها حنجرة الفنان العظيم بوب مارلي والذي أورد في أغنية (Natural Mystic) أن كثيرين سيعانون وكثيرين سيتضررون من جراء محاولة الأقلية للتجبر والهيمنة والتغوُّل على حقوق الأكثرية.

لا يتوقع من أصحاب التميز أن يسعوا للتخلي عن مميزاتهم، إنما من واجب الممثلين للأغلبية المهمشة أن يسعوا لتكوين "كتلة التغيير التاريخية" مُعولين على الوعي ومستعينين بأدوات الاستنارة كافة. لا بد لقادة الهامش أن ينأوا بكياناتهم عن العمل المسلح من الآن فصاعدا، سيما ذاك الذي يفسح المجال للانتهازيين من أبنائه ويطلق العنان للعنصريين من أبناء المركز الذي يعولون أكثر ما يعولون على التعنت الذي قد تبديه بعض القيادات الميدانية والسياسية، ليزيحوا أولئك القادة العسكريين وأجندتهم بارتياح. على من يرفض هذا الاتفاق من قادة الهامش أن يعطي تصوره للبديل، فقد سئمت الجماهير وعانت من حيلة التماهي مع المستحيل.

لقد وضح جلياً فشل المفاوضات الثنائية ومحاولات الاستقطاب الشخصي والأحادي في تحقيق السلام والاستقرار، بل إن هذه اللقاءات التي تقام في بعض العواصم الإقليمية قد تتسبب في إضعاف دافعية الثورة، وتقلل من قابليتها للتبلور البرامجي والتطبيقي. يمكن

لجماعة (قحت) أن تحقق شبة إجماع وطني وتنجح في درء الفتنة إذا ما نجحت مبدئياً في تكوين طاقم تنفيذي يوازن بين التفعيلية والتمثيلية. بالرغم عن إقرار مبدأ "حكومة الكفاءات"، فإن الأحزاب ستدفع بكوادرها تحت مظلة التكنقراط وهذا أمر ليس فيه أي غضاضة، إذا ما أُتبع الإجراء السليم.

إنّ ما رشح من أسماء ومن تسريبات يدل على عدم اتباع الجهة المنوط بها الترشيح منهجيةً معروفة ومتبعة في مؤسسات العالم كله لاختيار الشخص الأكفأ لتولي مهام ما، ألا وهي منهجية الجرح والتعديل، والتي تعطي الشعبَ كما القادة فرصة التعرف على المرشح وتنأى بالإجراء عن الشللية والاعتباطية.اقترحت في حلقة تليفزيونية بثت مراراً في تليفزيون السودان أن يُعطى الشعب ممثلاً في عمومه وخواصه فرصة استنطاق رئيس الوزراء المقترح في برنامج يعرض على الهواء وألا يلزم هذا الشخص بأسماء بعينها، إنما يعطى فرصة لاختيار اسم من ثلاثة أسماء تقترح لكل وزارة لضمان الفاعلية وحدوث التوافق اللازم للنجاح.

بالإضافة إلى التميز المهني فإن رئيس الوزراء يجب أن تكون له روحانية تؤهله للتواصل مع المجموعات اليمينية، كما يجب أن تكون له عقلانية تؤهله للتواصل مع المجموعات اليسارية. الأهم أن تكون له القدرة لتجسير الهوة بين المجموعات المدينية وتلكم الريفية، وإلا فإن أصحاب الغرض، و الحادبين، سيدخلون من هذه الشقة. هذا في رأيي سيكون أول اختبار لجماعة (قحت)، إذ أعلنت عن عزمها مثلاً لتمثيل المرأة بنسبتها في المجتمع (40%)، فهل يا ترى ستستطيع تمثيل غرب السودان بنسبته التي تفوق 70% في الأجهزة التنفيذية والسيادية والتشريعي، أم أن الكفاءة ستتخذ ذريعة لإقصاء مكونات بعينها؟ إن إطلاق القول على عواهنه لا يجدي قدر التخطيط الذي يقضي بأهمية تحدد آلية تروم تحقيق أهداف استراتيجيةً بعينها في فترة زمنية محددة، كأن يقول مسؤول: نود أن يكون للمرأة تمثيلاً في المؤسسات المعنية لا يقل عن 50% بحلول عام 2050، فمثل هذه الأمور لا تنفع معها القرارات السياسية.

الأخطر من سبهللية الإجراء هو تركيز معدي القائمة المسربة على الكفاءة الأكاديمية وعدم تبنيهم لفكرة الخبرة المهنية في التخطيط والإدارة، وفي بعض الأحيان اعتمادهم على لمعان الاسم وعدم توافقه مع المهنة الموكلة له أو لها. بل إن بعض هـؤلاء المرشحين لا يكاد يحصل على إبراء ذمة من النائب من كثرة تغوله على المال العام، ولو بصورة

"مؤسسية". أرجوكم دعوا الانبهار بالأسماء ومحصوا أصحابها. فما ضرنا شيء مثل الانبهار! كما أن هنالك تمركزاً أيديولوجياً وجغرافياً في هذه القائمة، لا أعتقده كان صدفة على نظام "حدث ما حدث" ، إنما هنالك تمييز (وليس تمايزاً بالملكات والخبرات) يدل على أن "عبقرية صاحبنا" هبطت على شعب دون شعوب السودان الأخرى، وإلا فكيف نفهم ابتعاث أناس من الذاكرة النقابية لتولي شأنٍ سياديٍ، وشغل خانةٍ كان من المفترض أن تترك لأهل الشرق، تلكم الجهة المنسية مثلاً؟

الأسماء مهمة بالدرجة التي تمثل فيها فرادة الوعي السياسي والانشغال بالهم الوطني، وليس فقط المقدرة المهنية. ولا تغني الأسماء شيئاً في غياب أسس الحكامة، التي تنظم العلاقات بين مستويات السلطة الثلاثة. أين هي هذه الوثيقة؟إن وزيراً في هذا الوضع الفوضوي وتحت الأوليغاركية العسكرية، هو مجرد باشكاتب مهمته المصادقة على طلبات مهربي الذهب والماس ومصدري المخدرات، ما لم يتسلح الشعب بالوعي الكافي، ويدرك أن ثورته جاءت كاملة وقد شوهتها "الداية" بقلة خبرتها وسوء تعاملها مع المولود.

أعتقد أن جماعة قحت قد اتبعت أسلوب "جماعة شيكاغو" (Chicago School Boys) والذين اختاروا التعامل مع بينوشيت، ديكتاتور شيلي، والذي أودعوه السجن من بعد، وقد أيسوا من اتباع النهج البلشفي علماً بأن الشعب كان جاهزاً للخيار الأصعب وما زال. لَم يكن من الممكن إقناع العسكر بالتسليم فقد أصبحت الأمانة بالنسبة لهم غنيمة. أما وقد حازت (قحت) سلطة المهمة التنسيقية، فعليها أن تديرها بمهنية واحترافية بعيداً عن أوهام الحصرية، فتلك هي أهم سمات المدنية، وأولى خطوات التحول الديمقراطي. ليس بتولية الناشطين والناشطات مهاماً تنفيذية. فهنالك خانات عديدة يمكن أن تتم بها مكافأة الأشخاص المناضلين، بعيداً عن التضحية بوظيفة تنفيذية في هذا الظرف العصيب. عموماً، إن ادعاء بعضهم للنضال لا يعادل مكوث إحداهن ١٥ يوماً في معسكر من معسكرات النزوح دعك عن ١٥ عاماً.

ختاماً، لقد حقق الاتفاق نتيجتين رئيسيتين: أولاً، قطع الطريق على بائعي المواقف، وما أكثرهم، من المزايدين والمغالين والمتنطعين. ثانياً، قطع الاتفاق الطريق على الطغمة العسكرية التي كانت تنوي تكوين حكومة تسيير من المتواطئين والمتواطئات، واعتزمت إقامة انتخابات تهيئ للعصابة الاحتفاظ بنفوذها المالي والسياسي. من الناحية الأخرى،

فقد عجز الاتفاق عن تحقيق مهمتين أساسيتين: أولاً، لم يحدد الاتفاق آلية لفض النزاع، والذي سيحصل لا محالة، ولا يعقل أن نلجأ للوساطة في كل صغيرة وكبيرة، كما أن ذلك ليس من المصلحة وفيه نوع من الإخلال بالأمن الوطني. ثانياً، لم يحدد الاتفاق التدابير الأمنية اللازمة المتعلقة بسلامة القيادات التنفيذية والشبابية والميدانية، والتي لن تتوانى "كتائب الظل" في استهدافها (بمعنى اغتيالها)، حالما يبدأ التطهير الحقيقي للدولة من المفسدين والقتلة والمجرمين الذين ما زال دافع الضريبة السوداني يتكفل بإطعامهم، وقد كان من الأحرى أن يجعلهم طعماً للقوارض وذوي المخالب والآفات.

السودان بأعينهم لا بأعين الثوار

(مراجعات أخلاقية لازمة)

إنّ احتفائية 17 أغسطس تعبر عن انتصار زائف، سعت من خلاله فئة متواطئة لتقنين صورة السودان القديم، وإن بدت رموزه مُجهدة ومُحرجة، إلاَّ أنها لن ترعوي عن محاولتها لإعادة تسويق نفسها بالتواري خلف لافتات حداثوية. كل شيء يحيل إلى وراثة المؤتمر الوطني. بدءاً بالفنّان، مروراً بالخطابات فاقدة الصدقية والموضوعية، والتصفيق والتهليل والتكبير، غياب الشرائح الأكثر تضرراً من جرائم الإنقاذ وحضور الكائنات الأكثر استفادة منها، وانتهاءً باختزال المرأة السودانية ودورها الجسور في الثورة وتضحياتها ونبوغها، في شكل إيماءات صوتية وحركات جسدية لمذيعة فاقدة الهوية، كانت مثل بعض المُتحدثين الآخرين مُعارضة لتوجهات الثورة حتى آخر لحظة. لا أعتقد أن ذلك كان مجرد هفوة، إنما كان أمراً مُتعمّداً قصد منه مُعدو البرنامج تثبيت الدلالة الرمزية التي تُهيئ لمجموعة من سواقط المؤتمر الوطني، أعيان الهبوط الناعم و«مرفودي» الأحزاب القومية وراثة الدولة الإنقاذية.. هكذا وبدون حياء.

في تلكم اللحظة سقطت متلازمة مركز/هامش واضمحلت وانتفت تماماً، فالكل أصبح مهمّشاً إذا استولت فئة تربط بين أفرادها مصالح اقتصادية وسياسية على السلطة وأزمعت السيطرة على كافة الأنشطة مستقلة الشرعية الثورية، التي ومن عجب، لم تُوظَّف لإعادة هيكلة الدولة أو تغيير بنية السلطة، إنما وظِفَت لتقنين وضع ذات الفئة المتنفذة تاريخياً وتقليدياً، مع اختلاف في قدرة هذه الفئة على التحكم في المشهد حتى نهايته. لقد نجحت «قحط» برعاية كهنوتية، وتسهيلات أمنية لم تعد خافية على أحد، في التحكم في الثورة وهي الآن تسعى لإفراغها تدريجياً من محتواها الروحي والفكري. لكن هيهات فالثوار واقفون لها بالمرصاد. وسيأتي سيل عرمرم بإذن الله يقتلع هذه البنايات الفاسدة «المسوِّسة» من قواعدها، سيما إذا ما استمرت «قحط» في عجزها عن النظر لأي إنجاز من منظور ما تحقق للوطن، وحرصها فقط على ما تحقق لها، أو لأي كيان أو جموع أو أشخاص أخرين.

عندما تقرأ الوثيقة الدستورية المُحتفى بها تصعق إذا تكتشف الآتي:

• لم يتم ذكر الإبادة الجماعية إنما تنويه لأهمية "تشكيل لجنة لإجراء تحقيق ... في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو ٢٩ رمضان".

• لا يوجد ذكر لفكرة التمييز الإيجابي لأصحاب الظلامات التاريخية بل إمعان في إقصائهم من المراكز التنفيذية والتشريعية من خلال الإلزام لرئيس الوزراء الاختيار "من قوائم مرشحي قحت" التي لا يوجد من ضمنها ممثل لهذه الكيانات.

• لا توجد إشارة لأهمية تفكيك الدولة المركزية ومراجعة بنيتها العنصريةإنما هناك تعويل فقط على أهمية "تفكيك بنية التمكين" كأنما الظلم بدأ مع الإسلاميين.

• لا يوجد ذكر للديمقراطية الفيدرالية التي تمثل أشواق الجماهير فقط الإشارة إلى "جمهورية السودان دولة لا مركزية"، غير مفهوم وغير معلوم إن كانت لا مركزية إدارية لا مركزية سياسية أم الاثنين معاً.

• تم إغفال ذكر العلمانية تماماً بمعناها المؤسسي وليس الوجودي، علماً بأن الانعتاق الذي حدث للسودانيين من الخرافة هو أهم منجزات الثورة. ولذا فيلزم تقنين هذا المبدأ لئلا نرجع إلى خانة الاتجار بالدين. وها هو الكهنوت يطالب بأن تضمّن في الدستور فقرة تقر بأن المسلمين يمثلون غالبية سكان السودان، يفعل ذلك كي يبقى الباب مواربا لرجوع المجموعات الظلامية للمطالبة «بالشريعة الإسلامية» التي نسوا مجرد ذكرها لثلاثة عقود خلت.

بالرغم عن كل ما ذكر أعلاه، فإنني أقر أنه لا يمكن الخروج من هذه الورطة التاريخية إلّا بالتعويل على المدنية والمزيد من الحرص على ترسيخ قيم الديمقراطية، لأننا إنّما وصلنا إلى هذا القاع من خلال الاتباع لدعاة الحمية ومروجي الفتن القبلية والدينية. فقد ظل "الليغ السياسي" السوداني يستخدم البندقية لحسم الخلافات السياسية والثقافية وحتى الاجتماعية. وهو لم يلجأ إلى المدنية إلّا عندما وهنت قواه العسكرية واستنفد كافة قواه الفكرية. فالتعويل على المناخ الذي خلقته الثورة أوجب من التعويل على وثيقة دستورية، تخطت كل القضايا الأساسية والتاريخية، وذلك بتثوير المفاعيل الثقافية والاجتماعية والفكرية بعد أن أجهضت تلكم السياسية والعسكرية.

يتصدر اليسار المشهد السياسي وللمرة الثانية في التاريخ مستخدماً واجهات عديدة ومتنوعة، بل مستغلاً ضعف المجموعات الأخرى على التنسيق، إذا لم نقل ضعف

الاستيعاب أو الاستقراء لحيل استخدمت في أكتوبر وإبريل. لا يدع الشيوعيون حيلهم في التآمر والتذاكي على الناس، وها هم يتخلفون عن الاحتفالية رغم أن الكل يعلم استمساكهم بخيوط اللعبة وحرصهم على تصدر "الليغ السياسي" للمشهد. إنّ عدم ظهور قادة الحزب الشيوعي في المنصة يوم التوقيع يذكرني بمقولة حسن الترابي مخاطباً البشير: "سأذهب إلى السجن حبيساً، وتذهب إلى القصر رئيساً". تخلف بعض القادة ليوهموا العامة أنهم معترضون فيما تقدم منسوبوهم ليملأوا المقاعد الشاغرة. بهذا يكونوا قد برئوا من الإخفاق إن أخفقت "الشلة" إياها، أو يكونوا جزءاً من النجاح إن كُتب لحمدوك وطاقمه النجاح. وهذه ميكافيلية يحسدهم عليها أخطر شيوخ الإسلاميين.

كتب لي الأستاذ الدكتور أبو الحسن مصطفى موضحاً، "بقدر ما توفر لي من معلومات أؤكد لك أن تحالف حزب الأمة و المؤتمر السوداني مع الجناح العسكري المتمثل في مجموعة المجلس العسكري هو الذي بات يتحكم في مفاصل السلطة الانتقالية و تحديد مسارها. هذا المحور مدعوم بشكل مكثف من المحاور الإقليمية وأوروبا وأمريكا، وهو يقوم بتضخيم فزاعة الحزب الشيوعي عن عمد ليمرر أسلوبه الناعم في الهيمنة على السلطة الانتقالية؛ "غياب الحزب عن الاحتفال ليس تمويهاً" و إنما هو تعبير حقيقي عن رؤيته و تحليله. إن الثورة قد تمت محاصرتها وتطويقها في الطريق إلى إجهاضها بالكامل بالتوقيع على الوثيقة الدستورية. و بالطبع ما زال الحزب يخوض ما يسمى بمعركة حرس المؤخرة rear guard battle للحفاظ على قواه وقوى الثورة من هزيمة كاملة إذا قرر خوض معركة شاملة في اللحظة الحالية. أما أن الحزب يدبر للهيمنة من خلال و جوده فهذا بالتأكيد ليس صحيحاً. نعم للحزب و جود مؤثر مثله مثل بقية الأحزاب في كتلتي تحالف المدنيين وتحالف منظمات المجتمع المدني و حقوق الإنسان. ولكنهما لا يعتبران واجهة له بأي حال من الأحوال."

بالرغم مما ذهب إليه الوطني الباهر أبو الحسن وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سابقاً، فإن طاقم مجلس الوزراء يجعلنا نقول إننا أمام حقبة جديدة من التمكين لا تختلف عن الحقبة السابقة إلا من حيث الوطنية والأهلية الأخلاقية تحديداً النزاهة – للمُتمكنين. أمّا الأخلاق بمعنى الإنصاف والعدل وتوخي الصدق تجاه التعامل مع واقع البلاد المُتبدل والمُتغير، فخصلةٌ تكاد تنعدم وسط هذه النخب الأيديولوجية التي ما فتئت تعتقد في فكرها الصواب حتى أردت البلاد وأرجعتها إلى ساحة الخراب.

لقد فات هؤلاء إن الواقع السياسي والاجتماعي، وحتى العسكري، قد تبدل إلى غير رجعة. فلم يعد من الممكن للنخبة السياسية أن توظف وكلاءها في تخدير جماهير الريف مستخدمة الدين، كما لم يعد من الممكن تلهية الشعوب السودانية عن طموحها في الحرية والسلام والعدالة بلافتات قومية.

وإذا كانت الدولة المركزية قد استخدمت الجيش القومي في قمع شعوب الهامش، ولمّا عجزت برعت في توظيف تلكم المكونات الاجتماعية ضد بعضها البعض، فالمعادلة اليوم قد اختلت في صالح شعوب الهامش التي لم تعد لها رغبة في قتال بعضها البعض، وقد توفر لها الوعي الذي يمكن أن تسخِّره لخوض المعترك مدنياً وليس عسكرياً. إن مفهوم الهامش قد تجاوز الإطار الجغرافي المعهود، بمعنى غرب السودان، وتجاوز الإطار الاجتماعي، ليشمل الإطار الثقافي الذي تتشكل فيه الوقائع حسب ما يتصوره الصانع.

يصعب على السياسيين – خاصة أولئك الذين أمضوا وقتاً في التدافع مع الإنقاذ– أن يتخلصوا من تأثيرها أو الفكاك من ذهنيتها التي جُبلت على التآمر وتعمد الإقصاء في الفعل السياسي. من هنا يجب أن نتفهم معاناة الجبهة الثورية في التعامل مع هيئة سياسية مثل "قحط" أغفلت السردية التاريخية للتهميش، بل تصورت أنها مُوكَلة من قبل الجماهير للتفاوض في قضاياهم كافة –بمعنى أن لديها وكالة حصرية من قبل الثوار–دون النظر في أهلية الموكَّل والمعاناة النفسية للمُوكِّلين من جراء هذا الفعل الإقصائي الأليم، الذي لا يقر بأن الثورة فعل تراكمي حازت "قحط" آخر راياته وإن تكن أشرفها، بل أيضاً يتسرع جمهورها لوصف قادة الجبهة الثورية بأنهم انتهازيون ونرجسيون أرادوا أن يستغلوا هذا الظرف العصيب لفرض رؤاهم على المفاوضين. ترى من النرجسي والإقصائي في هذه الحالة؟

لماذا لا تُكال التهم للآخرين "المتوكرين" الذين عوضاً عن التركيز والتعويل على المنهجية والأسس المعيارية في الاختيار، ركزوا على تثبيت حصتهم/نسبتهم في الأجهزة التنفيذيةوالتشريعية، وبذات العقلية التي تتبع سبلاً انتقائية في استبعاد كل مخالف لأفكارهم العقيمة وعديمة الجدوى، وإقصاء كل من له أواصر قربى مع الإنقاذ، أو صلة استمرت حتى نهاية حكمها؟ وأنا أعجب، هل هنالك فرق بين دخول "الإنداية" أول النهار أو آخره؟. بل يود البعض التَّوهُّم بأن الإنقاذ تمثل حالة الاستثناء في التعامل مع قضايا الهامش، وتفكير نخبها التي بلغ من عنجهيتها وصلفها، اعتقادها بأنها الأقدر

على تمثيل قضايا التهميش. وإذا ما تذمر جمهور الهامش من هذه الفعلة الاستعلائية، أوكلت قضاياه إلى المستلبين من أبنائه، والمتاجرين بقضاياه. هل هذا هو قدر المهمّشين أن يُهْمَلوا أو أن يُمَثِّلهم مَن "لا يُمثِّلهم" حقاً؟

وإذ اعتبرنا أن السودان كله هامش، كما يحلو للكثيرين أن يتصوروا مع اختلاف منطلقاتهم، ليس فقط الغربي، بل ذاك الشمالي النوبي والشرقي والجنوبي، فقد خسر هذا الهامش الجولة الأولى، إذ استعادت نخب المركز تحالفاتها، وفَعَّلت من قدرتها على إعادة تعريف المفاهيم وترتيب الأولويات، بحيث تقدم مبدأ المدنية على أسس بناء المواطنة السودانية، علماً بأن الأولى مُحصِّلة الأخيرة، فتثبيت مبدأ المواطنة هو الأساس الذي يقوم عليه البناء المدني، الذي يُؤمّل أن تمثل كل لبنة فيه خطوة نحو تعزيز الفعل الديمقراطي.

لا غرو أن نوهت دول الترويكا (المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج) في بيان لها بشأن تعيين رئيس الوزراء الجديد في السودان لهذه القضايا، والتي جاءت في نص البيان كالآتي:

"تهنئ دول الترويكا (المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج) د. عبد الله حمدوك على تعيينه رئيساً للوزراء من قبل المجلس السيادي، وتثمِّن الخبرات المهنية الواسعة التي يجلبها معه لأدائه لمهام هذا المنصب.

وإننا نشيد بهذه الخطوة لتشكيل حكومة برئاسة مدنية. وإذ يبدأ رئيس الوزراء حمدوك عملية اختيار الوزراء وتحديد أولويات الحكومة، فإننا نتطلع إلى العمل مع مؤسسات السودان الجديدة.

في هذه اللحظة التاريخية يحظى السودان بفرصة فريدة لإحلال السلام داخل حدوده، وصياغة دستور يكرّس حماية حقوق الإنسان ويمكّن جميع السودانيين، بمن فيهم النساء والشباب، ويهيئ البنية التحتية الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونحن نشجع الأطراف كافّة على الانخراط بحسن نية لتحقيق هذه الأهداف، ونحث الحركات المسلحة بشكل خاص على التواصل مع الحكومة الجديدة بصورة بناءة من أجل تحقيق السلام.

ولسوف نستمر في دعم جهود الحكومة الانتقالية بقيادتها المدنية في السودان لإجراء تحقيق في أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين السلميين ومحاسبة المسؤولين عنها.

إن تعيين حكومة بقيادة مدنية يهيئ فرصة لإعادة بناء اقتصاد مستقر وإنشاء حكم يحترم حقوق الإنسان والحريات الشخصية. وسيحظى رئيس الوزراء حمدوك بدعم الترويكا له في سبيل تحقيق هذه الأهداف."

بدلاً عن الاعتراف بحقوق الهامش، وتبني قضايا أهله وتقديم حلول مقنعة للجميع، سواء عبر هذه الحركات أم بدونها، اعتمدت "قحط" خدعة تمثلت في الإساءة لرموز هذه الحركات وشيطنتها أمام المواطنين، الأمر الذي جعل جمهور الهامش يوقن بعدم جدية هذه القيادة، ويدفعه تدريجياً للتبرؤ منها (محمد مريود، رسالة شخصية عبر الإيميل). لعل التقرير الصحفي الذي كتبه ووزعه الناشطون عن زيارة وفد من قحت إلى بعض مدن دارفور يكشف جزءاً من زوايا هذه الأزمة.

التقرير كما يلي دون حذف أو إضافة كما كتبه بعض الناشطين:

«من خلال اطلاعي على ندوات نخب القحت في نيالا والفاشر عبر البث المباشر من قناة الحوش وصفحة لجان مقاومة الفاشر. أعتقد جازماً أن نخب الحرية والتغيير المركزية لا تستطيع أن تخاطب الجماهير في دارفور مجدداً وسوف لن يجدوا أحداً ليشتري منهم برنامج وثيقتهم المولودة ميتة هناك! بعد ما تعرضوا له من الشجب والإدانة الجماهيرية لنهجهم بالأمس في الندوتين!

الشفاتة والكنداكات في الفاشر أبو زكريا و نيالا البحير وصلو ا الرسائل بأكمل صورها لنخب أحزاب المركز التقليدية الذين اختطفوا تحالف الحرية والتغيير و رسموا سكة البلد على معيارهم الخاص! هكذا حالهم "نخب الأحزاب التقليدية" هربوا من أديس و القاهرة إلى الخرطوم و تنصلوا عن وثيقة السلام الشامل المتفق عليها مع قوى الكفاح المسلح التي تضمن مخاطبة جذور الأزمة السودانية و حلّ المظالم التاريخية كحلّ لتغيير الوضعية التاريخية المختلة في البلاد وصاغوا وثيقة دستورية تتكون من أفكارهم الخاصة دون غيرهم من أبناء الشعب السوداني في ربوع البلاد ليحكموا بها الوطن كاملاً بالوصايا و هرولوا نحو نيالا و الفاشر للتسويق لتلك الوثيقة الميتة ولكن الرد كان أبلغ في منتزه المثلث الثقافي بالفاشر وميدان السحيني بنيالا الذي قابل بها الجماهير وفد الحرية

والتغيير المركزي بهتافات " وينو السلام وينو"…. أيضاً بلافتات مكتوب عليها "عدم تضمين وثيقة السلام الشامل في الوثيقة خيانة للثورة"من أولويات الفترة الانتقالية …… "السلام أولاً وثانياً وثالثاً وأخيراً"لا لتكرار تجارب النخب النيلية الفاشلة مجدداً….. لا لسرقة الثورة مجدداً لمصلحة النخب ….. لا للمحاصصات الحزبية…. الحرية والتغيير الآن لا تمثلنا "وتعبيرات أخرى كثيرة لا حصر لها بالهتافات مناوئة ضد منهج القحت بتجاهل قضية السلام و عدم تضمينها في الوثيقة الدستورية! وأبلغ التدخلات على المنصة! أستاذ محامي مرموق بالفاشر من على المنصة قال: أهلاً وسهلاً بكم ضيوفنا الكرام فلان وفلان وعلانة من الحرية والتغيير لدي فرصة لكلمتي ولكن أتنازل عنها لتتسع لكم الفرصة لمخاطبة الشباب و لدي رسالتان لكم:

الأولى: إن دارفور اليوم تختلف عن دارفور الأمس ..و قد ولى عهد الوصايا علينا بلا رجعة وهؤلاء الشباب والشابات الذين ترونهم هنا سيختارون من يحكمهم بأنفسهم بعد اليوم و يرسمون مصيرهم بأيدهم و ليس بيد أحد من المركز هناك؛

الرسالة الثانية: رغم أنكم وقعتم على وثيقتكم الدستورية إلا أن الأسباب الحقيقية لاندلاع الحرب في دارفور لا زالت قائمة فيبقى لم يتغير شيء بعد.

من الجنوب في نيالا وقف ناشط من الشفاتة مخاطبًا:

أيها الضيوف الكرام لا أستطيع أن أقول إنكم وفد الحرية والتغيير عفواً أنتم سارة نقد الله من حزب الأمة وأمين سعد من الحزب الاشتراكي و صديق يوسف من الحزب الشيوعي وبالضبط هذه هي شكلية الوضعية التاريخية للدولة (حزب الأمة الشيوعي الاتحادي الاشتراكي لا غيركم للأسف) إذن هي نفس الوضعية القديمة للدولة المختلة و أي كلام عن الديمقراطية قبل السلام دا كلام غير مجدٍ نحن لدينا السلام أولاً ويعتبر إعادةإنتاج لنفس الوضع القديم ويا سادة لا تخدعونا بأن الانتهاكات علينا بدأت عام 1989 مع الإنقاذ نحن تحت وطاء الانتهاكات منذ 1956حزب الأمة مدان في هذه الانتهاكات الحزب الشيوعي مدان والاقتصادية مدان و المؤتمر الأخير مدان في الانتهاكات ضد شعب دارفور ما لم يخاطب هذه المشاكل المتراكمة تاريخياً و حلّ الوضعية التاريخية المختلة لن يتغير شيء بالنسبة لنا…تقولون الاقتصاد و المعيشة كأن مشاكل السودان كلها اقتصادية.. السلام أولاً يا سادة ما لم يتحقق السلام الشامل في السودان لن تتحقق أي من هذه المطالب و ما لم تتحقق العدالة الشاملة بمحاسبة كل

المجرمين في حق الشعب السوداني منذ 1956 بما فيهم الصادق المهدي والشيوعي و الاتحادي و أخيراً المؤتمر الوطني لن يتحقق أي شيء ملموس! ونحن بالواضح دايرين حكومة كفاءات لا محاصصات حزبية!

هذه مجرد نماذج من خلال الشريط الطويل من المداخلات و الرسائل الجماهيرية بالكلام أو المكتوبة في لافتات إلى نخب المركز من الأحزاب التقليدية السارقة للثورة لمصالحها الآن للمرة الرابعة في تاريخنا.

ملحوظة :قبل تحرك وفد النخب المركزية من الحرية والتغيير اتصلوا بالعديد من معسكرات النزوح في الولايات الخمس لأجل إقامة ندوات فيها ولكن جميعها رفضت الفكرة لذلك اختار الوفد الذهاب إلى شنقل طوباي و معسكر دريج لتقديم واجب العزاء و إقامة ندوتين إحداهما داخل مدينة الفاشر في منتزه مثلث الثقافي بإشرف بعض كوادر المؤتمر الوطني الذين يديرون المنتزه و الأخرى في نيالا بساحة السحيني ظناً منهم بأن الواقع في المدن أفضل من معسكرات النزوح من أجل التسويق للوثيقة ولكن النتائج جاءت عكسية."

لقد نجحت قحت، كما لم تنجح الإنقاذ من قبل أو أي نظام آخر، في تمثيل فئات مقدرة من الشعب السوداني في مجلس السيادة، بانتدابها أناس محترمين وأصحاب سيرة عطرة، لكن ذلك يبقى ترميزاً حال عدم تعرضها للنقاط الخمس المذكورة أعلاه في الوثيقة الدستورية. فالنوباوي سيظل مواطناً من الدرجة الثانية إذا لم تُفَكَّك الدولة العنصرية، والقبطية ستظل مواطنة من الدرجة الثالثة إذا لم يُنَص على علمانية الدستور، والنساء والشباب سيظلون مواطنين من الدرجة الرابعة ما لم ينظر في هيكل الدولة وتُراجَع نظمها ولوائحها، وأدروب سيبقى مواطناً من الدرجة الخامسة، فشرق السودان قد ظل مهمّشاً ومنسياً منتظراً تطبيق ديمقراطية فيدرالية تفك أسره من وصاة أبناء الآلهة، وتهيئ له فرصة الاستفادة من دخل ميناء بورتسودان.

يُتَوخى من الممثلين للشعب أن يكونوا أصحاب وعي سياسي عالٍ بهذه القضايا، بالإضافة إلى الاحترافية والمهنية، كي يثروا الحوار في المجالس التشريعية والتنفيذية في الفترة الانتقالية، لئلا يكونوا مجرد متلقين لموجهات قحت السياسية والعقائدية. النقاء وحده لا يكفي، لا بد من الدهاء. الدهاء وحده لا يكفي، لا بد من البلاء! أين كان هؤلاء؟ لقد بحثت عن أسمائهم جميعاً فلم أحصل على مساهمة واحدة مكتوبة

لأحدهم في الشأن العام؟ هل من المعقول أن يتوقع من هؤلاء الأفاضل والفضليات التدرب على التعاطي في أمور سياسية وقضايا فنية في أدق الحساسية وفي هذه اللحظة التاريخية؟ لا أظنها في حال مجلس السيادة ستكون مشكلة عويصة، لكنها حتماً ستصبح وبالاً في حال الجمعية التشريعية وحال المفوضيات ذات الطبيعة التخصصية.

كان يُغني عن هذا التسويف وتلكم المماطلة، التزام قحت بدورها كمنسقية للثورة مهمّتها النظر للسبل المُثلى، التي يمكن أن تعتمد لإقامة مؤتمر دستوري، وتحديد أولويات المرحلة والنظر في الآلية التي يمكن أن يتم بها اختيار الأعضاء للأجهزة التنفيذية والتشريعية. بكتابتها للوثيقة، تحديدها "برامج الفترة الانتقالية" مقتديةً بشعار "التطهير واجب وطني" وغير مهتدية مثلاً، بإعادة الهيكلة لأنظمة استبعدت وبصورة منهجية كيانات بأكملها، واختيارها للأسماء دون أدنى اعتناء بالإجراء، تحمّلت قحت عبء القيام بمهام ما زالت من مسؤولية جهات عديدة مختلفة ومتنوعة. لا أظن بأن قحت كانت واعية بحجم الإشكالات التي يمكن أن يثيرها مثل هذا المسلك، لكنّها تصرفت وما زالت بصورة حدسية أقرب إلى التلقائية المنطلقة من القدسية وذرائع الحق التاريخي الذي تتصوره وتُعوِّل عليه جماعات "الليغ السياسي القديم."

لقد حدد الشعب السوداني موقفه واضحاً من الإسلام السياسي، ورفض محاولات الإنقاذ وقادتها إقحام الدين في المعترك الدنيوي، بصورة مؤدلجة تسيء إلى المعتقد وتعطل من إمكانية المدافعة المطلوبة لتأمين حاجيات الناس المعيشية، لكن ذلك لن يجعله لقمة سائغة في فم اللائكيين والتائهين في مروج البعث العربي أو قاعات الحزب الشيوعي المنحل والفاشل إقليمياً وعالمياً. ولئن وقفنا مع قحت حيناً من الدهر فلم يك ذلك بلادة منّا، إنّما استمساكاً منّا بالعروة الوثقى واعتباراً للوطن كقيمة عليا. لقد انهزمت الإنقاذ، تياراً وشخوصاً، لكن المجال ما زال متسعاً ومطلوباً لتقدم أفراد راشدين للدفاع عن قناعتهم، شريطة ألا تُتـَّخَذ هذه القناعة لتعطيل حق الآخرين في الإسهام في العمل العام. هذا الأمر يتطلب قبل الخطط الاقتصادية رؤى فلسفية توقن بالمؤسسية كآلية مدنية وبالديمقراطية كقيمة إنسانية.

في غياب المفكرين، أو عدم وجود كتلة حرجة منهم داخل قحت أو خارجها، ومع عزوف الأخلاقيين والمبدئيين، تُرِك المجال للسياسيين العاجزين والمقلدين، لكي يمارسوا تكتيكات عقيمة تستند تارة على فكرة النظام الخالف، وتارة على فكرة الهبوط الناعم،

وإذا ما عجزوا لجأوا للتواطؤ المكشوف مع عسكريين وأمنيين، كانوا هم المتسببين في النكسة الحضارية التي حدثت للأمّة السودانية، وانحازوا لفئة كاد يَقْبُرها الإخفاق المالي والإداري، العجز السياسي والمهني.. إلى آخره. لن يمر وقت قبل أن يكتشف حمدوك، خاصة إذا ما التزم بموجهات قحت، أنه يمثل أقلية أيديولوجية/عرقية/جهوية لا تكترث لرمزيته كشخص من كنانة/ كردفان/ غرب السودان، إلّا بالقدر الذي يعينها مرحلياً على تجاوز الاصطفافات الجهوية، العرقية وحتى الطبقية. ويخوِّل لها السير في ذات النهج الذي أقعد الدولة عن القيام بواجبها تجاه المواطنين كافة، مستفيدة من الوهج الثوري وغير مهتدية بآدابه وتعاليمه. هم ليسوا ثوريين أو حتى إصلاحيين، هم فقط توفيقيون أتت بهم ظروف الفراغ الفكري والأخلاقي الذي خلفته الإنقاذ.

باختطافهم المنصة، ومحاولتهم القفز فوق التحديات البنيوية والمؤسسية التي أعاقت إمكانية الدولة السودانية للتعافي، سعت هذه الشلة، التي لم تقدم ملتها شهيداً واحداً إلى الإبقاء – ولو زوراً – على مصالح الليغ السياسي القديم. كتب الأستاذ فاروق منبهاً، «ما نراه الآن من تخبطٍ وصراع، ونقضٍ لتعهدات، وتكرار الأخطاء، وضيق أفقٍ، وانغلاقٍ تنظيمي واجتماعي معيب، وفشل إدارة الأزمة، يوضح أن معظم القادة ممن هم في الواجهة الآن، عبارة عن نشطاء سياسيين ونجوم مجتمع في حيز ثقافي معين، وأصدقاء جيل، أكثر من أنهم سياسيون ذوو سند فكري أصيل ووعي وطني عميق وتجارب سياسية ناضجة، وإدراك للمعضلة البنيوية لهيكل الدولة التاريخي.»

ختاماً، إن الانتقال الإجرائي إلى الديمقراطية، يجب أن تصحبه نقلة شعورية تنظر إلى التنافس كظاهرة صحية، وإلى الاختلاف كرافد أساسي للأفكار. إن الجهد الكبير الذي يبذله الوطنيون كافة في محاولتهم لإثناء "قحت" عن محاولتها للاستئثار بالشأن العام، الذي يخص كل السودانيين، أمر ضروري وحيوي لا يمكن لحكومة الكفاءات أن تحقق أي نجاح من دونه. فرئيس الحكومة في هذه الحالة، هو بمثابة مهندس تمت الاستعانة به لهندسة موقع في ناصية ممتازة، دون أن تسند إليه الأوراق الرسمية مثال الكروكي وشهادة البحث. وإذا شرع بحسن نية في الإعداد للتصميم، فإنه سيكتشف من همس المدينة، أن الأرض متنازع عليها، وأن كبير إخوانه قد زور إمضاء بعض الأخوات واستضعف بعضهن، رشا بعض الإخوان، هدَّد آخرين... إلى آخره من الحيل التي تُتَّخَذ لأكل مال اليتامى. إذا ما أغرته رسوم التصميم والمراقبة، فإنه سيفاجأ في إحدى زياراته للموقع بأناس يتأبطون شراً، فهو أمام خيارين، إما أن يتعقل، يجبن ويرفض الأمر برمته،

أو يواصل منتهزاً هذه السانحة، ليبين للوراث، المغُتَصِبين منهم والمُغتَصَبين، الفرصَ الاستثمارية الهائلة والخير الذي يمكن أن يطال الجميع، إذا ما توافقوا وأعطوا كل ذي حقٍ حقه. وحدها فقط الأيام ستبيِّن أي الرجلين رئيس الوزراء الدكتور عبدالله حمدوك.

المتاهة الأخيرة

يتكلم السودانيون عن الإجماع الذي تحقق لحمدوك، وكأنه ظاهرة ميتافيزقية (أو غيبية بمعنى أن ملكاً أذَّن في السماء الأولى أن أحِبُّوا حمدوك فأحببناه، كما هو وارد في أدبياتنا الدينية والتراثية) علماً بأن الخاصة تعلم، أن هذا الإجماع تحقق بجهد استخباراتي كان جزءاً مُعداً سلفاً من خطة الهبوط الناعم، الذي أعدت له الإنقاذ بالتعاون مع عناصرها في كافة الأحزاب السودانية، بما فيها الحزب الشيوعي السوداني جناح الشفيع خضر سعيد. وذلك قبل أن يتطَوَّر إلى «مشروع الانتقال المتحكم فيه». أود في هذه السانحة أن أسجي للوبي الذي أتقن هذا الجهد الشكر، لأن نخبنا كتب عليها الشقاق وما كان بمقدورها الاتفاق على شخص. وها هم قد اختاروا لنا شخصاً يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً، إذا توفر لديه الوعي السياسي اللازم لتفهم المتاهة التي هو فيها الآن، عرف الاشتراطات والصلاحيات، قبِل المحدِّدات، استدرك وعزم على التخلي عن موجهات الكارتيل وألاعيب الليغ السياسي القديم.

تختلف خطة "الانتقال المتحكم فيه لصالح استقرار السودان" عن خطة الهبوط الناعم، في ما تتضمنه من أجندة إعلامية، تعمد إلى سلخ السودان عن هويته، وأجندة عسكرية تسعى إلى تفكيك الجيش تمهيداً لتفكيك السودان، وأجندة اقتصادية تهدف إلى استتباع الدولة لصالح أجندة إمبريالية عالمية وحرمانها من فرصة التحكم في اقتصادها ورسم سياستها المالية الوطنية. كل ذلك تمهيداً لفكرة "الحكومة العالمية" والتي تتولى أمرها أسرٌ متنفذة عالمياً، لا ترضى بأقل من الإذعان الكامل لرؤساء الدول، وتقبيل يد الحاخام الكبير. لقد تم الإعداد لهذه الخطة بإحكام، وها هي الآن تنفذ بوقاحة تجلت في تصريحات وزيرة الخارجية ووزير الأوقاف، اللذين لم يستنكفا من عودة اليهود وإمكانية التطبيع مع إسرائيل. وقديماً قيل عثرات القلب يظهرها اللسان.

هل كان حمدوك كادراً شيوعياً سرياً، ولذا فلم يكن بمقدوره إبداء رأيه في أي قضية تهم المواطن فترة الثلاثين عاماً؟ أم أنها طبيعته الشخصية التي تفضل ألا تفصح عن رأيها حتى في الفضاء الخاص؟ قد يكون الاثنين معاً. فلا تكاد تعثر على ورقة علمية واحدة نشرها حمدوك في دورية مُحَكَّمة أو غير مُحَكَّمة، في مجاله أو غيره (راجع حديث بروفسير علام في الفيسبك). هل كان ذلك كسلاً أم تباطؤاً عن حمل الهم الوطني؟ ما

هو أخطر هو أنني قد تبيَّنت من خلال متابعتي لخطابته في هذه الفترة القصيرة، أن الخبير الأممي المحترم لا يملك رؤية تحويلية تنموية يحتاجها الوطن في هذا الظرف السياسي العصيب، كما يفتقر إلى الجسارة التي يحتاجها القيادي، لاقتلاع دولة المركز المتجذرة بعمق في متاهات الشخصية السودانية وأوهامها الأيديولوجية، قبل أن تتمكن من بنيتها وهياكلها. الأدهى أنك لا تحس منه عمقاً حال التكلم في تخصصه، ولا غضباً ولا حنقاً تجاه ما اقترفه الكيزان من جرائم في هذا البلد؛ مجرد تكرار لأدبيات متداولة وبرود حيال واقع أليم. أين ذهب الإرث العلمي، بل أين توارى الوهج الثوري؟ هل سنعايش ونشاهد للمرة الثالثة والرابعة والألف رئيساً تقوده بطانته؟

كان بإمكان حمدوك أن يُعَوِّض عن هذا النقص، باختيار رجال ونساء لديهم جسارة سياسية ورؤية تحويلية، لكنه فضَّل اختيار أناس من فصيلته أو خاصته، وإن غُلِّف هذا التحيز بضرورة الموازنة بين الكفاءة والتمثيل. أنظر كيف انتقلنا من مفهوم التكنقراط، إلى مستوى الذائقة الشخصية الموشحة بوشاح العدل. لقد اختار حمدوك وزراء لدى غالبيتهم تميز في مجالاتهم، بيد أن أكثرية هؤلاء لم يكونوا -- مثلهم مثله -- جزءاً من المعترك الثقافي والفكري والأدبي الذي صنع الثورة، بمعنى أنهم لم يخرجوا من رحم الثورة، ولذا فهم يفتقرون إلى الرؤية التي ستحمل السودان إلى رحاب وآفاق المستقبل. وإذ إنه ظل يقول ويكرر أن السلام جزء من أولويات المرحلة، فمَن مِن هؤلاء الوزراء سيوفد للتفاكر مع الجبهة الثورية مثلاً في شأن السلام؟

لقد زعم الدكتور الموقر أنه دقق في خلفية الوزراء، للتأكد من سلامة السجل من أي عمل إجرامي، علماً بأن هذا لا يُعتبر مزية، إنما فرضية أساسية. يقول الناس هذه الأيام إن فلان نزيه، هل من المفترض أن يكون لصاً؟ وإذا لم فلنعطه درجة أمّا ماذا؟ بعد أن تبيَّن حمدوك من سلامة السجل للمرشحين، هرع لإنصاف الجيمات الثلاثة، جندرة، جغرافية وجيل، إذا جاز لي استخدام عبارة الأستاذ صلاح شعيب، بحجة أنها، أي الجيمات، شاركت مشاركة فاعلة في الثورة، علماً بأن المجموعة التي اختارها لتمثيل هذه الجيمات جاءت من بقعة جغرافية محددة ومن ذات المجموعة المتنفذة تاريخياً.

لعل اللجان التي تولت الترشيح، لم تر نساء متميزات أو شباباً متميزين من الريف أو من أطراف المدينة، باستثناء قلة استطاعت أن تنفذ من الغربال، بعد أن تماهت مع رؤية التنسيقية واللجنة العليا للدولة والمجتمع. فلا عجب إذ رأينا نساء بلادنا الماجدات، يتم الاستعاضة عن أدوارهنّ بنساء لم نسمع يوماً أنهن كن جزءاً من حركة النهضة

النسوية، لا في السودان ولا في المنطقة بأسرها. هل نسينا أنّ مثل أولاء النسوة كن الأكثر إضراراً بشرائحهنّ في حكم الإنقاذ، إذ قنَّنَّ للسلطة الذكورية والمركزية السياسية والهرمية العرقية؟ إن الأهلية والأيمان بالمبادئ الثورية لا تغني عن الممارسة والاختبار، فليس الانفعال كالتفاعل وليس التصور كالمشاهدة حال الابتهال.

دعني أوضح أكثر، عندما يرفض حمدوك مقترح قحت بتعيين أحد الناشطين والداعمين لموقف الجنائية، في وزارة الخارجية ويفضل تعيين امرأة دبلوماسية مكانه، هل هذا إعلاء لقيمة الوطنية أم توطين لمبدأ الهبوط الناعم؟ عندما يتم اختيار أكاديمي متميز مثل نصرالدين عبدالبارئ لوزارة العدل، هل يُقْصَد من هذا تسكين أفئدة النازحين أم تفعيل قضايا المتضررين؟ أم إنهم يريدون أن يوهموا العامة، بأنهم قد أولوا مهمة القصاص من القتلة والمجرمين الدوليين لواحد من أبناء الفور، بل من نجبائهم، وإذا أخفق يكون ذلك قصوراً منه وليس قصوراً في الاتفاقية التي أعطت القتلة حق تعيين رئيس القضاء والنائب العام؟ علماً بأن مهمة وزير العدل تقتصر على الدفاع عن الحكومة في القضايا المدنية، الإشراف على المعاهدات وتوقيع العقود الداخلية والخارجية. لن تبلغ الثورة غايتها حتى يتبين للناس الظروف التي أفضت إلى هذه الوثيقة المعيبة، وجعلت غاية همها تقنين حصة "القحتيين" -- المتآمرين منهم -- في السلطة دون التفكر في مآلات هذا الحنث العظيم.

ما زال دكتور الأصم ينتظر ببراءته في الفاشر ، متفكراً في التحول المفاجئ لوجهة الجماهير، دون أن يدري أن أهل دارفور لم يعدوا أنفسهم لصدامه، قدر ما أعدوا أنفسهم لمواجهة التيار التاريخي الذي أنتجه. ولن تجرؤ سارة نقدالله أن تهمس في أذنيه وتبلغه الحقيقة: لقد كفر أهل دارفور وأهل السودان قاطبة بالجبن والطاغوت، وعزموا على تحمل مسؤوليتهم في التخلص من أنظمة الإفك كافة. لقد اكتشف الشعب الطريقة التي اصطنعت بها الأيقونات، السبل التي رُوِّجَ بها لبعض الشخصيات، غُيِّب بها آخرون، والأدهى اطِّلاع أفراد الشعب على مدى استعداد الأعداء التاريخيين من ذات اليمين ومن ذات اليسار، للتوافق مع بعضهم البعض، في سبيل الحفاظ على وضعيتهم المتمايزة غير المتميزة في الساحة السياسية السودانية.

إن مناخاً مثل هذا، يشكل عبئاً حقيقياً على الحكومة التي يعقد الشعب آماله عليها، من دون أن يتفحص أفكارها أو يتتبع مسارات وزرائها. لم أشأ أن أفسد على الشعب فرحته، لكنني أردت أن أوضح للعقلاء منهم الحقائق كي يكونوا أكثر واقعية. ستكون

كارثة اذا ما اتبعت قحت ذات النهج في اختيار نواب البرلمان، والأشخاص الذين من المفترض أن يشغلوا كافة الوظائف السيادية، وسيجهد رئيس وزراء نفسه في محاولته لتلافي أخطاء هؤلاء الناشطين كل مرة.

لاحظ تصريح سيادته في مؤتمره الصحفي الذي أعلن فيه وزارته بخصوص الوزارتين اللتين تم تخصيصهما لأهل الشرق. لا يقال مثلاً، يتم البحث عن امرأة لتشغل منصب مساعد العميد، حبذا لو كانت سوداء وعرجاء، إنما يحصر الأكفاء حتى إذا ما استووا في الأداء، فُعِّلت ذات المعايير للتأكد من تحقق التنوع الذي سيكون حينها مصدراً للإثراء، وبغيره يكون سبباً للخلاف والشقاء. فمجرد ذكر معايير التمييز الإيجابي قبل التأكد من سلامة الإجراء، سيلحق ضرراً بالآخرين وإيذاءً يكون أشبه أو أقبح من الإقصاء.

إن جل هؤلاء الوزراء سيتم اختبار ملكاتهم، وستُفحص قدراتهم الإدارية والتنفيذية في هذا الظرف التاريخي الحرج وهم في مواقع المسؤولية، وهذا أمر فيه إجحاف بهم بقدر ما فيه إغرار بالشعب. فلا يعقل أن تسند المسؤولية لشخص وهو في طور التأهل ويطلب منه في ذات الوقت إبداء الرأي في قضايا متشعبة وشائكة خارج دائرة تخصصه. بل سيكون مطلوباً منهم التعامل مع واقع اجتماعي وسياسي معقد. سيما أن هنالك 4 فقط من بين وزراء حمدوك، لديهم الحنكة والدربة والدراية اللازمة لخوض هذا المعترك بالكفاءة اللازمة، فهل يمكن أن تنجح حكومة بنسبة لا تتجاوز 35 في المئة؟ "نصت الوثيقة على ضرورة انتقاء كفاءات وطنية مستقلة، في حين لا يوجد غير (4) أكفاء ووطنيين ومستقلين، البقية منهم من هو وطني غير كفؤ، ومنهم من هو وطني غير مستقل، ومنهم من هو كفؤ لم يحمل الهم الوطني وليس لديه وعي سياسي، وهلم جرا» هذا ما ستكشف عنه الأيام المقبلة.

إنّ أكثر الناس فرحاً بهذه الحكومة الهزيلة هم «الكيزان»، فقد اطمأنوا إلى أن خطتهم تسير على قدم وساق، وأنه لن تطالهم العدالة إذ طالما المحققون لا يدرون عمّا يبحثون، أي الطرق يسلكون، أي الأدوات يعتمدون، إلى آخره. كما أنهم، بخبثهم وخبرتهم، يدركون أنّ هذه حكومة أقلية أيديولوجية فكرية وعرقية، لن يطول عمرها قبل أن تكتشف شرائح من الشعب المُغَيّب أمرها، وإن طالت أيامها، فلن يكون ذلك إيذاناً بالانفراج إنما ازدياداً في الوحل الذي سيؤدي إلى تفتت السودان وانقسامه.

لولا تمترس اليسار -- تحديداً الحزب الشيوعي- تخليه عن فكره الطليعي وقراره

الركون إلى موجهات «الليغ السياسي القديم» لكان بالإمكان عقد تحالف عريض يجسر الهوة بين المدينة والريف ويعقد تفاهماً أشبه بالعقد الاجتماعي بين الطبقات. كما أن اليمين كان بمقدوره الالتزام بمرجعيته الأصلية في نشدان العدالة، رفض الضيم، والوقوف مع الشرائح المستضعفة، لكنّه آثر العاجلة، ارتضى لنفسه المهانة واعتقلها في ردهات الأيديولوجية والمصالح الشخصية. أيعجز الإسلاميون عن تقديم قيادة مستنيرة، أمينة وصلبة، تهيئ لهم المثابة والانسجام مع الذات كي تلحق راشدةً بجموع الشعب الأبي؟

وها هو القائد عبدالعزيز الحلو يفجرها داويةً، و من جوبا عاصمة جنوب السودان، يضع النقاط فوق الحروف، فيما تصف لجنةُ المفاوضات التابعة للنظام الجديد، المطالبَ المنطقية بالتعجيزية. طالب الحلو بضرورة تسليم جميع مرتكبي الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب ضد الإنسانية، للعدالة الدولية مع ضمان استقلالية القضاء السوداني؛ ضمان حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق والمعاهدات الدولية، والمشاركة العادلة والمناسبة للثروة وتفكيك المركزية القابضة، وبناء نظام حكم لا مركزي مع إعادة هيكلة السلطة؛ مع ضرورة إعطاء الأولوية للوحدة الطوعية واحترام الإرادة الحرة للشعوب السودانية، إلى جانب الاعتراف بالتعدد الإثني والثقافي واللغوي والعرقي، على أن ينعكس ذلك على هياكل السلطة والمؤسسات الإعلامية والمناهج التعليمية.

بإيراده فقرة واحدة أبطل المخضرم الحلو كل أباطيل قحت وخذلانها، المتمثل في استسهالها التنازل عن حقوق المظلومين بدعوى الواقعية والضغوطات الخارجية، التي أنكرها الوسيط الموريتاني (الذي ظهرت من بين طيات حديثه أن الجماعة كانوا متلهفين لسلطة لا سبيل لتقنينها إلا عبر محاصصة حزبية وجهوية)، وطالب ببسالة وكبرياء بحقوق المتضررين الحقيقيين غير المصطنعين في كل مناحي السودان. لا أظن أن الليغ السياسي القديم يتنصت جيداً إلى نبض الأرض وهي تهتز تحت قدميه، فالملايين الغاضبة تتهيأ لخوض معركة فاصلة ضده، ولن تحول دونه حكومة حمدوك التي يباركونها بألسنتهم وتلعنها قلوبهم.

هذا هو التيه الأخير لهذه الجماعة، التي لم تدرك بعد أن الوعي الذي تحقق للجموع الصامدة قادر على تخطي هذه العقبات والمتاريس الواهية، وأن أي محاولة لإثناء الجماهير عن غايتها، ستُعَجل بانقضاء «الليغ السياسي القديم» الذي يكون قد استنفد بحكومة حمدوك آخر حيل الالتفاف حول مطالب الجماهير. وما تبذله من جهود ينصب في دائرة المحاولة لتجنيبهم المصير الأليم، الذي سيواجهونه حتماً، إذا ما أصروا

على المواصلة في محاولات الفهلوة تلك.

هل صحيح أن الأستاذ ساطع الحاج والأستاذ نبيل أديب - هذان الرجلان اللذان نكن لهما كل التقدير والاحترام إذا تجاوزنا الإعجاب بشجاعتهما وصمودهما- عبثا بالوثيقة وأغفلا أهم فقرة فيها تتعلق بدور الحكومة المدنية في تعيين رئيس القضاء والنائب العام، مقابل وعود تلقياها برئاسة أحدهما للبرلمان القادم؟ لماذا لا يخرجان للملأ ويعلنان عن الملابسات التي أحاطت بتدوير هذا الملف بالذات؟ لماذا يكتفي قادة قحت بالشجب واللعن في الدوائر الخاصة؟ وإذا قال الشعب مدنية، فلماذا لا تُمَلِّكُه قحت كل الحقائق المدوية، قبل أن يكتشفها بنفسه فيغضب ويذهب لإحراق بيوتهم أو يعمد إلى تعليقهم في أعمدة الكهرباء؟ لك أن تتوقع كل شيء من رجل قُتل ابنه أو اغتصبت زوجته أو سرقت ثروته ودمرت باديته وهو لا يرى أعمدة لعدالة قد أزمع قيامها، بل يرى «كَرْوَتَةً واستهبالاً» ومحاولة للاستغفال. هنا تكمن المعضلة، فمفهوم العدالة تم تسييسه ولا يمكن تقويمه بأي حال من الأحوال في ظل نظام معوج.

لقد تم اختيار حمدوك ووزرائه بعناية تتوافق ومتطلبات المرحلة القادمة، التي يهيئ فيها «الكارتيل السياسي والمالي» الحفاظ على رأسماله المتداول، والذي يقدر بـبلايين الدولارات (راجع مقالات د. صلاح بندر الأخيرة)، الاستحواذ على مقدرات البلاد من خلال استتباعها للمنظومة الاقتصادية العالمية، وذلك بتطبيق السياسات المالية للبنك الدولي، وفرض موجهات تنموية تحرم السودان من الاستقلالية، وتجعله مزرعة خلفية تفي باحتياجات الآخرين ولا تستطيع إطعام أهلها. كم مرة قاوم فيها الوطنيون السودانيون دعم القطاع المروي على حساب القطاع المطري التقليدي؟ حتى في زمن اللص الكبير عمر البشير وشريكه الآخر أسامة عبد الله، كمثال فقط. بل كيف وصلنا أصلاً إلى هذا المستوى من الفقر؟ هل يمكن انتشال السودان من هذه الردهة الجهنمية بذات السياسات الاقتصادية التي أورده إياها البنك الدولي بسياسات الإصلاح الهيكلي؟

فيما تتوجه سهام السودانيين نحو الإسلاميين، فإن الكارتيل الذي وُصِف أعلاه كان المجموعة الأكثر استفادة من الإنقاذ، بل إنه بالإضافة إلى الاتجار في الدقيق والاتصالات والقطارات والحاصدات والمشاريع الزراعية، كان يتولى استثمار أموال الأمنيين والعسكريين التي جنوها من الحروب ومن غسيل الأموال. يجب أن يكف السودانيون عن ترداد عبارة «الثورة المضادة»، فهؤلاء هم الثورة المضادة، قحت هي الثورة المضادة – على الأقل الفصيل الذي استحوذ «بقدرة قادر» على دور الـ 132 فصيلاً – بل هم

السد الذي يقف حائلاً منيعاً دون تحقيق السودانيين أهداف ثورتهم المجيدة المتمثلة في تحقيق السيادة الوطنية، تفكيك الدولة المركزية، وإعادة هيكلتها بغرض إنصاف الشرائح المستضعفة.

لقد نصحنا، كتابةً وشفاهةً، في إطار الحديث عن إعادة الهيكلة، ووصينا بضم وزارتي الثقافة والرياضة لأن نتائجهما الوسيطة واحدة، ونوهنا إلى ضرورة استحداث وزارة تخطيط تنموي وإحصائي تتضمن أقساماً اقتصادية واجتماعية وبيئية وقسم تنمية مؤسسية، فإذا بنا نُفاجأ بوزارة رعاية اجتماعية، علماً بأن الرعاية أمر خدمي يمكن أن يسند إلى جهة خدمية غير سيادية. إذا ما انتقلنا إلى الدائرة الاقتصادية، يلزم رئيس الوزراء إعطاء تفاصيل وعدم الاكتفاء بذكر عموميات، لأن فكرة زيادة الإنتاج تعتمد على سياسات السوق، التي تعطي أولوية للإصلاحات البنيوية والهيكلية التي يلزم أن تتولاها الدولة، مراعية مستوى تطور التشريعات والقانون، الأهم الوعي الأخلاقي للمنظمات والجهات الحقوقية والعدلية. لا داعي أن يحرج حمدوك نفسه بالدخول في قضايا من مثل «دفع مستحقات السلام» لأن المسألة، والتي هي أولى أولويات هذا الاستحقاق، أمر دونه خرط القتاد، فثمة صفقة تمت بين قحت والمجلس العسكري، وهو من الحصافة بان يدرك ذلك؛ يكفي طاقمه فقط في هذه المرحلة وضع الخطط ورسم السياسات، إذا كان بمقدورهم فعل ذلك وترك الباقي لرب البريات.

ختاماً، إلى جانب التناقضات البنيوية (الشيوعية والنيوليبرالية، الرجعية والتقدمية، النخب الريفية المحتارة والمغبونة، وتلكم المدينية الجزلة والفرحة، الأهداف الثورية والثوابت الإنقاذية، إلى أخره)، فإن حكومة حمدوك لا تمتلك الرؤية، ويفتقر معظم وزرائها للوشائج العاطفية مع البلد وأهله، وما لدى غالبيتهم من معرفة بالتنمية، لا تعدو كونها معرفةً باردة لم تنفعل يوماً بمواجع الناس ولم تر الأرق في جفونهم، فأنّى لهم بالجلد، دعك عن الحلم والخيال؟ كان أملي معقوداً على تولي الخبير الأممي مهمة إعداد إستراتيجية تنمية وطنية تستشرف عام 2050 بأفق جميل وسديد. لكنني رأيته شحذاً، يتوهم في نفسه قدراً غير الذي أُعِدَّ له، وسينتهي الوقت قبل أن ينجز شيئاً مذكوراً، لا على المستوى المعنوي ولا المادي.

الشعار الأغر في أهازيج علوية كوبر

(كلو كوز نـدوسو دوس)

بعد المتابعة اللصيقة لأحاديث بعض من متحدثي الوطني والشعبي، توصلت لقناعة أن الكيزان لديهم إشكال نفسي وأخلاقي، قبل أن يكون لديهم إشكال فكري ومنهجي. فقد فارقوا المنهاج يوم أن أبرموا عهداً مع الترابي، مقتضاه إفساح المجال لهم باستباحة المال العام مقابل تقديم الطاعة المطلقة له. فلا هم حفظوا العهد له ولا هو حفظ العهد مع ربه: هي لله لا للسلطة ولا الجاه. الفرق بينهم وبين الطائفية هي أنهم كانوا على بيِّنة من أمرهم ولَم تنطل عليهم سبل العماية تلك.

عِوضاً عن انصراف همتهم للاعتذار للقوميات التي اضطهدت في عهدهم (راجع مقال صلاح شعيب الأخير)، والأفراد الذين امتهنت كرامتهم باغتصاب نسائهم وإدخال حديد في أدبارهم، تجدهم يتباكون على ثرواتهم ومراكز نفوذهم، التي ستطالها المصادرة يوم أن تكتمل أركان الثورة، التي سترتبط القمة بهمة القاعدة الصلبة والمتماسكة.

كيف بهم يتكلمون عن الإقصاء وضحايا الإقصاء الحقيقيون ما زالوا يقطنون المعسكرات ويتشردون في الفلوات؟ هم لم ينتظروا حتى يُقصوا فقد فزوا، بمعنى فروا، فلا السمعة نالوا ولا الشمّات أثابوا. أعلم أن لهم غدرة، وللشعب عليهم كرة. الأمر لم ينته بعد.

لا يدري هؤلاء المغفلون أنهم قد أُقصوا يوم أن انعتقت البشرية من الخرافة، وما عادت الجماهير تتلهى بشعارات من مثل "لا لسياسات البنك الدولي" أو "القرآن دستور الأمة"، فهم قد أعملوا فقههم في استغلال تلكم السياسات، لضرب التكافل كقيمة محورية في القرآن ومركز إسناد معنوي ومادي في حيوات أهل السودان. من الآن فصاعداً تكلموا كبشر من حقهم أن يقدموا رؤاهم الموضوعية لإصلاح البلاد، وليس كنجباء مهمتهم إصلاح العباد، فتلك مهمة القوم ورجال "التبروقة". نحن كلنا أفندية مهمتنا تقديم رؤية علمية وفقط.

الإشكال الأكبر، والذي أنا معنيٌّ به في هذا المقال، هو إشكال "الغرّابة" الذين ينتمون للشعبي وللوطني (وللأمة من قبل). إنهم يغالطون أنفسهم، لأن الأحزاب الدينية بحكم تكوينها هي أحزاب ذات طبيعة هرمية عرقية (واحد ذكي والتاني جدو النبي). فهل تختلف الأحزاب العلمانية في بنيتها الثقافية والاجتماعية؟ لا اعتقد. وقد سمعتم ما قاله الأستاذ/ صالح محمود مؤخراً بشأن قضية دارفور التي اختصرها في شأن قبيلة مشاغبة، هي قبيلة الزغاوة، على خلفية ما حدث في أديس أبابا.

وقد كان حريّاً بشيوعي مثله، أن يعي حجم الإشكالات البنيوية والهيكلية التي جعلت إقليماً بثراء دارفور الهوياتي والمادي، يطلب مباركة نخب مركزية بئيسة، أصبحت لجانها المركزية في مصاف فصول محو الأمية. في ظني أن وجود مشاغبين وسط هذه الجوقة أمر مهم، ليس من منطلق "دار أبوك كان خربت" لكن من منطلق تثبيت أعواد الأكثرية الفاعلة والغائبة من هذا المشهد الدرامي.

في غياب المعايير وطفح قيمة المحاصصة، فليطمح مني أركو مناوي لأن يكون عضواً لمجلس السيادة، وليطمح الدقير لأن يكون رئيساً للوزراء تسنده قيادة الطائفية الأنصارية، وليطمح الأصم لأن يكون وزيرا للخارجية تسنده الطائفية الختمية. وكما افتُضِحَ أمر المجلس العسكري بجريمة فض الاعتصام، ستنفضح قحت بجريرة المحاصصة، ومحاولة اغتنام الفرصة التاريخية للترويج لرموزها القيادية. هناك فقرة في الإعلان الدستوري تعطي رئيس الوزراء حق استثناء شخصين (وإذا شئت شخصيتين) من شرط الحزبية في حال توفر الكفاءة!

لم يعد للمركز ما يبذله غير الاختباء وراء اللغة وصنوف الطباق والجناس فقد فضحت التجربة العملية أوهامهم الأيديولوجية كافة، ولَم تبق له غير الآنفة الكاذبة. هم في اضعف لحظاتهم فلماذا تريدون أحيائهم؟ لماذا لا يقوم أبناء الهامش الاجتماعي والجغرافي بالتحالف مع بعضهم البعض والتهيؤ لقيادة السودان. لماذا يطلبون من الغير إجازتهم؟ لماذا لا يتصدروا المشهد السياسي مستندين على نضالاتهم الطويلة، كفاءتهم، مواردهم الروحية والمادية، إلي أخره؟

بتباكيهم على تناسي قحت لقضايا الهامش (ستظل قحت خاضعة لطبيعة تكوينها الاجتماعي والرأسمالي وهذا أمر غير مستغرب)، فان جماعة الشعبي إنما يريدون أن يستخدموا ذات الموضوع لتمكين شيوخهم من المركزيين الولهين. لقد كان الحاج عطا

المنان وجماعته أذكى منهم عندما غيروا مسمّى بنك الشمال الإسلامي إلى بنك البلد، فسخر منهم أحد الظرفاء قائلا: وبنك فيصل حتغيِّروه إلى بنك فيصل محمد صالح؟

ألم يكفهم استخدام النخب الإسلامية دارفور حديقة خلفية لتصفية خلافتهم الحزبية؟ لماذا يريدون أن يكونوا تِرساً في ماكينة النخب المركزية وقد سنحت الفرصة لهم لعقد تحالفاتهم التي تمكنهم من فرض أجندة خاصة بهم خالية من الوصاية؟ لماذا يلومون الآخرين أو يستجدونهم، هل ما زالوا قصراً ينتظرون قيصرا؟

تكلم الأستاذ/ صديق محمد عثمان - مدير مكتب الترابي سابقاً - في برنامج حصاد، تقريباً في الأسبوع الأول من أغسطس، فقدم استهلالاً رائعاً، عن قضية الإقصاء والنكث بالعهود منذ الاستقلال، الأمر الذي أصبح سمة بارزة في سلوك النخب المركزية، بيد أن ما أدهشني هو حرصه على التقليل من حجم الوعي الحادث، والذي يمكن أن يكون كفيلاً بحراسة مكتسبات ثورة البنفسج. الأدهى، مرافعته عن بعض المعتقلين من الإسلاميين مقدماً إياهم كإصلاحيين وليس كمفسدين وفاشيين أو مجرمين. يتحدثون عن الإقصاء، وقد اطمأنوا إلى ضياع فرصة الشرعية الثورية لتقديمهم لمحاكمات ميدانية.

هو رافَعَ عن الهامش، ولكنه استنكف من اعتقال قيادة حزبه من "النخب المركزية"، بالتحديد سيد الخطيب و "المفكر" أمين حسن عمر، الذي جاء إلي السلطة رابطاً بنطاله بتكة سروال، وخرج منها حازماً ومؤمّناً مستقبل عياله بثروة متعددة النوافذ. بل كان هذا الدعي يتعمّد المكوث في الدوحة أيام المفاوضات، كي يستكثر من المدخول اليومي. ليت الأستاذَ البارع تكلم عن بسالة عُشر وإخوانه، لكنه دون أن يشعر أراد رد الفضل إلى أهله!

إن قيادات الهامش جميعها تعاني من هزيمة معنوية وغشاوة جعلتهم لا يتحرجون عن استثمار محنة أهاليهم وقد أيقنوا من بُغض ذات الأهالي لهم بعد أن أيسوا من خير فيهم. لا يتضمن هذا البغض الحلو أو عبدالواحد فهؤلاء لم يحفلوا بالمزاد ولَم يتهافتوا على المغنم وبقية الحادبين من أبناء الهامش والمركز المخلصين الذين رأوا في ثورة البنفسج نموذجاً ولَم يروا رموزا كي يغتروا بها أو يغاروا منها أو حتى يسعوا لاستبدالها.

يجب أن نعمل على دعم الحكومة القادمة بشتى الوسائل، تبيانا لسبل الهلاك الذي سيطالهم إن لم يتوخوا العدل ويلتزموا الميثاق الذي أبرموه مع الشعب، واستعلاما عن

سبل الرشاد التي ستكون من نصيبهم أن طلبوا المشورة من أهلها، فليس من الحكمة أن ننتظر حتى يتفنن الرجعيون في إلهائها بالفتن.

لا يهم من يتولى أمر الحكومة القادمة فالعبرة ماضية وما زال صورة المبدعة علوية كوبر وهي تعلي صوتها بالأهازيج يزيدنا تعريفا وترسيخا بمبادئ الثورة (كل كوز ندوسو دوس)، وقد أبلت بفنها لدعم سبل الحكامة وان تقاصرت معرفتها بأسس الحكم، فليس هذا مضمارها.

إن خدمتنا الحقيقية للشعب من الآن فصاعدا يجب أن تكون من خلال تحرينا لمشروع الاستنارة وتوخينا سبلاً فاعلة (ولي بالضرورة سبل مثلى) لدعم مشروع التخطيط التنموي والإستراتيجي الذي يخدم المواطنين كافة. ولا يقتصر هذا مطلقا على السياسة بمعناها التنفيذي إنما التفعيلي الذي يشمل الأنشطة كافة ولنا في شباب ميدان الاعتصام أسوة وما سادت فيه من روح سامية ومحبة. التقيت كهلاً يوما في سني فتعانقنا وبكينا ولَم تكن لنا سابق معرفة من قبل لكن البكاء كما تقول العرب هو الشفاء.

لقد أسخنت الجراح جسد الوطن فهلا تقدم الكل لنجدته.

قول يا أبو مروة!

فلنكن على مستوى النبل!

إن المشاهد المذهلة والباهرة التي رأيناها في كل أنحاء الوطن بالأمس الموافق ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ تدل على تصميم الشعب الوصول إلى غاياته الثورية، مهما طال الزمن أو غلى الثمن. كلما ازداد الشعب تصميما، كلما ازدادت النخبة (لفظ مجازي في هذه الحالة وليس فعلياً) تورُّطا.

ما المخرج من هذا المأزق؟ هل ستكتفي الطبقة الحاكمة بمحاولات التنفيس؟ أم أنها ستسعى لتوجيه هذا المدد، وهذه الطاقة الوافرة والهمة الراشدة، لبناء الأوطان وعقد الصلح بين شعوب السودان؟

فالنخب السياسية، كما العسكرية، تُعَوِّل على فقدان الشعب لحماسه، ولتصميمه على تحقيق مبادئ الثورة، ولو تدريجياً. لأنها تمكر أو لا تملك أن تفعل شيئا وفق المحددات الراهنة، مع العلم بأن الأخيرة لم تأت صدفة، إنما كانت نتيجة تنازلات وتفاهمات. هل يا ترى أن من أبرموا هذه الاتفاقيات أو وقَّعوا تلك الوثائق نسوا أنهم سيصيرون أسرى لمداد خطَّه يراعهم؟

بعد مرور عام على الثورة هل يمكن أن تقاس الإنجازات - إن وجدت أصلاً- بالتضحيات التي قدمت؟ إذا كانت الإجابة سلباً، فما السبب؟

أود أن أُجْمِل الأسباب حسب تصوري للواقع في الآتي :

1. عدم وجود تفاهمات حقيقية تزيل أسباب الاحتقان بين أركان الحكم الثلاثة (الجهاز التنفيذي، الجهاز السيادي - تحديدا الشق العسكري- والهيئة القابضة - قحت) وتُسهِّل إمكانية المضي قدما في تفكيك المنظومة، ومحاسبة المجرمين والفاسدين.

2. فيما يسعى الشعب لمحاصرة العسكر، أو على الأقل يعمل على تحجيم دورهم، فإنه ربما أغفل أن الجهاز التنفيذي الذي انتدبه ووثق فيه، قد ذاب في "الميري" شخوصاً ورؤوسا، وذلك من جراء محاولته الهروب من الهيئة القابضة (قحت) أو محاولته "فك شفرة" أعضاء المجلس العسكري.

3. انحسار المد الثوري في الجهاز التنفيذي، واقتصار جهوده على تقديم تصورات غير خلاقة، ولا تسهم مساهمة فاعلة في حل إشكالات الأزمة الاقتصادية الخانقة.

إذا ما رفع اسم السودان غدا من قائمة الإرهاب، مثلاً، فإن مثل هذه الخطوة تعد ذات أبعاد معنوية تتعلق بانفساح الأفق، أكثر من كونها مادية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بازدياد وتيرة الإنتاج أو تذليل الصعاب المتعلقة بتسويق ما هو منتج أصلا.

ما العمل أذن؟

أولى خطى الإصلاح هي الإقرار بأن هنالك إشكالاً يتمثل في الركود الحالي (السياسي وليس فقط الاقتصادي)، ثانيها السعي في الحل وفق المعطيات، والعمل وفق خطة واضحة المعالم، على تحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا في الفترة الزمنية المحددة. إذ لا يعقل أن يكون برامجنا عبارة عن محاولة للمرور - صباحاً و عشيةً - على قائمة طلبات أمريكا!

بالرغم عمّا هو منصوص، فإن حظنا كشعب في تحقيق التغيير، هو بالتركيز على الفترة الانتقالية، لأن المشهد السياسي عَقِبها سيتسم بالسيولة، إنْ لم نقل "السبهللية" واللامبالاة. وقد بدأَتْ للتو كرنفالات التنشيط للذاكرة الديمقراطية، وإذا شئت مذكرات التحريض على السلطة المدنية التي ارتضاها الشعب.

إنَّ الملايين الراجلة (غير الزاحفة) بالأمس، أعطت شرعية للرئيس حمدوك يمكن أن يستغلها - إن أراد - في إعطاء العسكر حصانةً، تسهل له محاسبة المجرمين واقتلاع دولتهم، وتضمن خروج المؤسسة العسكرية في نهاية المدة المحددة من معادلة الحكم، رغم إغراء المرجفين وتملقهم لها.

ثانيا، يلزم الرئيس حمدوك أن يأخذ المسافة الأخلاقية اللازمة من العسكر، وأن لا يرهن أرادته لقرارهم لأن هناك تململاً وتذمراً، بل إحساساً، بأنه لم يعد الرئيس التنفيذي الفعلي للبلاد، فالفكاك من وصاية قحت نهاراً لا يعني الوقوع في أحضان العسكر ليلا.

أن فترة الانبهار بالرئيس حمدوك ستنتهي، متى ما أفاق الناس من المقارنة (مقارنته بسلفه) ولجأوا لقياس وقاره وحسن سمته بأدائه.

ثالثا، يلزم أن يستغل حمدوك الشرعيةَ هذه، للتخلص من وصاية "الليغ السياسي"

الذي فرض عليه وزراء أقل ما يقال عنهم أنهم ليسوا على قدْر قامة هذه الثورة المجيدة.

وإذا كانت فعال المرء نابعة من طباعه وطموحاته، فإن الشعب قد أسند حمدوك إرثاً، وأوكل إليه مهمةً توجب الوجل قبل الخجل.

فإنْ صمت الشعب بالأمس عن قحت، فليس لأنه جاهل بل لأنه "متماهل"، فكم مرة تمهَّل عنا الجليل كي نرجع إلى رشدنا ونتذكر نعمة ربنا؟

وإذا أكثرت الجموع من ذكر المدنية، فهي لم تنكر فضل المجلس العسكري (الذي لم يقتصر على الانحياز للشعب في اللحظة التاريخية الحاسمة، إنما أيضا في ضمان عدم طغيان جهة مدنية على أخرى)، فقد أرادت تذكير العسكر بدورهم في صون إرادة البلاد الوطنية وحفظ حدودها من التغول. إذ لا يحق لعسكري في نظام مدني أن يكون فصيلا في معترك سياسي وطني. فهو أن فعل فانه لا محالة سيخل بواجبه الأصلي وسيتغول تدريجيا على سلطة الأخرين.

يخطئ من يظن أن الشعب قد قدّم أقصى ما عنده فقد برهن هذا العملاق أن ذخيرته من النبل والنبوغ لا تنفد. فهلا كنّا جميعا على قدر النبل؟

يلزمنا جميعا التضامن مع هذا الشعب في يوم مولده - كل حسب مقدوره - استنقاذا لأرواحنا من الضياع ولأنفسنا من الوحل. وليس فقط تضامنا معه فهو قد حدد مطلبه بعد أن أفاق وتمرد على كافة السلط.

يا ليت شعري، هل من مُبَلِغ عني جوبا وزوارها مَبْلَغ علمي فيما خصه جهدي؟

النخب السودانية
ومواطن البوار (أم كبك)

يجب أن يكف السودانيون عن محاولتهم للتمييز بين العسكريين والمدنيين في حكومة (قحط)، فالتمييز يجب أن يكون بين الثوريين من السودانيين، وبين المتواطئين الذين أوكلت لهم مهام معينة من جهات مختلفة ومتعددة لن يألو جهداً في أدائها، حتى لو اقتضى ذلك التنكب على مبادئهم المزعومة. إذا ما استعمت الى وزير الثقافة والأعلام، الأستاذ/فيصل محمد صالح، يرغي ويزبّـد ويتكلم بكلتا شدقيه منافحاً عن حكومة الهوان هذه، أدركت حجم المؤامرة وإذا شئت المأساة. فلن يتقدم واحد من القوميين العرب والبعثيين والشيوعيين باستقالته، معترضاً على إجراءات التطبيع وقد اضاعوا عمر الشعب السوداني لهثاً وراء أيديولوجيات فارغة وشعارات بائسة جعلت السودان - هذه البلدة الطيب أهلها - مرتعاً للمجرمين ومأوى للمنحرفين - المتأسلمين منهم والملحدين - يُصَفَّون فيه حسابتهم فيما بينهم ومع الآخر: كم من سفير أمريكي قتل في الخرطوم وكم من أوروبي سفك دمه دون اعتبار لحرمة أو إقرارٍ بعهد؟. لا غرو، فقد تسببت هذه الحماقات وغيرها في فصل الجنوب، وحرق كافة نواحي الريف السوداني وتحمل بقية أفراد الشعب السوداني المسغبة والمعاناة من جراء الحصار الاقتصادي والسياسي.

يجب أن نعي أن النخب المركزية التي احتكرت صنع القرار في السودان في الست عقود الماضية لا تملك قرارها، وكثيراً ما تنتظر أوامراً تأتيها من رؤسائها في العواصم المشرقية أو المغربية. وها هم ينتقلون من التطرف إلي الانتهازية، ظناً منهم أنها براغمتية، بعد أن حاصرهم الجند كما الوعي الجماهيري. علماً بأن الخيار لم يعد خياراً بين شعارين: ممانعة وتطبيع، انمّا الإشكال في الممانعة غير الموضوعية والتطبيع غير المبدئي؛ تركيا تتعامل مع إسرائيل لكنها تساند القضية الفلسطينية، إيران تعارض إسرائيل بيد ان تصرفاتها كافة تدعم الكيان الصهيوني. وكلاهما يفعل ذلك انطلاقا من مصالحه وليس حباً في سواد عيون المستضعفين. الكل ينطلق من مرتكزات مشروعه السيادي الوطني ولا ينفعل مطلقاً مع تكهنات الأخرين وأشواقهم. من أي المرتكزات انطلقت قيادتنا الحالية؟.

لقد أسدى ترمب للإنسانية ولشعوبنا منطقتنا خاصة خدمة كبيرة، اذ أزاح الأقنعة وأرانا عمالة "القيادات الوطنية" جليةً دونما غبش. الأخطر، أنه أظهر بلادتهم وحرصهم على البقاء في سدة الحكم مهما بلغت الكلفة. بعيداً عن المانوية (ثنائية الشر والخير) والسفسطائية، ما الذي يمكن أن تجنيه النخب المركزية من هذه الخطوة غير المسبوقة، على الأقل في بلادنا المنكوبة؟ انطلق من فرضية معينة في تحليلي هذا وهو أن "قحت هي إحدى أدوات الدولة العميقة، ووسيلتها لتمييع القضايا، إذا لم نقل تصفية مبادئ الثورة وشعاراتها، وأنها كاذبة ومتماهية مع العسكر في كل خطواتهم." إذا لم تتفق معي أيها القارئ الوقور، على الأقل في هذه الفرضية، فلا داعي لتكملة المقال. وهي إذ تواجه انحسارا في شعبيتها ورفضاً لتوجهاتها، أعني تخبطها، وانكشافاً لمخططاتها، فإن (قحطا) تسعى لإحداث اختراق في المجال الاقتصادي عله يعينها على الفكاك من ورطتها السياسية (أو العكس فالاختراق في المجال السياسي قد يعينها على الفكاك من الورطة الاقتصادية). إن ورطة قحط هي ورطة أخلاقية في المقام الأول، تتمثل في محاولتها لاسترضاء الثوار، فيما تسعى لتنكب درب الثورة باستقبالها دهاقنة الكيزان وتباطئها في تعقب قادتهم الميدانيين. ما الذي يغري قحط (والتي تمثل أحط مراحل الدولة المركزية وإذا شئت العنصرية) بشعب مثل شعب السودان ظهرت بسالته ونباهته للعيان؟ لا شيء غير جهلها وغرورها. الأدهى إحساسها وشعورها بحقها القدسي لتسيير دفة الحكم نحو هاوية قد صرنا على حافتها.

إن شعباً رفض التبعية ودفع دمه ثمناً للتحرر من الوصاية الدينية والسياسية لن يقبلها للآخرين. كم مرة رفضت إسرائيل فرصة للاندماج الحيوي في محيطها المحلي، مخالفة بذلك رؤية آبائها المؤسسين الذين أرادوا لها – على الأقل من الناحية النظرية – ان تندمج ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً مع شعوب المنطقة، لكنها رفضت بكل صلف كل الصيغ وآثرت حيل الاستعلاء؟ بعد ستين عاماً لا توجد للكيان الصهيوني أي علاقة عضوية بمحيطه، ما الذي يجعلنا نتعلق بتلابيبه؟ ما الذي قدمه للأفارقة غير الدعم الاستخباراتي الذي استخدموه لقمع الحركات التحررية؟ ما الذي قدموه لدولة جنوب السودان بعد أن استنفدوا كل الحيل لفصلها؟ هل اعتذرت الموساد أو قدمت مجرد توضيح لدرء تهمة التواطؤ في اغتيال قرنق؟ ما الذي يجعل إسرائيل والتي يدعي مثقفوها أنها تمثل "واحة الديمقراطية" في المنطقة العربية، تسعى دوما للحيلولة بين الشعوب الأفريقية وتلبية أشواقها في الحرية والعيش الكريم؟ لماذا يدعم بيبي (نِتِن ياهو) من أتهمهم بالأمس بارتكاب الإبادات الجماعية، وقد وظف اللوبي الصهيوني منصة (إنقاذ دارفور)

زهاء العقد لتصعيد اللهجة العدائية ولتوظيف ثنائية زرقة – عرب للتدليل على وحشية العرب – في هذه الحالة "الجانجويد"؟ ألم يكن من الأجدى إلغاء تلك التهم أو التحقق من صحتها قبل الشروع في خطوة التطبيع الجريئة تلك؟ هل كان الضحية (في هذه الحالة الزرقة الذين آوتهم إسرائيل بعد أن كادت النخب الإسلاموية) أولى بالهدية أم الجاني (النخب المركزية المتمترسة في مربع العنصرية الأول)؟ لماذا تسعى إسرائيل (أو نِتِن ياهو) لتحقيق انتصارات في ساحات بعيدة عبر البحار؟ لماذا لا يكون توافقها مع الشعب الفلسطيني وسيلتها لعقد الصلح مع العالم ومع الإنسانية كافة؟ لماذا لا تقتل هتلر – ذاك الشخص الكائن والقابع – بداخلها وفي نفسيتها المبتورة؟ لماذا تصر هذه القبيلة الموتورة على تكرار مأساتها بصورة مقلوبة وجر الإنسانية إلى شقاء ربما تحدثه الحرب العالمية الثالثة؟

لعل الأجوبة تكون موفورة في ذهن القارئ فلا داعي للخوض في هذه المتاهة إلا بالقدر الذي يعيننا على فهم البلاهة، بلاهة جماعتنا؟ فالسودان هذا البلد العتيق صاحب الحضارة العريقة تلك لم يطور إستراتيجية ذاتية تعينه على الانطلاق مستعيناً بقدراته الفكرية والروحية، وقد اكتفى قادته المكلفون المرتشون على تلقي التعليمات من قادة الخليج، الذين يوجهونه تارة لتهريب سلاح لحماس واذا ما انقلبت الموازين يوجهونه للارتماء في أحضان كيان إمبريالي وعنصري يستمد قادته قوتهم من ضعف الآخرين وخورهم وجبنهم. الأوربيون يرفضون صفقة القرن لأنهم يرونها مجحفة ومذلة ومهينة، بل إنها لا تحقق سلاماً وقد تؤجج حرباً، فما بال العربان (الأفريكان) يرضون بالدنية؟ هم لا ينطلقون من منطق أخلاقي قدر ما ينطلقون من منطلق سياسي؟

تُفَضِل النخب المركزية - صاحبة السجل التاريخي في العمالة للأجنبي- الاستعانة بالآخر الدخيل على التعويل على المكون الأصيل، لأنها لا تعرفه أو لا تود مجرد الاعتراف به وتقنين حقوقه التي تفنن أسلافها في سلبه. لم يعد لقحطٍ درب تسلكه إلى قلب الريف السوداني، وقد طُرِّد أحد أهم وكلائها المعتمدين شر طردة من دارفور، كما لم يعد لديها درب تسلكه مع الشباب (الواقف قنا) بعد أن ثبت تواطؤها مع العسكر الذين تفننوا في قتل إخوانهم واغتصاب أخواتهم، في جريمة فض الاعتصام التي لن يجرؤ نبيل أديب على الكشف عن خباياها. لن يكتفي المواطن بالحكم على حكومة قحط بعدم الكفاءة المهنية، وقد ظهر هذا جلياً في أداء وزرائها – الذين إذا تكلموا لم يفصحوا عن رؤية إستراتيجية ولم يبرزوا مؤشرات قياسية، إنما تعللوا بضعف القدرات المالية –

ولكنه سيتهمها ويعاقبها على عمالتها وخيانتها، وإن تدثر قائدها وحادي ركبها باللباقة والتهذيب، فهاتان الصفتان وظفتا حتى الآن لتمرير أجندة الكيزان إذ لم يُجد الصلف والتكبر والهيجان. كيف ستوطن قحط ولاتها وقد رفض الشعب متمثلاً في الريف الغربي كبير قضاتها ومستشاريها؟ أيُّ المعايير سيعتمدون، وأيُّ الأشخاص سيختارون للجهاز التشريعي، الذي يعد أفراد أعضائه بالمئات وهم قد عجزوا عن اختيار شخصين أكفاء، من جملة ثمانية عشر شخصاً عينتهم قحط في مجلس الوزراء؟

لا يفتقر الليغ السياسي القديم الي الكفاءة المهنية فقط، إنما يفتقر أيضا إلى الكرامة والكبرياء. وها هم يرتمون في أحضان الصهيونية علها تقيهم غضبة الجبار - الشعب المغوار. أيقنت النخبة فقدانها لبريقها السياسي والديني، وهي تستشعر خطر الزحف الاجتماعي والسياسي والعسكري القادم من الريف - الغربي خاصة، فكرت أول ما فكرت في الاستعانة بصلاح غوش (مدير جهاز الأمن الوطني سابقا) والمخابرات المصرية التي قَبِلت حميتي وزمرته على مضض، لأنها ترى قبائل الغرب امتداداً لجيش الخليفة عبدالله التعايشي. هنا حدث التقاطع الذي سيدخل السودان في أم كبك (صدام يعقبه فراغ أمني وعسكري)، ولن يعبأ بيبي (نِتن ياهو) حينها بالمآلات لأنه سيكون حينها مشغولا بشراب نخب الفوز في الانتخابات. لا يفتقر قادتنا إلي الدربة والدراية بمنهجيات وأساسيات التخطيط الإستراتيجي فقط، لكنهم أيضا لا يؤمنون بجدواها. وهذه هي أم الكوارث عند العرب (السودانيون نموذجاً)؛ أنهم ينشؤون مؤسسات فقط للتباهي والاحتفاء بمظهرها، حتماً ليس العمل بموجهاتها. ينطبق هذا على الأجهزة المدنية كما العسكرية.

أنجز الرئيس برهان خطوتين مهمتين يشكر عليهما، ولا يهم إن كان ذلك من بنات أفكاره أم من موجهات "أصحابه"، وهما كالآتي: الأولي، أظهر عدم كفاءة وعدم صدقية المكون المدني، بل وعدم قدرته على اتخاذ أي مبادأة - بغض النظر عن صحتها - من شأنها أن تخرج السودان من محنته. الثانية، اتخذ خطوة ستجعله في عداد الأبطال والقادة الأفذاذ إذا ما صدق حدسه وحسن قدره، أو لعلها تلغي دوره بالمرة وتخرجه من دائرة اتخاذ القرار إذا ما نكث (بيبي) عهده - وهذا دأبه - وانشغلت عنه الإدارة الأمريكية بشاغل الانتخابات، وهذا هو الأرجح. حينها، تعد تلك المحاولة أيضاً مكسباً لأنها ستلغي من أذهان الشعب السوداني وأذهان الشعوب العربية الأخرى - سيما تلك التي لم تحذ بعد حذو التفاهمات الثنائية - وهم التطبيع الذي يعتقده الكثيرون منقذاً،

وسيسعون وقتها لاتخاذ الخطوات اللازمة لترتيب البيت داخلياً، قبل الشروع في محاولة القفز من على الهواء على "برشوت" أثبتت الأيام والتجارب عطبه.

إن محاولة التطويق هذه، أي الاستعاضة عن التواصل مع الداخل بالتخابر مع الخارج، ستجعل من الصعب عقد التفاهمات اللازم إجراؤها بين أبناء الوطن الواحد، وها هي الحركات الثورية تتحصن بجوبا فيما كان الأجدى لها إقامة ندوات في أم بدة والحاج يوسف والسلمة والصالحة. فالوعي وحده كفيل بكشف المؤامرات المحلية والإقليمية، وتعبيد الطريق نحو الديمقراطية. بيد أن الانتقال من العمل العسكري إلى العمل السياسي المدني، يتطلب صدقية وجدية لا تتوفر لدى كثير من قادة الحركات "الصورية". أعجز ، وأنا أستاذ علوم سياسية، عن فهم موضوع المسارات، وأستغرب عجزنا عن مجرد الالتقاء والاكتفاء بطرح القضايا في مؤتمر دستوري يشارك فيه أصحاب المصلحة (العامة وليس الخاصة) كافة. في هذا الفضاء الذي تتلبده غيوم الجهل والعنصرية والعنجهية، قد تتخلى النخب – المركزية كما الريفية – عن رسالتها الفكرية وتسعى للالتفاف حول قادة المليشيات (يشمل ذلك "العمليات العسكرية" التي تم حلها بالأمس القريب)، وهؤلاء إنما يُجَيرون الحمية، والحماسة القتالية اذا ما استدعى الأمر، لصالح مشروع فردي سلطوي لا يتوخى منه تحقيق مصلحة للعباد ولا يرجى منه جلب خير للبلاد.

ختاماً، إن الصدق هو الطريق الأقصر إلي المقصد والشارع الأبهى المؤدي الي قلوب المواطنين، وكل شيء دونه بوار وهلاك. الصدق هو موطن الثبات الأغلى والأجدى لحد قول المولى (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم). لا تكون نصرة إلا إذا أنصف الحاكم رعيته، أمعن في شوراهم أداءً لحقهم، سعياً لرضاهم وتحقيقاً لوحدتهم.

أصدقوا الشعب يصدقكم، وأعينوه في محنته يجركم، وكونوا على قدر بسالته يزنكم، وإلا فثورة تجليكم عن مواضعكم، ومحنة يكون فيها الحليم حيرانا. نصحتهم بقتل الأعور، قالوا لي: يا أبا النعمان اتق الله. قلت لهم: قلت ما قلت عملاً بوصية رسول الله. والآن سيموت خلق كثير جراء التهاون مع المسيح الدجال!.

شِعَبْ الفضيلة الثَلاثة

لقد تخلينا عن مسؤوليتنا كشعب، وعن حقنا في تمحيص سيرة من يمثلنا، وتحديد الآلية وتبيان أطر المحاسبية لتلك الجهة. فكانت النتيجة انتداب أشخاص وفق معايير اتسمت بالعمومية إذا لم نقل النجومية، افتقار المجلسين (السيادي ومجلس الوزراء) إلى أسس للتنسيق بين أفرادهما من الناحية الرؤيوية وليس فقط التفعيلية، انعدام الآلية للتواصل مع الجهة (في هذه الحالة قحت) المنوط بها ترشيح الأفراد الأكفاء ومساءلتها حال الإخفاق.

إذن، فما الفوضى إذا لم نقل الاستبداد الذي اتسمنا به (أفرادا ومؤسسات)، إلا نتيجة طبيعية لمحاولة بعض الجهات احتكار المنصة الثورية مستنصرين، بل ومحرضين، القوات النظامية على رفقاء النضال بالأمس، لا لشيء إلا لأنهم يمتلكون رؤية مغايرة أو لأنهم يتهمونهم بالتواطؤ (كوز مندس) والسعي "لوأد" شعارات الثورة.

وقد تواترت الأدلة وكثرت حتى أن أحدهم لم يجرؤ حتى الآن للتصدي لرواية أبو الجعافر والتي تبادلها السودانيون بكثافة في وسائل التواصل الاجتماعي.

إن غياب المنهجية هو أحد أوجه التخبط الذي يتسبب في شخصنة القضايا ممّا يعيق إمكانية التواصل الحيوي بين أفراد المنظومة الحاكمة.

ولندلف مباشرة إلي البيان الذي نشرته قحت في شأن الموازنة مستبقة قرار وزير المالية. هذا تصرف مسؤول من حيث أنها أرادت تبرئة ساحتها، وغير مقبول من حيث أنه يعتبر تغولاً على سلطة الوزير.

سبق لي أن بيّنت أنه ليس من واجب قحت إبداء الرأي في الأمور - المهنية خاصة - نيابة عن الشعب، إنّما من محض مسؤوليتها اصطناع الآلية التي تجعل القرار يتسم بالعلمية والموضوعية، كأن تحدد قحت مثلا منصة للسياسات الاقتصادية والتنموية، يمكن أن يُنتدب لها أناس مقتدرون، أصحاب خبرة، مؤهلون وليسوا بالضرورة موالين للمنظومة إياها، من داخل البلاد وخارجها. هؤلاء مهمتهم فقط المشورة وإبداء الرأي للوزير، حتما ليس إلزامه بخط معين. حتى ذلك لا يكفي، لأن

من واجبنا تكثيف وتفعيل سبل التداول لهذه الرؤى أو تلك مع المواطنين وكافة الحادبين.

إن من يطلع على كتابة أي شخص يعرف بالضبط توجهاته ومنطلقاته في التفكير، فكيف تدّعي قحت بأنها مذهولة (أو مخلوعة) من توجهات وزير المالية وهو من القلائل في هذه الوزارة الذين لديهم أدبيات منشورة. أمّا من لم تمكنه ثلاثة أو أربعة أو خمسة عقود من كتابة أي شيء، فقد كان من واجب "القحاتة" ومن واجب الشعب التعرف على مدرسته الفكرية من خلال اللقاءات الجماهيرية والمهنية. إذ لا يمكن لأي شعب مسؤول وواعي أن يترك مجالاً للصدفة في مثل هذا الظرف العصيب، كما لا يمكن للهيئة القابضة (قحت) أن تتخلى عن وزرائها لمجرد الاختلاف معهم في وجهة النظر أو تحسباً لغضبة الشارع الذي لا يأبه للإنجازات قدر اهتمامه بالتوجهات.

ليس الإشكال في رفع الدعم فهذا أمر حتمي ولازم، إنّما في غياب الرؤية السياسية والاقتصادية الشاملة التي تجعل الشعب يتحمل استنظارا للأمل، ولا تجعله يئن تحت وطأة الفقر ترويحاً عن مأزق النخبة الحاكمة (أي الخروج من الورطة الحالية!).

إن الضبابية الأخلاقية هي أخطر ما يفل في عضد الدولة، ولذا فمن واجب وزير المالية العالم الجليل دكتور إبراهيم البدوي، إصدار بيان عاجل يوضح فيه الملابسات ويكشف فيه الحقائق.

إن ابتذال بعض السياسيين لأنفسهم، وتملقهم شبه اليومي للعسكر أو محاولة توريطهم، والأقبح تملقهم بالنهار ومحاولة توريطهم بالليل - فذاك هو النفاق - يُعَقِّد من تفاصيل المشهد السياسي ويجعل من الصعب إيجاد مخرج لهذا المأزق (كيفية الخروج من عنق الزجاجة) الذي بات واضحاً للعيان.

أمّا اعتماد قحت سبل المراوغة مع الشعب، فهذا امر مذموم، بل هو خيانة لشعب ائتمنها على إرثه وحاضره ومستقبله. لقد كانت احتفالية الأربعاء الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ احتفالية خالية من الروح رغم صدق المنشدين وبراعة الشعراء والحاشدين.

أولاً، لأنها لم تجب عن الأسئلة العالقة، وهي من باب التدليل وليس الحصر كالآتي: إلى متى ستتبع قحت سبل المداراة مع العسكر؟ لماذا لا توجد حيلة للتعامل معهم غير الوثيقة وقد استبانت علل الأخيرة وآفاتها؟ ما هو ثمن اعتمادنا على الخليج، وما قيمة ما

نستلمه مقابل ما نفقده من فرص للوفاق الوطني والتنمية المستدامة؟ لماذا تستخدم بعض الوزارات "سلك براني" كأن تستعين وزارة عدلية بمحامين وقضاة معاشيين متجاوزة نظم الخدمة المدنية؟ حتى متى ستعتمد قحت في تبيان جمالها على وصف قبح ضرتها (الكيزان)؟ هل لديهم رؤية مغايرة للتمكين أو حيل غير الإحلال والإبدال الذي اتبعته العصابة ثلاثة عقود؟ أليس التنافسية من سمات المدنية والديمقراطية، فعلام الإقصاء للثوار الأحرار؟ هل تستشعر قحت خطورة الإقصاء للجبهة الثورية كمكون أساسي من مكوناتها؟ هل يعتبر تعيين ولاة سياسيين (بمعنى أكثر دقة مواطنين عاطلين وغير منتجين) محاولة أخيرة لكسر وحدة صف الريف السوداني، الذي رفض أول ما رفض هيمنة الليغ السياسي القديم؟ أليس من الأجدى تعيين ولاة حسب تأهيلهم المهني والإداري عوض عن السياسي والقبلي؟ حتى متى سيهيمن الرويبضة على مقدرات وثروات هذا البلد العتيق؟

ثانياً، الاحتفال كان من دون روح، لأن القائمين على الأمر هنّأوا الشعب بعد اثنتي عشر ليلة (أو نقصت ستة) من تاريخ ميلاده المجيدة في ١٣ ديسمبر أو ١٩ وما فرقت. فهل يا ترى كان ذاك سهواً أم إنهم تعمّدوا خلق فضاء متحكم فيه كي يجنبوا (المنقذ) حمدوك التواصل المباشر والحيوي مع الجماهير؟

كان النميري رحمه الله وجعل الجنة مثواه، ألدغ اللسان ومحدود الأفق ومتهورا، لكن كل ذلك لم يمنعه من مخاطبة الجماهير والالتحام معها في كل فترة وحين. ذلك أنه كان قائداً حقيقياً رفض وصاية ذات المجموعة التي تحاول اليوم التحكم في الرئيس الحالي (مع الفارق بين الاثنين في الشعبية والأهلية)، كما إنه كان لديه إحساس بالتميز اذا لم نقل النبوغ كشخص منتمي إلى مؤسسة وطنية عريقة كالجيش السوداني وكفرد منحدر من أصل نوبي عظيم.

هل تُكتسب هذه الخصال أم إنها تتدفق مع الحامض النووي؟ لا أدري.

لقد تعمّدت قحت حماية "المنقذ" حمدوك من مجرد النّدية، باختيارها أناس بمؤهلات متواضعة، الأدهى اصطفائها لأناس يسهل التحكم فيهم وإملاء الرأي عليهم. لا غرو أنها قد نجحت، لكنها بفعلتها هذه قد حرمت البلاد - مثل ما فعلت الإنقاذ - من منبع للعبقرية والأصالة والوطنية. فالله بِعَدله لم يحرم جهة من التحلي ببديع خصاله. وأداء الوزراء الحاليين بات واضحا للعيان لا يحتاج للفحص.

ختاماً، اذا كانت النرجسية والإفك والفهلوة تمثل أرجل شِعبة المنكر الثلاث في فترة الإنقاذ، فإن التجرد والصدق والاستقامة بمعناها الهندسي (أقصر الطرق بين النقطتين) تمثل الأرجل الثلاث لشِعبة الخير التي نرجوها للفترة القادمة.

أصدقوا هذا الشعب أيها الساسة تنالوا بركة خدمته، وتتعرفوا على عظيم مكنونه فقديما قيل: "عدل يوم يعدل عبادة ستين عاما".

مِحْنَة شعب: ما بين جوبا وأبا!

نحن اللاتينيين تنقصنا الملامح الحادة والغموض المرئي. الشكل والشهوانية" (لوركا الشاعر)

في محاولة لتوصيف الراهن السوداني، وجدت نفسي مضطراً للبحث وراء الستار السياسي، فالمشكلة لم تعد مشكلة سياسية فقط، إنما هي أيضا مشكلة أنطولوجية تتجلي في إهمال الحكومة الحالية لبعديّ الوجود، الزمان والمكان:

مكانياً، تنحسر اهتمامات هذه الحكومة في الخرطوم، وهي بعد لم تطور إستراتيجية للتواصل مع السودانيين في بقاع السودان المختلفة. وقد يذهب أعضاؤها لزيارة بعض الإقاليم حال وجود توتر سياسي، أمني أو إداري.

زمانياً، الحكومة تنظر إلي الوراء وتسعى لاكتساب شرعيتها السياسية من إبداء كرهها للكيزان وإظهار حرصها علي استئصالهم، فهي إذن منشغلة بالماضي ومهملة مهمة استحداث رؤي تخاطب المستقبل، وتطوير إستراتيجية تعمد إلي إدماج الشباب في خطوات التخطيط الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمؤسسي.

يُعَرَّفُ الكيزان بأنهم الإنقاذيون المفسدون، بيد أن اليسار استهدف الإسلاميين في محاولته لتصفيف وإضاعة للوقت. تُحْجَزُ أملاك رجاء خليفة، فيما يطلق سراح مأمون حميدة. الأولى إسلامية تعاملت مع الإنقاذ من منطلقاتها الفكرية، والآخر كوز تعامل مع البشير وعصبته من منطلق مصالحه الشخصية. بهذا المنطق سيتم إعفاء كل النفعيين – والذين أتوا من كل حدب ينهلون من معين الإنقاذ الموبوء – وسيعمد اليساريون على تتبع العقائديين لتصفية حساباتهم الشخصية. ليس لدينا مشكلة مع الإسلاميين الشرفاء الوطنيين الملتزمين بالخيار الوطني الديمقراطي، مشكلتنا مع الانتهازيين والمنافقين.

لقد أرهق التدافع غير السوي بين الإسلاميين والشيوعيين السودان وأهله، فلا يمكن لبلد أن ينتقل من أقصى اليسار (1970) إلى أقصى اليمين (1990) في أقل من ثلاث عقود، دون أن يكون لهذا التأرجح على أثر سلبي على مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية. ولينظر

أهل السودان في شكل الإصلاح الذي يلزم مؤسساتهم، كي يزدهر الوسط الأيديولوجي والجغرافي فيقطع الطريق على الطامحين غير المؤهلين من ذات اليمين ومن ذات اليسار.

إن إهمال هذين البعدين (الزماني والمكاني) يجعل الحكومة في حالة الغياب أو اللاوجود. ما يجعلها عاجزة تماماً عن تطوير إستراتيجية، أمنيةً كانت، سياسية أو اقتصادية، وغير قادرة علي استصدار موجهات إدارية صارمة. عليه فالمشهد السياسي يتسم بالآتي:

1. نشهد تغذية للأجندة الذاتية علي حساب المصلحة الوطنية. فوزراء حزب الأمة يسكنون عضويتهم في الوظائف الحكومية دوني أدني اعتبار للمعايير الوظيفية، بل منتهي الاستهتار بالضوابط الإدارية. تنسحب التهمة علي الشيوعيين، البعثيين والخرطوميين (صينية أوزون) ونواحيها. علماً بأن الشباب عندما هتف بالمدنية، لم يكن يعني إعلان الضدية للعسكر، إنما كان يعني ازدهار القيمة الحضارية المتمثلة في الشفافية، المحاسبية والتبادلية.

2. نشهد تهافتاً من قبل الحكومة علي المنصات الإقليمية والدولية دونما أدني محاولة لتحديد الأولويات الوطنية. إن التواصل مع المجتمع الدولي أمر حيوي وضروري، لكنه لا يكون مجدياً، بل قد يكون مضراً، إذا أصبحت الدولة مجرد متلقٍ لقائمة من المهام واجب إتباعها.

3. نشهد استقطابا حاداً بين قطبي السلطة، العسكريين والمدنيين، ومحاولة كل مجموعة لاستمالة أعضاء من المجموعة الأخرى، عوضاً عن الاحتكام للوثيقة الدستورية باعتبارها المرجعية الثورية علي ما فيها من علل.

أدرجت هذه النقاط الثلاث ليقيني أن قياس التقدم المحرز نحو أهداف الثورة التي أعلنها الشباب (حرية، سلام وعدالة) يجب أن ينطلق من واقع تقييمنا للموقف الحالي: أين نحن ونحو أي جهة نود أن ننطلق؟

الحرية التي نمارسها اليوم هي حرية سلبية، يمارسها بعض "الثورجية" لتقويض الجهود الرامية لخلق سودان جديد خالٍ من أمراض العصبية والعنصرية، ومتحرر نسبياً من محددات الفكر الاستعماري، الذي اعتمد الاقتصاد الريفي وسيلة لاستتباع الريف السوداني. وهي إذ تفعل ذلك فإنها تخشى من ضياع نفوذها، في ظل نظام تعددي

ديمقراطي ينال فيه المرء قيمته قدر إسهامه، ويحتل خانته وفق موافقة ورضاء الأغلبية.

الحرية الإيجابية التي كان يمكن أن يمارسها الشباب، وحريٌّ بهم أن يفعلوا ذلك ملتزمين بالفكر الديمقراطي الحر، غائبة تماماً وذلك لعدم توفر القنوات المناسبة لتوجيه هذه الطاقة المعنوية الهائلة. توقعت أن يُكَوَّن برلمانٌ من شباب الثورة، إذا تعذر تكوين الجهاز التشريعي في وقته، وأن تُعقد مؤتمرات تساعدهم علي بلورة أفكارهم، تأطيرها، وتطويرهم كي تقدم كمسودة للأجهزة التخطيطية. فإذا بي أفاجأ بأن الشباب قد أُستبعد حسياً، بإقصاء النابهين منهم والشجعان الذين تصدوا لقيادة الثورة، في وقت كانت فيه قيادات العمل السياسي الحالي تعد لتنفيذ خطة الهبوط الناعم التي اعتمدت الرئيس مرشحاً لانتخابات (2020)، كما استبعد الشباب معنوياً إذ رُكِلَت أجندته علي جنب.

لا غرو، أن الشباب قد طفق يبحث عن البديل، وهو بعد مازال عازماً علي تحقيق ثورته وبالسبل المدنية ذاتها.

أما بخصوص السلام، فالحكومة حسب تقدير د. محمد جلال هاشم، جاهلة وغير راغبة في تحقيق السلام (ندوة أقامها مركز Justice Africa). جهلها تبدي في عدم معرفتها بأسس التفاوض، إذ أصرت علي إلزام الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، بمسمياتها وأصرت علي عدم إيراد كلمة علمانية، وتحفظت علي عدم ذكر مصطلح "تقرير المصير"، علماً بأن أطراف التفاوض قد تجاوزت مرحلة ترتيب الملفات (السياسي فالإنساني ثم الأمني)، ولم تعد بعد في مرحلة "إعلان المبادئ" الذي يعطي كل طرف حق تسمية بند التفاوض الخاص به، وتحديد الموجه الذي سيحكم التفاوض حول هذا البند. الأمر الذي ألجأ الحركة الشعبية لموقف تفاوضي صارم، وحدد آلية لا يمكن الحياد عنها: العلمانية مقابل تقرير المصير.

وأنا أستغرب، هل من حرص الحكومة – شقها العسكري خاصة – علي الإسلام أنها لا تريد أن ترجع إلي دستور 1974م، أم أنها تريد أن ترث الحاضنة الاجتماعية للإنقاذ وذلك باستخدامها العاطفة الدينية وإعادة توظيفها لمشروع سياسي نهبوي (من نهب) جديد؟ أعتقد الأخيرة. وها هو حمدوك يشرعن لهم سرقتهم ونهبهم للبلاد تحت غطاءٍ "فاخر" و"مديد". أي هوان هذا وأي انبطاح؟ لم يتغول الطاقم السيادي على سلطات الجاهز التنفيذي، بل أسند حمدوك رئاسة "الآلية العليا لإدارة الأزمة الاقتصادية السودانية" طواعية لأحد أعضاء المجلس السيادي؟ كيف يحدث هذا في بلد فيه من فيه من العلماء

الأجلاء ونخبة الخبراء؟ بل كيف يحدث هذا في ظل ثورة ضحى أبناؤها وبناتها بحياتهم في سبيل مجتمع علمي وديمقراطي؟

لا أعتقد أنه يلزمنا التدليل بعد هذا على خيانة (قحط)، خناعتها، غدرها وجبنها، بعد أن استبانت بلادتها وعدم كفاءتها الأخلاقية والفكرية. وما حمدوك وشلته إلا تجسيد لهذه السمات السالبة. لعل صراحتي هذه تزعج النخب المكابرة كافة، إذ تضعهم في مواجهة مع أنفسهم التي اعتادت الخور، التلكؤ المعنوي، الارتداد النفسي والكسل الجسدي والذهني. أعجب من متعلمين ومثقفين يدغدغون مشاعرهم بغنائيات أيمن ماو، يكتفون بتلقف القوالات عبر الواتساب، ولا يكلفون أنفسهم مشقة الاطلاع على كتاب عن الشأن السوداني (سد النهضة، دارفور، حقوق المرأة، الدستور، التعليم، إلى آخره).

هذه هي قمة عدم المسؤولية واللامبالاة التي جعلتنا تحت رحمة الغوغاء. تعريف الداء هو أول موطن الدواء، أو كما يقول الزملاء الأطباء. نحن أمة غير مسؤولة والأمم غير المسؤولة تتحمل تبعة إتباعها للعاطفة واتخاذها قرارت غير مبنية وغير مستندة على أسس موضوعية. أولاها وأخراها: عبارة شكراً حمدوك!

وأضح أن للحركة الشعبية طاقم محترم ومستوعب لدينامية الحراك السياسي، ومآلات الاستمرار في احتكار جهة بعينها لإمكانية التلاعب برأس المال الرمزي. فلم تنشب الحروب ولم تبرر الإبادة لشعوب الهامش، إلاَّ بهذه الحيل التي تعطي فئة دون غيرها حق التوظيف لمقومات الثقافة، وإعادة ترتيبها بغرض خلق هرمية اجتماعية تعطي أحقية سياسية للآلهة وأبنائها. لا غرو، أننا سمعنا نعيقاً لأحدهم من الجزيرة أبا، يندد فيه أحدهم بالعلمانية ويرفض مطلب تقرير المصير. علماً بأن عدم الإقرار بتعدد المرجعيات الثقافية، بل وتساويها في الأحقية، في حال إدراجها في دورة تصميم السياسات، يحيل الفئات المستضعفة إلي مواطنين من الدرجة الثانية.

بمثل هذه الدعاوى ضاعت معالم الحنيفية وتهددت أركان الوطن. يتباكى هذا الدَّعِي على الأنصارية ويحذر من الانقضاض على الشريعة الإسلامية، وهو لم يبن للأنصار "مزيرة" ولم يشد مئزرة للحق طيلة حياته (صدق النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال: "خير الناس من إذا طال عمره حسن عمله، وشر الناس من إذا طال عمره ساء عمله")، ويرثي الوطن وهو ما زال يستنفزفه ويتواطأ مع آخرين - محليين وإقليمين

– على سرقة موارده. يبدو أن وزر الإنقاذ لم يكن السرقة، إنما عدم مشاركتها الكافية للسُراق!

لا أشك مطلقاً في أن مهندس المهزلة الأخيرة والتي سميت "بالآلية العليا لإدارة الأزمة الاقتصادية السودانية" هو السيد الصادق المهدي. فما فتأ يبحث عن حيلة يسترضي بها حميدتي، ويستعطف بها "كفيله" حتى وجدها. أولاً، عندما استخدم نفوذه الطائفي وأبرم صفقة "الفاخر" بين وزير المالية إبراهيم البدوي و"السادة الجوكية" في دار حزب الأمة. ثانياً، عندما أوهم الحكومة بأن العسكر يمكن أن يكونوا بمثابة طوق نجاة في مثل هذه الظروف الحرجة، فكان أن تم تكوين لجنة من السياسيين ليس من بينهم اقتصادي وتكنوقراط محترف غير الدكتور إبراهيم البدوي، وأسند الأمر كعادته إلى غير أهله.

حريّ كان برجل في سنه وخبرته، أن ينصح الدكتور إبراهيم البدوي بالنأي عن الشبهات استبراءً لعرضه وصيانة لوطنه من الدنس، لكنه الغرور والتشوف لكل مأمول. كما كان محريّاً فيه أن يحث حمدوك وحكومته الاستمساك بمبدأ المدنية، التي تتطلب الشفافية والمحاسبية والسعي لفك كافة ارتباطات المؤسسات العسكرية والأمنية بالعمل الاستثماري التجاري، ورد كل الأصول لوزارة المالية. في حال تمنعهم، يلزم الاحتكام للشعب وتمليكه الحقائق، عوضاً عن الاستمرار في تقديم التنازلات بحجة حماية البلاد من الانزلاق نحو الفوضى. فاستمرار الحكومة في هذا المنوال فيه انتقاص لكرامة الشعب وتنكب على مبادئ ثورته، وما يحدث الآن يعتبر خيانة بكل المعايير المهنية والأخلاقية. الأخطر، إنه لن يحل الإشكال الاقتصادي وستزدار الأمور سوءاً يوماً بعد يوم، حتى تقع الفوضى الحقيقية وتحدث الحرب الأهلية لا سمح الله.

سعت القيادات الأولي من الريف السوداني، أمثال أحمد إبراهيم دريج ويوسف كوة والبابا فيليب غبوش، إلى تصحيح هذا الوضع من خلال المطالبات السياسية وتقديم المرافعات الأخلاقية، لكن كل ذلك لم يجد، مما ألجأ القيادات التي ورثت هذا الإرث السياسي التليد إلي المدافعة السياسة والعسكرية. عوضاً عن توظيف المال لتقويم الأوضاع المعوجة، انتهزت النخب المركزية هذه فرصة لتدمير الريف السوداني تدميراً شاملاً. ولسان حالها يقول: أهون علينا تدميركم علي إنصافكم – الذي قد يزحزحنا عن افضليتنا ويحرمنا من تميزنا الموروث غير المستحق!

نتيجة هذا الصلف أننا فقدنا الجنوب، وإذا لم نحذر فنحن في طريقنا لفقدان جبال

النوبة ودارفور. ولعل ذلك ما تريده أو تفضله النخب المركزية التي تنتظر هذه السانحة للالتحاق بمصر بعد أن تكون قد تخلصت من الريف الغربي كعبء معنوي ثقيل.

وإذا رفضنا هذه الفرضية، فما وسيلة العسكر لردع "الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع شمال" وقد أعيتهم حيل الخداع، واستحالت عليهم فرص الاستقطاب أو الاختراق. نجحت هذه الحيل مع بعض الجبهات التي استحدثت لها مسارات في مسعىً لخلق نفوذ مواز للنفوذ الطائفي أو رافد من روافدها، مثلما كان يفعل بعض المزارعين الذين يفدون لمشروع الجزيرة، فيشتقون أبو ستة من أبو عشرين وهم لا يدرون بيباس الترعة الرئيسة قبل الفرعية.

معلوم أن العسكر يستمدون شرعيتهم من الحرب ولكن هل تراهم يجترئون علي منازلة الحركة الشعبية وهي تفرض سيطرتها علي 1400 كلم من جملة 2400 كلم هي جملة حدود السودان مع جنوبه.

بعد أن المحنا لبعض الإشارات في شأني الحربة والسلام، فإنه يلزمنا أن نتحدث عن موضوع العدالة:

بانتهاجها أساليب الخداع، فإن الحكومة متمثلة في المجلس السيادي الذي يُسَيره العسكر، تفقد ما بقي من صدقية ومشروعية أخلاقية – الأمر الذي ينعكس سلباً علي مسيرة التحول الديمقراطي ويعيق أمكانية سلام مستدام.

ما الذي يُلجئ الحكومة إلى أن تعلن وصولها لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي تعلم أنها إنما أبرمت اتفاقاً مع جهة ذات تمثيل أثيري، وليس لها تواجد علي الأرض. لا تخشى القيادة الثورية علي شيء، مثل خشيتها على تآكل رصيدها الأخلاقي. ولذا فلا أخال مجموعة الحلو تقع فيما وقعت فيه المجموعات الدارفورية، والتي أصبحت عبارة عن حركات صورية تتقاسم الود إذا لم نقل الفراش مع عشاق عديدين. هل يريد هؤلاء عمل إصلاحات هيكلية وبنيوية للاقتصاد السوداني، أم يريدون فقط تقاسم السلطة مع العصابة الخرطومية، التي سطت علي السلطة متسلقة علي ظهر الثوار وسرعان ما تنكرت لمبادئهم؟

إن العقل المركزي سيتعامل معهم بنفس النهج الذي اتبعته جماعة المؤتمر الوطني، فما هي حيلتهم لقلب الطاولة؟ لماذا لا يتحالفون مع كافة القوي الرافضة لمشروع

الهبوط الناعم، والعازمة علي تصحيح مسار الثوار والتخلص من هؤلاء الانتهازيين؟ ما الذي تحتاجه هذه الحركات للتحول من العمل العسكري إلي العمل السياسي المدني؟ أخشى أن يكونوا قد عقدوا آمالهم على جهات يشاركونها العاطفة وتقاسمهم – أي لا تشاركهم – الانتماء الثقافي والوجداني أو حتى المصلحة السياسية والاقتصادية. يقولون إن الأمريكي الأسود إذا اغتني صار لونه رماديا، ممّا يسهل عليه التفكير بكيفية في شأن مصالحه الاقتصادية، والتعبير بأخرى في شأن نشاطه الاجتماعي. كذلك "الغرباوى!"

تحتاج معارضة الحكومة الحالية إلي فكر يعلي من مصلحة الوطن، علي حساب أي مصلحة حزبية أو شخصية: يحتاج السودانيون- معارضةً وحكومةً- لتفعيل الإرث السوداني التليد في عقد المصالحات أكثر من حاجتهم للاستعانة بالبند السادس- بند التفاوض الداخلي. هل سينجح البند السادس فيما أخفق فيه البند السابع – بند التدخل العسكري؟ مالكم كيف تحكمون؟

تحتاج القيادة إلي جسارة وفكارة (هي أخت البصارة) أكثر من حاجتها للابتسامة العابرة، التي يصرفها مسؤول الحكومة الأول بمناسبة ومن غير مناسبة. وهذه صفات لا تتوفر لموظفين أممين لم يعتادوا التفكير خارج الصندوق، بل ألِفوا الامتثال لموجهات من قد يحرمهم فرصة المعاش المريح، إذا ما خالفوا أمره أو سلكوا مسلكاً غير مسلكه!

أعجب كيف قبل رئيس الوزراء حمدوك عقد تسوية شامله وكاملة خارج المحكمة مع أهالي ضحايا السفينة كول، والإجراء الجنائي بعد لم يكتمل. أي منطق هذا؟ ألم يكن من الأجدى الانتظار حتي يكتمل الإجراء القضائي، وينظر الرئيس حينها في استكمال كافة الإجراءات، يشمل ذلك إجراء الاستئناف حتي الوصول إلي المحكمة الدستورية؟ لا سيما أن كل الأسباب الظرفية والسببية تشير إلي براءة السودان وعدم وجود منطق يُلزمه بتحمل تبعات جرائم لم تقم في أرضه، ولم يوافق عليها ممثلون رسميون لشعبه. الأرض كانت مختطفة، والشعب كان مقهوراً تسلطت عليه عصابة ذات صلات وثيقة وتاريخية بالمخابرات الأمريكية. لم تجرؤ أمريكا على مطالبة طالبان بتعويضات لأنها تعرف أي الرجال هم، كما تعرف أنهم أصحاب قضية ولهم مقدرة على البذل والتضحية.

لقد أعطت أمريكا نفسها حق مقاضاة الدول التي ربما رعت إرهابيين تسببوا في مقتل أمريكيين، لكنها أغفلت النظر في شأن رؤساء أمريكيين دمّروا دولاً، أو تعدوا عليها بإرسال صواريخ تسببت في تدمير منشآت مدنية، مثل مصنع الشفاء الذي دُمِّر

بحجة أنه ينتج غاز الأعصاب، وقد اعترفت إدارة بوش التي أعقبت حكم كلينتون، بأن ذلك كان خطأً فادحاً وتغولاً علي سيادة الأراضي السودانية. بل إنها ركزت في حملتها الانتخابية علي تحميل إدارة كلينتون وزر اعتداءات سبتمبر 2011م. إذ بينت أن حكومة الإنقاذ قد تبرعت بتسليم بن لادن، إلا أن إدارة كلينتون لم ترغب في تحمل التبعات. لماذا إذن يتحمل الشعب السوداني تبعات التهاون، إذا لم نقل التعاون بين الإسلاميين والمخابرات الأمريكية في شأن الحملات الإرهابية؟

بعد أن لمحنا لبعض السيناريوهات في شأن الحرية والسلام، فإنه يلزمنا أن نتعرض بشفافية لموضوع العدالة:

لا تعدو تصريحات المسؤولين السودانيين في شأن الجنائية، أكثر من كونها فرقعات إعلامية يهدف العسكريون منها إلي تهيئة المناخ السياسي لاستقبال الرئيس برهان في أمريكا، بمعني آخر إنهم يستخدمونها وسيلة فقط لفك الحصار الذي بات يطوقهم في كل منعطف. أمّا المدنيون، قبيلة قحط خاصة، فقد قبلوا هذه التصريحات علي مضض، لأنهم يعلمون أن هذا الإجراء القانوني قد بات هو الخطوة الأولى تجاه تطويقهم والعمل علي تفكيك دولتهم. فهم ليس لديهم قناعة بضرورة إنصاف المتضررين الدارفوريين، حتماً ليس بتسليم ذويهم من "الأشراف" أو "الهاشميين"!

حال انعدام الرؤية الفكرية، وفي غياب المشروع السيادي الوطني، فإننا سنستبدل العنصرية بعنصرية مضادة، وسنشهد انشطارات وانقسامات متتالية حال انتصار جهة علي أخري. على إنه يلزمنا عدم الانصياع لدعاوى الجاهلية، والتركيز قدر الإمكان على خلق مشتركات، تساعد على تطور منصات معدة لانطلاقة أفكار حيوية ذات أبعاد رؤيوية.

إن الحديث عن محاكمة مجرمي الإبادة في السودان أمر غير مقبول إجرائياً، عملياً أو أخلاقياً. فالأخلاق في هذه الحال، تُعد بمثابة الدينمو أو المحرك الفعلي، الذي من دونه ستبطل كل المحفزات وتنعدم كل الآليات. بموجب قرار مجلس الأمن (1593) إحالة ملف التحقيق في ملف دارفور إلي المحكمة الجنائية في مارس 2005م، فإن كل الإجراءات القانونية والقضائية التي باشرتها الأجهزة السودانية تعتبر لاغية كما ورد في مقالة الأستاذ عبدالعزيز سام.

إن المحكمة الجنائية تمارس اختصاصها التكميلي، في حال توفر الرغبة والأهلية لدي الدولة المعنية، وذلك قبل قرار الإحالة. أمّا بعد قرار الإحالة فالمحكمة تمارس اختصاصها الأصلي. بمعنى آخر، لم تعد السلطات السودانية تمتلك غير سلطة الضبط الإداري، أي الامتثال وتسليم المتهمين. فقرار الإحالة صدر بناء علي التحقق في رغبة وأهلية وقدرة الدولة السودانية على تتبع الجناة وإمكانية إصدار مذكرة توقيف بحق المجرمين. فالدولة التي اتخذت تدابير إداريةً وسياسية لتدمير دارفور، ما كان يمكن أن تتوفر لها الرغبة في تتبعٍ، غير المسوِّغات التي اتخذتها لتدبير مثل هذا الفعل الشنيع، كما إن الحصانات التي تمترس خلفها المسؤولون العسكريون والأمنيون حالت دون الوصول إليهم.

يجب أن لا نغفل أن القانون الجنائي السوداني (1991م)، لا يتضمن مواداً لمحاكمة مرتكبي التطهير العرقي والإبادة الجماعية. كما يجب أن نعترف بأن القضاء السوداني قد فقد استقلاليته، إذ لم تدخر الإنقاذ جهداً لأدلجته، بعد أن فرضت الضوابط الإدارية وتخلصت من كل الكفاءات الوطنية والنزيهة. إن أقل ما يستحقه الضحايا الذين عايشوا الاستبداد وعانوا من كل أصناف الإهانة، هو الإنصاف.

ختاماً، لا يحتاج المرء لعبقرية كي يدرك، من الملابسات السياسية الراهنة، والخطابات الحكومية الباهتة والهزيلة، التي كادت أن تذهب في كثير من الأحيان إلي درجة التستر على السرقات التي يمارسها "الكِبارات" وإعادة توظيف أرباب المعاشات، تبرير قمع المتظاهرين، الذين لولاهم لم تستطع (قحط) وأخواتها أن تتبوأ هذه المواقع على ما هي عليه من بؤس. وإذا كنا نفتقد في فترة من الفترات أن نوازن بين مصلحتنا أو رغبتنا في الانتماء لأحد الفريقين (العسكر/المدنيين، المركز/الهامش، الإسلاميين/العلمانيين، الجلابة/الغرابة، الزرقة/العرب، إلي آخره)، فإننا اليوم نسير في حقل من الألغام، مطلبنا للسلامة فيه محكوم بالتقاطعات الحادثة بين النخب ومدى الارتباطات التي أبرموها غير آبيهن بمصلحة المواطن، قدر اهتمامهم بأولويات الآخرين، غير السودانيين. لابد من اصطفاف جديد يعيد الثورة إلى مصاغها التاريخي والأخلاقي الإنساني: حرية، سلام وعدالة والثورة خيار الشعب.

لجنة فض الاعتصام
المساءلة أم المخارجة؟

الفشل مكتوب على اللجنة الهلامية ذات الدوافع الحزبية، التي تكونت للتحقيق في جريمة فض الاعتصام ، ذلك أن من أوكلت اليهم هذه المهمة يسعون لإيجاد مخرج سياسي مستخدمين حيلاً قانونية، والحق أنه كان بوسعهم إيجاد مخرج قانوني مستخدمين حيلاً سياسية. السياسي هو المشرع في هذه الحالة، أما القانوني فهو المقنن. ولذا لا يجوز للسياسي أن يعتمد على القانوني لأن الأخير محكوم بلائحة، أما الأخير فيستحثه المقصد.

كلاهما خطر: المحاولة لحل الاشكالات الجنائية سياسياً، والمحاولة لحل الاشكالات السياسية جنائياً. لكن الثانية أخطر، لأنها خلافاً للأولى، تسعى لتجريم الغريم السياسي ولا تكتفي فقط بإبعاده.

الكل يعرف أن جريمة فض الاعتصام هذه، تمت بالتواطؤ بين السياسيين والقوات النظامية، ممثلة في القوات المسلحة والشرطة والدعم السريع، والمؤتمر الوطني ممثلاً في جهاز الأمن وكتائب الظل، وبعض الإسلاميين الحانقين غير المنتمين (معاشيين) الذين جاءوا في لحظة الصفر، للإجهاز على المعتصمين الذين كانوا معتكفين بحجة أنهم منحرفون ومتعاطون، وبالطريقة البشعة إياها علها ترعب وترهب الآخرين.

لن يجرؤ نبيل أديب رغم فصاحته و»تنبره»، على الإفصاح عن اسم الشخص الذي جاء بعشرة عربات بكاسي ممتلئة بمجرمين، نزلوا عازمين على التنكيل بأبناء الشعب الباسل الذي أزاحهم عن سدة الحكم، بل أهانهم إذ فضح فعائلهم على رؤوس الشهود.

آن لقادة قحط الأماجد أن يفصحوا عن قائمة المتهمين، أو يكفوا عن التمثيل والتباكي على شهداء الشهر الحرام، فلا يكفيهم ترداد أغاني أحمد أمين الحنونة والمؤثرة، ولن تغني عنهم المرافعات الباهتة والمطولة. وإن كان لابد من استمراء النشاط الصحفي والأدبي، فحريٌّ باللجنة ورئيسها الأستاذ/ نبيل أديب استعراض هذه الاسئلة قبل التفكير في كيفية عرض المسودة على الجماهير:

- هل بإمكانية الجهاز القضائي استدعاء أعضاء المجلس السيادي إلى المساءلة؟

- هل يمكن إعطاء أعضاء المجلس العسكري حصانة تعفيهم من المساءلة وتجعلهم شهود ملك، ليس فقط في هذه الجريمة، إنما في كافة الجرائم التي ولغ فيها الإنقاذيون؟

- هل تأمن قحط بوائق تحركها الخجول لوضع الحبل حول رقاب «المجرمين»؟ أم أنها تخشى افتضاح أمرها وتمرد الجمهور عليها إن هي تباطأت وتمنعت في الكشف عن المستور؟

- هل ستسعي (قحط) للاستعانة بجهات دولية في استهداف بعض قيادات هذه الأجهزة، مثلما فعلت الإنقاذ مع قادة الحركات الدارفورية؟

- مَن مِن هذه القوات النظامية تود قحط أن تستبقي؟ بأي منطق، وفق أي معايير كي لا تكون لقمةً سائغةً للإنقاذيين الذين مازالوا طَلِيقين ومستنفرين؟

يتواجد افراد العصابة في كل مرفق من مرافق الدولة، بل يتحرك غالبيتهم في أكثر المواقع حساسية، مثل البنوك والإعلام والشرطة والقضاء، وحتى منبر الجمعة الذي من المفترض أن يعتليه من هم على طهر ويقين لا من استباحوا حرمة الدين. إن المهزلة التي شابت محاكمة السفاح مؤخراً، نتاج طبيعي للضعف البنيوي الذي اتسمت به الوثيقة الدستورية، التي أغفلت أو تعمدت إغفال تحديد منهجية وآلية للتعامل مع الشأن القضائي. وعندما حاول بعض القضاة الوطنيين والمقتدرين تقديم مشروع قانون لتدارك الخلل الذي شاب الوثيقة، تم إهماله والإعراض عنه رغم موافقة مجلس الوزراء بالإجماع على هذا القانون الذي من دونه لن يستطيع المجلسان تعيين أو إقالة قاضي درجة ثالثة. الأدهى، أن رئيسة القضاء والنائب العام لم يبديا حماساً للدفاع عن مشروع القانون، علماً بأنهما من مرشحي قحط وقد أجبرت الأخيرة على استبدال المرشحين الأوائل بعد أن رفضهما المجلس العسكري.

إن التهاون في محاكمة السفاح وزمرته سيجعلنا جميعاً عرضة لغضب السماء (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم). لن يُجزي حمدوك وصاته للنازحين بالصبر، وقد مضغوا الأخير و لاكوه حتى ترسب في كبادهم. فمن أولى أوليات الرئيس، أن يخاطب شعبه بهمة تعينه على استرداد كرامته التي أهدرت، باتخاذ قرارات تجبر ضررهم، وتنصفهم من المجرمين الذين قتلوهم، أهانوهم وأخرجوهم من ديارهم.

قبل فترة ظهر حديث في الواتساب للسيد وزير العدل نصر الدين عبد البارئ، تعرض فيه لمسألة «الجنجويد» وأهمية التفريق بين الجاني الرئيسي في حرب الإبادة في دارفور، في هذه الحالة الضباط الإنقاذيون (الأمنيون منهم والعسكريون)، وبين العصابات القبلية التي استنفرت من كافة نواحي الحزام السوداني لقتل الزرقة. ورغم أن مقولة السيد الوزير كانت متوازنة، علمياً وموضوعياً ، إلاّ أنه أثار حفيظة بعض الأعراب الذين استنكفوا مجرد الإشارة أو الإيماء لحدث يعلمه كافة أهل الأرض. بل لا سبيل لنكرانه. والمحاكمات قادمة لا محالة، والعرف لا يقبل بتخلي أي قبيلة عن حقها السيادي في الأرض إلا برضاء الأهالي. ومن لم يرعوِ بالحسنى نال السيئةَ جزاءً وفاقا.

قد لا تختلف مخرجات زيارة حمدوك لكاودا عن زيارته للفاشر، فكلها وعود وأمنيات مثلها مثل أي زيارة لوفد من الخواجات. عوضاً عن تبادل الابتسامات والحديث عن ختان البنات، وتعيين سيدات (ناشطات ومعاشيات)، كان يمكن أن يطالب حمدوك الناتو، بل يلح عليهم، في مساعدته في وضع حد للانتهاكات التي ما زالت حتى يوم أمس تقوم بها مليشيات في حق نازحين ونازحات – إن كان يحس بمعاناتهم – لا تمت بأي صلة ثقافية أو وجدانية لتلكم البلدات.

أرجع وأقول بأن المخرج من هذه الورطة الاخلاقية، لا يمكن أن يكون قضائياً محضاً، إنما سياسي يعتمد المساومة المبدئية، وذلك بإعطاء العسكر حصانة مقابل السماح بمحاكمة بقية العسكريين والأمنيين، الذين تعدوا على حرمة المواطن السوداني، أقول ما أقول إشفاقا على المواطنين، فإنا إن لم نعط هؤلاء العسكر الأمان فسوف يرتكبون جرماً ويغترفون إثماً تستحيل فيه الخرطوم إلى ساحة اعتصام كبرى.

التعويل هنا كان يمكن أن يكون على حمدوك، لأنه أكتسب أو أضفيت عليه شرعية إقليمية ودولية، تؤهله لممارسة ضغوط على العسكر، مقابل تنازلات ينالها لصالح الوطن. لكن المراقب للمشهد العام، والمتتبع لطبيعة العلاقة بين العسكر وحمدوك، يلاحظ بأنها علاقة متبوع وتابع، فلا أمل يرجى من قادة الجهاز المدني لوضع الأمر في نصابه. بل إن حمدوك يكاد لا يرى إشكاليةً في استتباعه للمجلس العسكري، فلم يعد هناك مجلس سيادي، ولسان حاله يقول: ولتذهب حاضنتي السياسية والشلة «الجابتني» إلى الجحيم.

وإذا كان نفوذ قحط وتجمع المهنيين قد انحسر بعد أن انفضح أمرهما، وأتضح أنهما يعبِّران ويحميان مصالح بعض النخب المتنفذة، فإن دائرة نفوذ حميتي قد اتسعت، إن لم يكن بكسبه وبعطائه فربما تمثله لشخصية روبن هود في مخيلة المهمشين والمستضعفين. بغض النظر عن رغبتهما، وبالرغم عن اختلاف طبيعة المكون لكل منهما (عسكري ومدني)،فإن قحط وحميتي يتنافسان على حكم السودان، مع وجود فصيل ثالث متربص بكليهما. إذا كانت قحط تتحصن وراء رواية تاريخية زائفة، فإن حميتي يحتمي بأغلبية اجتماعية واسعة. بيد أن كلاهما قد ضل الطريق إلى قاعدته.

فيما يريد الشعب توسيع الفعل الثوري ليشمل بنية الوعي المجتمعي والثقافي، أرادت قحط أن تختزل الثورة في قلب نظام الحكم السياسي واستبدال حكام بآخرين (هذا ما كانت تشير إليه الكاتبة اليهودية الأمريكية حنا آرندت في كتابتها عن تاريخ الثورات في العالم). فكان خذلانها للجماهير واكتشاف الكل لبؤس مأربها. وإذا كان حميتي قد نجح في تجييش مشاعر جماهير الريف السوداني ذات الإسناد الموضوعي والحقيقي، فإنه وبالتجائه إلي رموز الليغ السوداني القديم يخاطر بشرعية لحظية نالها، وستنسرب من بين إصبعيه إذا عجز عن الإقدام على التغيير كمفهوم مركزي، يجب أن يتم لصالح الجماهير هذه المرة. الأدهى، إنه إذا ما خاطر وسعى لتوظيف هذه العاطفة الجماهيرية وذاك السند الجهوي لصالح مشروع فردي سلطوي، فإن الارتدادات ستكون عليه أولاً قبل الأخرين. والكيِّس من اتعظ بغيره والشاطر من نظر في حال ابن عمه.

ما يؤجج الموقف هو عدم قدرة حميتي ورفقائه علي كبح جماح طموحهم السياسي، وعدم استيعابهم أو استيعاب مستشاريهم لتعقيدات الواقع. الأخطر توظيفهم لآليات قروسطية في محاولة لاستمالة نخب سياسية منتهية الصلاحية، لم تتورع عبر تاريخها المديد في استبدال عشيق بآخر، مهما تبدلت الظروف وادلهمت الخطوب. اطلعتُ مؤخراً على مقالة لأحدهم، عله كتبها على عجالة، وهو في الطائرة يستجدي بها الدهر مرة ثانية، يمجد فيها حميتي ويسفه فيها أحلام المدنيين. وقد كان يوماً من المقربين منه إلا إن جماعة «القائد» اكتشفت أنه عبارة عن مومس سبعينية تعالج بفمها ما عجز عنه فخذها.

ليته اهتدى لقول الشريف أبي إبراهيم:

غير مستحسنٍ وصال الغوان   بعد ستين حِجة وثمان

أمثال هؤلاء ما كان يمكن أن تسمعوا بهم لولا حل الشيوعيين للإدارات الأهلية في السودان. فقد كانت سيرة القبائل النازحة تتعرض لتمحيص أشد من ذلك الذي يعقده الكنديون للمهاجرين (شيخ القبيلة بالحدود يرفع تقريره للعمدة الذي يرفعه بدوره للناظر الذي يعتمده قبل أن يرسل لمدير المديرية). أما وقد انفرط العقد فقد أصبح السودان مرتعاً ومصباً للمنبوذين، يخترقون حدوده من الشرق والغرب والشمال والجنوب، فقد أصبح السودانيون غرباء في بلادهم نتيجة الإحلال والإبدال الذي قامت به الإنقاذ.

ومن تسرب من هؤلاء الغرباء إلى المدن وانصهروا في بوتقتها، بات لهم الكعب المعلى ونسبت لهم المشورة – دون أن يتفكر أحد في خلفياتهم الاجتماعية والنفسية البئيسة – نسبة للتعليم الذي تلقوه والمدنية التي تظاهروا بها مستفيدين من أموال المزارعين وخيرات الرحل المجهدين. لم يسع هؤلاء البؤساء في رد الجميل للسودانيين الأصليين، أكرر السودانيين الأصلين، في رد الجميل لأهله، إنما برعوا – وجلهم من الأحزاب العقائدية – في الإساءة لأهل الريف واتخذوا قرارات متعمدين الحيف وإرهاق الناس في معاشهم. هذه هي الحقيقة التي ظل السودانيون يتحاشونها ويسعفهم من مواجهتها التواري خلف ثنائيات جلابة/غرابة، مركز/هامش، إلى آخره، حتى أردتهم وكادت تصيبهم في مقتل.

عندما يقول على عثمان محمد طه (بيلو) أنه يريد صياغة الشخصية السودانية، فهو لا ينطلق من مرتكز تنموي، إنما يتحرك بدافع الحقد الطبقي والاجتماعي. عندما استعصى عليهم نيل اعتراف من السودانيين، سعوا لتدميرهم وإذا لم ينجحوا فاستبدالهم. تماماً مثلما فعلوا في دارفور وكل مناحي السودان. أقترح عزل هذه الجماعات العقائدية مستقبلاً من ممارسة العمل السياسي في السودان، فما ارتكبوه من آثام يكفي.

قد يقول أحدهم: كيف يتساوى المواطنون في الغرب، وتفرقون بيننا في الشرق على أسس «غير موضوعية»؟ نقول له: أوباما حكم وهو ابن مهاجر، لكنه لم يجرؤ على التلاعب بالمسلمات التي تركها الآباء المؤسسون من الأمريكيين. جاء جد عمر البشير هارباً من جريمة قتل ارتكبها، تستحثه أحقاد طبقية وأمراض نفسية واجتماعية، عانى منها أقرانه واستبدت بشذاذ أفاق مثله (القصة مدونة في كتابي «المدينة الآثمة»). أنّى لهذا العبث أن يحدث في أي بلد في العالم غير السودان؟

أركز دوماً في كتاباتي على هذه النقطة، كي أدلل على ضرورة تكوين «مجلس للشيوخ» يُسْتَرَد به السودان هذا البلد المختطف، من أيدي الغرباء قبل السفهاء، ويُضَمَن فيه كبار الشخصيات الوطنية والعسكرية والقبلية والصوفية. كما يلزم أن يُقَوَّم «برلمان الشباب الثوري» كهيئة يتدرب فيها الشباب على حكم السودان، يحفظون للشعلة اتقادها ويدخرون طاقتهم للسلام والتنمية والإعمار. بهكذا أسلوب يتكامل دور الشيب والشباب، وننأى بأنفسنا عن الابتزاز و»شغل التلات ورقات» الذي تمارسه النخب المركزية.

إن الحكمة المتوفرة للشيوخ والفلسفة المدخرة في قلوب الشباب، والمتمثلة في رؤيتهم النابهة لمستقبل البلاد، كفيلتان بالدفع بالبلاد الى الأمام. يمكن أن نشرع في تكوين برلمان انتخابي متى ما استقرت رؤيتنا لنوع الحكم الذي نريده: رئاسي أم برلماني!

صحيح أن هؤلاء الناشطين الذي قدمتهم قحط، لا يمثلون أهل السودان ولا يرتقون إلي قامتهم، لكن البديل ليس حكماً عسكرياً يعتمد علي مليشيات، لم يسع قادتها لإدماجها منهجياً ومؤسسياً في هيكل القوات المسلحة. علماً بأن الأمر غير عسير، لا سيما أن هناك سابقة تاريخية، فنشأة القوات المسلحة ذاتها تشبه نشأة الدعم السريع، وغيرها من الجيوش التي نشأت أو أُنشئت في ظروف، أقل ما يقال عنها أنها ظروف استثنائية، فلم تكن قوات دفاع السودان بأكثر من مجموعة مقاتلين استقدمهم الإنجليز، لهزيمة جيش الخليفة عبدالله التعايشي في سفح الجبل، تطورت من بعدها لتصبح جيشاً أتخذ صبغة القومية، ليته استحقها.

لم نسمع حتي الآن عن جهة حاكمت «القوات المسلحة» في إبادتها وسعيها الدؤوب لسحق شعوب الهامش، فهل سيمثل الدعم السريع استثناءً في تاريخ القوات «المنفلتة» أو غير «المنضبطة»، علماً بأنها لم تعمل إلا بأمر سيدها، في هذه الحالة النخب الإنقاذية العسكرية؟ كيف سيتم إدماج جيوش الحركات المسلحة الأخرى ووفق أي عقيدة قتالية؟ الحزام السوداني يحتاج لقوات سريعة الانتشار، شريطة خضوعها لتراتبية إدارية وهرمية محددة ومقننة. يلزم أي جهة عسكرية أن تخضع لقانون وأسس قضائية ومحاسبية معينة، وإلا كيف ستحل التجاوزات: بالأهواء، الأمزجة والجوديات؟ بإمرة من تُعتقل القيادات القبلية؟ وبإذن من يُقَتل المواطنون الأصليون ويستضعفون في حجير تونو (نيالا)، والجنينة وزالنجي، وغيرها من مدن دارفور الكبرى حتى ظهر أمس؟ أما آن لهؤلاء الأعراب أن يرعووا؟ إن لم يتخلقوا فهم لا محالة سيرجعون من حيث أتوا.

ما لا يستوعبه بعض المثقفين المدلسين، وأنصاف المتعلمين الذين ينصحون حميتي ليل نهار من «الغرابة» و«الجلابة» سواء، هو أن بقاء الدعم السريع في إطار موازٍ للجيش القومي، سيجعله عرضة للاستهداف، لا سيما أنه أصبح مقصداً لكل المرفودين أو المعاشيين من الجيش وجهاز الأمن الوطني. كيف سيوازن السيد «القائد» بين رغبته في حماية استثماراته وحرصه علي خلخلة «المنظومة المركزية»، حتي يتمكن أهل الهامش من النفاذ إلي موقع اتخاذ القرار؟ – إن كان هذا مأربه حقاً.

صحيح أن التجربة الأخيرة قد برهنت، بأن قدرة الهامش علي التنسيق الفكري والعملي، أضعف من قدرة قحط على الانتهازية وفرض شروط الوصاية التاريخية، لكن ذلك يجب أن يكون حافزاً لمساندتهم، حتماً يجب أن لا يكون مدعاةً للإعراض عنهم. وقديماً قيل «الحلوف بلدي في مراحو.» ما بين ذاك الانهزام وتلكم الانتهازية تكمن العلة في النهضة، وإذا شئت المخارجة.

مصلحة حميتي في التنسيق مع القوى الشعبية الديمقراطية، وعدم الركون إلى معجبيه أو الانبهار بمعيتهم، فهؤلاء «ياما» برعوا في تملق الرجال، ومتى ما دارت عليهم الدوائر ركلوهم، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة الالتفات اليهم. إنهم معاشر المتملقين والكاذبين الذين يتواجدون في كل زمان وحين.

هؤلاء أمثلتهم كثيرة ونماذجهم عديدة، إلا إنني أخص بالذكر هنا الجهلة والمرتشين، المُغَيَبِين وأنصاف المتعلمين، قحط وجدادها الإلكتروني، الذين يتهمونني بالتحامل ويعللون نقدي لهم بأنه حنق مبعثه تشوفي للرئاسة.

هنالك قضايا عالقة يجب حلها بمواجهتها، وليس بتعمد الهروب منها إلى أو محاولة إنكارها. لابد من تسوية السجل العالق مع المتضررين من حروب الإبادة في دارفور، وذلك بتفعيل المصالحات القاعدية وتقنين ذلك دستورياً، كما لابد من الإفصاح عن المجرم الحقيقي في جريمة فض الاعتصام. فذاك أمر لا يقدر ولا يجرؤ عليه نبيل أديب، لأنه ممثل قحط، وقحط والغة في دماء المعتصمين وغارقة في الجريمة حتى شحمة أذنيها.

وإذا كان لكل امرئٍ من اسمه نصيب، فلا عجب أن قد ضجر صدر نبيل أديب من مجرد سؤال لسيدة ناشطة عن مستقبل التحقيق في جريمة فض الاعتصام،

فقال لها عوضاً عن الاكتفاء بالتبيان: «أنا عُمْرِك دا قضيتو في المحاكم». كان يمكنها أن تقول له: والباقي من عمرك مفروض تقضيه في السجن لتسَتُرك على الجريمة أنت ورفاقك المتواطئون المؤدلجون. لكنها احترمت وقاره وكبر سنه أو لعلها قدرت إحساسه بالذنب. فثمة آخرون مضوا في طريقهم وآخرون ينتظرون تقلدهم المناصب التشريعية، والتنفيذية.

إن الخروج من هذا المأزق يتطلب وضوحاً، فأي حل لا يكون حلاً حقيقياً إلا إذا صادق عليه «أهل السودان.» قحط وأخواتها ليس لهم عُقُب في هذا البلد، هم عبارة عن «مقاطيع» مثلهم مثل الكيزان، لو خرجوا غرباً لن يجدوا من يتعشون عنده حتى يصلوا مدينة الأبيض، وهناك سينزلون في لكوندة (هوتيل). لذا، فهم لن يجرئوا على تكوين الجهاز التشريعي، حتى تأتي الثورة التصحيحية القادمة بإذن الله. لأنهم ببساطة لا يعرفون السودان وأهله، فلم يكونوا يوماً جزءاً من برنامجه الإصلاحي، أو يجتهدوا في تكثيف دافعيته الإيمانية. بل هم من استهدفوا الريف وسعوا إلى تدميره بكافة السبل حتى نصره الله عليهم. وذلك بالوعي الحادث والمتحصل لدى الشباب.

ما أكتسبه «القحاطة» من شرعية وقتية قد افتضح أمرها، ولم يعد لهم غير أسابيع معينة ينعمون فيها بالسلطة التي تسلقوا إليها من فوق ظهور الثوار، الذين لم يكونوا في قدر الوفاء لهم. هل هناك خصلة أخس من الغدر وقد غدرتموهم في الشهر الحرام؟ إن من عقيدتنا كمسلمين قوله (صلى): مكتوبٌ على حافتي العرش، البر لا يبلى والذنب لا ينسى والديان لا يموت، افعل ما شئت كما تدين تدان. عليه، فإنني أكاد أشهد واتبين مصرع أو موضع هلاك كل أولئك الذين تأمروا أو حتى تستروا على قتل الثوار. والأيام بيننا يا معاشر الطيبين.

يجب ألا يحرص العسكر علي تدجين حمدوك أكثر مما هو حاصل، لأن استقلاليته والتي لا تكون حتى من الناحية المظهرية، إلا بالاحتفاظ على مسافة معقولة تؤهله لعقد صفقة سياسية، ربما تنجيهم من المساءلة التي هي قادمة لا محالة كأن يحصلوا علي حصانة تؤمن لهم المخارجة، وتفتح الطريق لمحاكمة المجرمين الآخرين، سيما من الإسلاميين الذين أتوا حانقين وتفننوا في قتل المعتصمين. كذلك فإن الحكومة المدنية مهما بلغت هزالتها، تعتبر درقة واقية يمكن أن تقي العسكر شر المحاكمة، خاصة إذا كانت هناك مفاهمات مباشرات، وليس غَزِليات من قحط أو تهديدات من النائب

العام. هذا وقت أخذ الضمانات وليس وقتاً للتحايل على المدنية، ومحاولة إعاقة التحول الديمقراطي. الشعب أوعى من ذلك. العبوا غيرها ولا يغرنكم مَنْعَم ملمس المدنيين أو الحاكمين الحاليين، أقصد الحالمين. لم يعد خافياً على الجميع أن السيد «الإمام» قد قدم ميثاقا للشرف أو عربوناً لحسن النوايا للمجلس العسكري، منذ اليوم الأول من تربعه على العرش، لكنهم، أي أعضاء المجلس العسكري، لم يردوا عليه حتى الآن!

لقد نضجت الشعوب وتجاوزت خانة الاعتقاد في المنقذ (فقيهاً كان أو مفكراً)، كما تعدت مرحلة الاحتفاء بالزعيم، ناصرياً كان، بعثياً أو شيوعياً، وأصبحت توقن بالتنمية وسيلةً لتحقيق المجتمع العلمي والديمقراطي. حكومة حمدوك لا تستطيع إنجاز هذه المهمة، لأنها ليس لها رؤية ولا تعمل وفق إستراتيجية موحدة، كما أنها تعمل بعقلية تقليدية تجعل من الوزير مديراً تنفيذياً، وليس قائداً نابهاً يعمل جهده وفكره في التخطيط، يبدد طاقته وطاقة زملائه/زميلاته في محاولة الانتقام من الكيزان.

من ناحية أخرى، فإن الوزراء يفتقرون إلي دعم مؤسسي – نتيجة الإفقار والدمار المؤسس الذي مارسته الإنقاذ – كان يمكن ان يحصلوا عليه من كل السودانيين، لولا الشللية وتتبع النهج الإقصائي. حال عدم توفر مراكز بحثية في البلد وعدم وجود وزارة تخطيط مركزي، كان لزاماً على كل وزارة تشييد منصة سياسات، يدعى لها كافة المختصين والمتميزين في المجال المعني، كي يسكبوا جل معارفهم، ويشحذوا غاية هممهم لتصميم إستراتيجية مؤسسية توائم من بعد مع تلكم القطاعية. لكن هيهات، فقد عاد اليساريون لسالف سلوكياتهم، التي خربوا بها السودان ابتداءً بالتطهير الذي اعتبره الشيوعيون أيام «مايو الخلاص» واجباً وطنياً، مروراً بالتأميم والمصادرات، وانتهاءً بمحاولتهم الأخيرة لاختطاف ثورة ديسمبر العظيمة ومن قبلها ثورة أكتوبر المجيدة، عبر منسوبهم الشيوعي الطبيب خالي الوفاض المدعو الشفيع خضر. لقد شفع الأخير شفاعة سيئة، سيكون له كفل منها بإتيانه بهواة لحكم بلد عريق مثل السودان، وسيخضوضر هذا البلد رغم أنف الحاقدين، وتزدهر ربوعه لكن بعد ذهاب هذه العصابة المُغْرِضة.

كلما ظهر فشل حكومة حمدوك، كلما لجأت قحط للاحتماء بالمؤسسة العسكرية من جموع الشعب، التي ستأتيها هادرة وغاضبة هذه المرة، لأنها قد اؤتمنت على عزيز فلم تؤد الأمانة، بل أمعنت في الخيانة، وأخيراً برعت في الكذب وصارت تصطنع الانفجارات ومحاولة الاغتيالات لمساعدة حمدوك على استرداد شعبيته الهابطة والمتأرجحة صباح

مساء. قال أحدهم مازحاً: «يمكن أن يكون التور (الثور) هو الضحية الوحيدة في محاولة إغتيال حمدوك.» الشاهد في الأمر أن الثور ذبح بعد 17 دقيقة من محاولة اغتيال الرجل المقدام والقائد الهمام عبدالله حمدوك. لعل زريبة المواشي نقلت من المويلح إلى «سان جيمس»!

إن النخب المركزية تُمني نفسها استعادة مجدها، أو تسعى لمجرد تمديد صلاحيتها، من خلال الاعتماد علي هؤلاء الناشطين، فيما تعتمد نخب الهامش علي حميتي في ترجيح كفة ميزان القوى. كلاهما مخطئ: فلا المركز قادر على الاستمرار في احتكاره لرأس المال الرمزي أو المادي، ولا حميتي- برغم بسالته ودهائه – قمين أو حريص على تحقيق قيم الحرية والسلام والعدالة، لأن الأمر يجب أن تتولاه مؤسسات الدولة، وقد يتطلب إنجازه فترة تفوق فترة وجود حميتي ورفاقه في الحكم.

نرحب بأي تفاهمات ربما حدثت بين القائد حميتي وإخوانه من العسكريين («قادة التمرد») في جوبا، شريطة أن يترجم الاتفاق العسكري إلي اتفاق سياسي مدني، كي لا تتكرر مأساة الجنوب، والذي «حدث فيه ما حدث» نتيجة لإهمال نيفاشا المكون المدني. ونحن حتماً لا نريد أن نستبدل استبدادا بآخر. إن ما حدث في دارفور لا يمكن تجاوزه بصورة فوقية، كما لا يمكن مدارته بمجرد حراك دبلوماسي أو آخر سياسي. لابد من تضمين مادة في الدستور تُحدد الآلية والمنهجية التي يمكن أن تتم بها المصالحات القاعدية، المُساءلة الجنائية، الضمانات السياسية، والترتيبات التي تضمن عدم تكرار هذا الخطب الفادح، الذي يندي له جبين الإنسانية، إذ لا يمكن أن يشطب أو يلغى من الذاكرة. فقط مواجهته بالأعراف والقوانين المتعارف عليها محلياً وعالمياً.

ختاماً، أفضل ما يمكن أن يحققه قادة المجلس العسكري هو تقنين ثرواتهم، تبييض صفحاتهم مع الأهالي السودانيين وذلك بالاعتذار المباشر للأمهات المكلومات، وعدم الاكتفاء بعقد تفاهمات مع قادة قحط، مثلما يفعل البرهان مع إبراهيم الشيخ، أو تقديم رشاوى وإتاوات مثلما يفعل حميتي نفسه مع بعض قادة الحركات، فهؤلاء سيجرفهم السيل لا محالة. لم يعد في هذا البلد مكاناً للهواة أو الجناة، أرجوكم لا تضيعوا الوقت في الاستقطاب ومحاولات الاستحباب.

يجب أن يمضي هؤلاء العسكر في سبيلهم، مُطلقين أشرعة سفنهم (أو أفئدتهم) في أعمال الخير كافة لمن كان منهم راغباً، وذلك بعد أن يكونوا قد التزموا بأداء شهادة

كاملة، في جرائم دارفور وجريمة فض الاعتصام، ضمنوا بموجبها حصانةً، تسعهم ولا تسع أفراد وحداتهم، الذين قد يكون من بينهم من ارتكب أعمالاً جنائية وتجاوزات لا يشملها العفو ولا تسقط بالتقادم، مثل الحرق والقتل والاغتصاب.

فإن من رُموا في البحر مثقلين بالحجارة، لم ينالوا كرامة الغسل، ولم يشهدوا شرف الصلاة والدفن في مقابر المسلمين، كيف بمن غُيِّبَت عقولهم (جَنُّوا) أو أخفيت شهودهم (اختفوا)؟ يظل المرء في سعة من أمره ما لم يصب دماً، كما يظل في سعة من أمره ما أعترف بذنبه، استغفرَ، استعفى، وناجى ربه لحد قوله تعالى: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم، لا تقنطوا من رحمة الله، إن الله يغفر الذنوب جميعا، إنه هو الغفور الرحيم) صدق الله العظيم.

السودان ...
نحو مجتمع علمي وديمقراطي

يوم أن تكالبت القوى الرجعية على رئيس الوزراء الأسبق الراحل المقيم محمد أحمد محجوب وعزمت على إزاحته من كرسيّه دونما حق إنما ادعاءً لقدسية وأحقية تاريخية، وقف بكبريائه وإبائه مخاطباً ومنبهاً لتلكم الأفاعي، التي لم يسلم السودان من سمومها منذئذٍ وحتى يومنا هذا، وقائلاً «إن الطريق ليس مفروشاً بالورود والرياحين» بل زاد عن حياضه بالأبيات الآتية:

أنا يا شعب ما طويت على اللؤم جراحي و لا جرحت اعتقادي

و كفى المرء فخراً أن يُعادَى في ميادين مجده و يعادي.

وإذا لم يشأ المحجوب (أب زرد) أن يفسد على أبناء الآلهة نشوتهم بالسلطة ولهفتهم لبريقها حينها، فقد تكفل الدهر بإلهائهم وإغوائهم ومرمطتهم حتى باتوا يستجدون رعاع العسكر وأسافل البشر وينشدونهم الرحمة كي يتصدقون عليهم بكرسي يحفظ لهم ما بقي من مجدهم السافل الآفل. وإذا كان المحجوب قد عادى في ميادين المجد وعودي، فهؤلاء قد عادوا في ميادين البخل والحرص والتنكب على قيم الخير والفضل والإيثار، فضاعوا وأضاعوا، لولا تجلي الكريم ورأفة الجيل الذي اعتزم انتشالنا من براثن الخنوع ومجاهل الفتن.

حددت الثورة رؤاها وأهدافها، وأعملت قوى الحرية والتغيير جهدها لتحديد الإطار الذي يمكن أن يتم فيه التواصل وعرَّفت الميثاق الذي يجب أن يحكم صيغ التعامل بين السلطات المختلفة. ويقنن طريقة تفاعلها فيما بينها. بقي على رئيس الوزراء المرتقب أن يضع الخطة الإستراتيجية الوطنية، يرتب سلم الأولويات ويستحدث الآلية اللازمة والمناسبة للتنفيذ والمتابعة لئلا تنحرف البرامج عن النتائج المحددة سلفاً نتيجة الضعف في التنسيق بين الهيئات أو الوزارات المختلفة أو تنحرف النتائج عن النتائج الوسيطة متأثرة بالشروخ في دائرة تصميم وتنفيذ السياسات التي تحدث نتيجة لضعف التفاعل/التواصل بين الهيئات العلمية، المجتمعية والسياسية.

لقد انتهى دور الناشطين ووجب على المختصين والعاملين، حتى إن لم يكونوا مخولين للنظر في الآتي:

- مراجعة الهيكل الإداري للدولة والنظر فيما يمكن دمجه وما يلزم إلغاؤه حتى تكون هنالك حكومة رشيقة.

- الاستعانة بالمختصين السودانيين وغيرهم في كافة المجالات لتقديم المعونة الفنية والمهنية اللازمة.

- تحويل السفارات لاستقبال المبادرات، عقد ورش لتمحيصها في البلد المعني، وفتح قنوات لإيصالها مباشرة لوزارة التخطيط المركزي.

- استقطاب أفضل 2% من العلماء المقيمين في السودان، والسعي عاجلاً لإعادة تأهليهم نفسياً واجتماعياً وعلمياً، كي يتهيأوا للانخراط في العمل التخطيطي غير مستصحبين لآفات العمل في مناخ الإنقاذ الآسن والمتعفن.

- استحداث وزارة أو أمانة عامة للتخطيط التنموي والإحصائي.

إن غرس ثقافة الحوكمة يتطلب التواصل الدؤوب مع الجماهير عبر الإعلام، تفاعل التنفيذيين مع كافة القطاعات وتعريف الجمهور بالخطة وأهدافها وكافة مراحلها دونما إغفال للتنويه بدور أصحاب المصلحة في إعانة الدولة على إعداد الخطة، تذليل الصعاب والتغلب على التحديات التي قد تعترض المسيرة. إن استقطاب أناس لوزارة التخطيط لهم مقدرة على التحليل، النقد، الفلسفة والتنظير، أمر ضروري وحيوي. حتى لا يستحيل التخطيط التنموي إلى إجراء روتيني يفتقر إلى الحيوية العلمية وتنعدم فيه الدينامية اللازمة لإعادة النظر في الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها، و لا بد من الاستعانة بالمؤسسات الإقليمية والدولية، بيد أننا يجب أن لا نركن لمنشوراتهم التي توثِّق للممارسات الفضلى ونتقبلها دون تمحيص.

إنّ تحقيق الأهداف العليا للثورة متمثلة في الحرية والسلام والعدالة يتطلب وجود ديمقراطية اقتصادية، ضوابط إعلامية وقدرة على تحييد دور السلاح وعدم إقحامه كوسيلة لفض الاشتباك السياسي، الذي هو كائن لا محالة. فاستحواذ رموز النظام السابق على مصادر المال وتوظيفهم إياه لشراء رموز إعلامية أو ترفيع أخرى وضيعة والدفع بها

لصالح الاستنصار بالقوات النظامية حال حدوث خلاف سياسي قد وضع البلاد على شفا جرف هار وما زال. إذا أيقنا بأن الثورة المضادة ما زالت تحتفظ بألويتها الاقتصادية، المالية والعسكرية، فإننا سنتخذ من الوسائل ما يبطل مفعولها، بمعنى يقوض قدرتها على بث السموم، يوظف إمكاناتها لصالح الثورة، ويعيد النظر في كيفية تمليك أسهمها للمواطنين والعاملين خاصة دون أن يقنن لاحتكارية بديلة. كتب الدكتور مجدي كامل مقالة بعنوان "الإعلام الذي يقتل ويمشي في جنازة القتيل" على صفحته في الفيسبك منوهاً إلى الآتي:

" سؤال السياسة التحريرية المتبعة حالياً في المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة في السودان من قنوات وصحف يُعد أحد الأسئلة العالقة غير المتوفر على إجابة واضحة: ماهي سماتها ومحدداتها وهوياتها؟ هل جرت تعديلات متفق عليها بين هيئات التحرير وقيادات المؤسسات الإعلامية وفق ما هو متبع في المتغيرات السياسية التي تقع؟ بل وفق أي مبررات يتم ذلك؟ هل الانحياز للمجلس العسكري هو الهادي للبوصلة الحالية؟ هل المبرر التجاري هو الذي يتصدر المبررات؟ أم يُترك الأمر على هوى المحررين والصحفيين والمنتجين الإخباريين واتجاهاتهم واختياراتهم الشخصية؟ مكمن حرج الإعلام الحكومي والخاص في هذا الخصوص و في هذه الظروف هو التغيير الذي سيقع بعد تشكيل الحكومة المدنية و بالتالي عدم قدرته على خلق وضعية التضاد والصدام مع مالكي المؤسسات الإعلامية ذوي الانتماءات والميول والالتزامات السياسية الواضحة للنظام السياسي والأيديولوجي القديم في خدمة مصالح بقائه (ما عدا قلة منهم). السياسة التحريرية هي جملة المواقف والمبادئ التي تنطلق منها وترتكز عليها أي مؤسسة إعلامية، فكيف يا ترى تمضي داخل تلك المؤسسات علماً بان المراقب يلاحظ أنها وفي العدد الغالب من القنوات والصحف تبذل جهوداً براغماتية لا تخفي مكراً وتحايلاً على جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين، في علاقتها بالثورة مثلما هي السهرة التي أشاهدها حالياً لمجموعة من المطربين الذين يجتمعون على غناء هابط بالثورة يذكرنا موقف المطربين التاريخي بالانقلابات وليس الثورات. ذلك هو الوضع الخطأ الذي يحتاج، وبتفكير علمي ينحاز لعلوم الإعلام، لمعالجة سريعة وحاسمة دون ارتهان لأي عواطف. هذا إن أردنا تعطيل مصادر الفتنة والإرباك للرأي العام المنحاز للثورة والتغيير."

وإذا كان الإعلام مهماً لأداء دور سياسي حرج في هذه المرحلة، فإن دوره في تنمية الذات

الثقافية والاجتماعية أهم. يسانده في ذلك التعليم الذي يجب أن لا تقتصر أهدافه على ما هو مادي، بل أن يتعدى ذلك لإثراء الشخصية المعنوية وإعطائها فرصة التفاعل من الآخر، وليس فقط مساكنته وجدانياً. لقد تشكل هذا الوجدان في مناخات أقل ما يقال عنها إنها غير معافاة، وتبلورت هذه الشخصية في ظروف غير إنسانية جعلتها ضحية لأساطير وأكاذيب، كانت فيها الإحالة إلى القدر والاستسلام للرؤية الغيبية. لا عجب أن قد عاشت قروناً في غربة عن ذاتها وعن محيطها التاريخي والجغرافي.

يحكي د. عبدالله الطيب أنه أصطحب وفداً أجنبياً إلى البجراوية. فلم يستقروا حتى تطوع أحد الأعراب، وتحدث إليهم من فوق جمله، عارضاً خدماته للتعريف بالأهرامات. كانت البداية دالة عن عجز هذا الرجل عن التساكن مع تاريخه وأرضه، إذ قال لهم معرفاً "دي قصور الكفرة، القصر الكبير دا قصر أبو جهل." نحن إذن نعيش في جغرافيا بذاكرة تاريخية إذا جاز لي استخدام تعبير الصديق أمير صديق. ليس المشكل في اعتقادنا عن أنفسنا وتوهمنا في ذاتنا، إنما في طريقة تفاعلنا مع واقعنا. إذ إن الغربة النفسية والشعورية تُفقد الإنسان خاصية التوافق مع المكان وتعدم فيه الرغبة لتطوير هذا المكان والبحث عن سبل لتطويره وازدهاره.

لا يخفق النظام التربوي والتعليمي الحالي عن تأهيل الإنسان حضارياً وتمليكه سبل الازدهار المادي فقط، إنما يتخذ من ذهن الطالب مَكباً لنفايات فكرية ومن وجدانه حيزاً لخرافات أدبية. لا أخفي تحفظي من الوسيط، فاللغة العربية تخلفت عن الركب الحضاري والإنساني نتيجة تخلف أصحابها في الميادين العلمية كافة والتنموية خاصة وما فيها من موروث رغم عظمته ما عاد يخدم الأهداف الإنسانية للألفية. نخلص إلى أنه لا بد من إعداد لجان متخصصة لمراجعة المناهج والتركيز على الأطفال من سن الثالثة، كي ينشأوا وهم بُراء من العقد النفسية والعلل الاجتماعية التي حالت دون تحقيق الحرية والسلام والعدالة. كما لا بد للتعليم أن يرتبط بحاجة البلاد الاقتصادية، الأمر الذي سأتكلم فيه لاحقاً لكنني أود أن أشير إلى أهمية إعانة الأجيال القادمة على اكتساب مهارات تتوافق ومتطلبات عصرهم. فالرؤية الحالية لا تكفي، إنما لا بد من رؤية استشرافية تنظر إلى أهمية إتقان مهارات يحتاجها السوق المحلي والعالمية.

ختاماً، فإنني أعُوَل في هذه السانحة على حصافة القارئ للتفريق بين رؤيتي للتنوير المعرفي، الحضاري والإنساني، ورؤية الإنقاذ التي عمدت فيها على إعادة صياغة شخصية

الإنسان السوداني: موقف الثوريين الحاليين موقف ثقافي ثوري وموقف الإنقاذيين سياسي استلابي، وتآمري يريد وبدوافع أيديولوجية أن يلحق هذه الذات بذوات أخرى تزيد من غربتها، فيما يسعى الثوريون لإكسابها مناعةً ضد هذا النوع من الاستلاب، صيانتها من الضياع والتوظيف غير السوي. إن للقيادة دور في توطين السلوك الحضري، مأسسة القيم الديمقراطية و بعث الأمل في الأجيال و تحفيزها لامتلاك سبل الابتكار، تعريفها بأدوات التواصل والتفاعل مع أفراد القرية الكوكبية.

اقتصاد السودان
(ما بين الردهة الجهنمية والمعضلة التنموية)

"لا قيمة لإرادة السيطرة من دون وجود وسائل لتحقيقها مادياً"

(برهان غليون)

التقيت كهلاً يعمل حمّالاً في مطار الخرطوم، فاستعنت به لحمل أغراضي وأنا في طريقي لمغادرة البلاد بعد زيارتي فور انتصار الثورة المجيدة. لم نكد نشرع في التوجه نحو المدخل حتى سألني عن اسمي، أراد أن يستوثق عن هويتي فقد التبس عليه الشبه فقال: أنت محسي؟ قلت له عندي لحَمَاية في المحس. قال: ألم تكن متحدثاً بالأمس في التليفزيون؟ قلت : نعم. قال منفعلاً: والله وأنا وعيالي وأمهم تسمّرنا بالأمس أمام التلفاز حتى انتهت الحلقة، واسترسل قائلاً " نحن أهلك البسطاء ديل ما بنعرف كلامكم الكتير دا، لكن وصايتي ليكم إنتو أولادنا المتعلمين حاجتين: أولاً نحن أمانة في رقبتكم يوم القيامة، وتانياً كل شيء ساهل وبتحل، بس الله يخليكم باصروا لينا حلة الملاح، البصلة والزيت. الرجل "جاني من الآخر" وقد تكلم بإخلاص أبدى فيه السهل الممتنع.

لقد نجحت الثورة التونسية سياسياً، لكنها فشلت أو كادت أن تفشل اقتصادياً ممّا تسبب في تعسرها وكاد يطفئ جذوتها لولا وعي النخب السياسية التونسية الذي تجلّى في كفاءة الطاقم الإداري، الانسجام الاجتماعي، توفر طبقة وسطى كفيلة – وإن كانت ضَجِرة – بالدفاع عن الحقوق الديمقراطية، إضافةً إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية للحفاظ على مستوى أدنى من الاستقرار الأمني والعسكري. بالنظر إلى هذه العوامل فإن ثورة البنفسج في السودان تفتقر إلى وجود نخبة سياسية ناضجة، واعية ومتجردة نسبياً. إذ يتسم كادر الدولة الإداري بالبؤس المهني والفقر الرؤيوي، توجد هناك نتوءات إثنية وقبلية عديدة، تتصف الساحة العامة بالتشظي نتيجة الاستقطاب الذي مارسه النظام الفاشي (فالشمولية غير الاستبداد)، تنعدم في السودان الطبقة الوسطى القادرة على الإسهام بفاعلية في المرحلة القادمة، لأن مجرد الانفعال العاطفي لا يكفي، يوجد حول السودان "جيران سوء" والأخطر غياب رغبة أو هِمَّة من قبل المجتمع الدولي للمساعدة بصورة فعلية في انتشال السودان من هذه الردهة الجهنمية، إنما مجرد وعود لم تترجم

بعد إلى برنامج عملي يستهدف الإصلاح الإداري وتتوفر فيه شروط الاستدامة بسماتها الأساس:

- الاستدامة تقتضي بناء منظومة إدارية فاعلة وذكية.
- مواءمة الخطة الوطنية للتحديث مع رؤية السودان الوطنية للعام 2050 – مثلاً -
- تطبيق أنظمة لإدارة الموارد البشرية خاصة، كشرط أساس لتحقيق الاستدامة.
- تبيان المراحل المختلفة للتنمية المؤسسية ومدى تأثرها بالموجهات والعوامل التمكينية.
- تحقيق الإحكام من خلال التوفيق بين الاستقلالية الإدارية، والاستجابة الفورية لحاجيات المواطنين.

إن قدرة السياسيين أو التنفيذيين على تقديم الدعم الأساس اللازم، تعتمد على مدى نجاحهم في استقطاب الكفاءات المهنية القادرة على التنفيذ، وتلكم التخطيطية القادرة على متابعة المشاريع والتأكد من مدى اتساق نتائجها مع الأهداف الإستراتيجية العليا. لا بد من توفر "الكتلة الحرجة" من التنفيذيين القادرين على تحويل مسار الدولة نحو الاتجاه السليم للإصلاح. الديمقراطية وحدها لا تكفي، بل قد تزيد الأمور سوءاً إذا لم تُستَحدث الضوابط القانونية اللازمة لمنع تغوُّل الانتهازيين والحدِّ من قدرتهم على التأثير على الناخبين مستخدمين ذات الأموال التي جنوها في حقبة الاستبداد.

يتحدث الكل عن سياسة التمكين التي مارسها نظام الإنقاذ كأحد أهم الأسباب في تشريد الكفاءات، بيد أن هناك عوامل بنيوية تسببت في هجرة العقول، منها ما هو اقتصادي محلي "بؤس الأحوال المعيشية" ومنها ما هو اقتصادي عالمي "توفر فرص باهرة للمتميزين من أبناء العالم الثالث في الغرب الأوروبي". كلما تمكن الاستبداد من الفضاء العمومي كلما تضاءلت قيمة العلماء في بلدانهم، ومع ما يجدونه من تقدير في البلدان الأخرى، لا ينتابهم حرج في الهجرة. الآن ومع توفر المناخ الديمقراطي واتساع هامش الحرية، فلا بد من تعاون الحكومة القادمة في السودان مع الدول الغربية وتصميمهما لبرامج تدعمها مالياً وفنياً تلك الدول، لاستقطاب العقول التي من دونها

لن تحدث أي نهضة. يجب أن ندع المكابرة جانباً ونعترف بأنه لا توجد إلا فئة قليلة في السودان اليوم يمكن ان يستعان بها في النهضة المنوط بالنظام القادم تحقيقها.

إن نهضة اليابان وسنغافورة وماليزيا وبعض الدول الإفريقية، كانت بالاستفادة من العقول المهاجرة. فمناخات الاستبداد تقتل الإبداع والابتكار، وتقوّض مقدرة المرء على التأمل. هذا فضلاً عن الإفقار المادي وانعدام الوسائل البحثية وسبل التطور الفني والمهني، كما الإفقار المعنوي الذي تمثل في عدم تقدير السياسيين لمجهودات المتميزين، بل الإمعان في ازدرائهم وتوقير الجهلة، الفاسدين والمتملقين. وإذ إن الثورة في توفر الفرصة للإصلاح، فلا بد من اغتنامها بتوفر الكادر السديد المقتدر وتبنِّي الخطط التنموية. ولا تكون الخطةُ سديدةً إلا إذا تم التشاور حولها، وكثفت الجهود لتجويدها مع قادة النقابات، أصحاب المصالح، رجال الأعمال ... إلخ. والجهود العلمية والفلسفية لنقدها، ورشدت الموارد كافة لإنجاحها.

بما إننا لا نعمل في مجال افتراضي، فيجب أن نصطحب معنا معطيات الواقع السوداني، والذي رغم خصوصيته يُشبه بقية دول العالم الآخر في خصائص كثيرة. فنحن حسب تعبير بول كوليير، ننتمي إلى البليون المنفصل قسراً وطوعاً عن قطار البشرية، والمتنكب حد النكوص عن ركب الإنسانية. قد يختلف الكثيرون عن مسببات هذا الانفصال، لكنني سأكتفي بتوصيف الحالة كي أتمكن من البحث عن حيل لتدارك الموقف ومساعدة أنفسنا كي تستطيع دول العالم الأول مساعدتنا. لم يعد هنالك جدوى من تجريم "الرجل الأبيض" الأوروبي خاصة، إنما هنالك فائدة قصوى من الدخول معه في تفاوض لجلب المصلحة ودرء المفسدة بلغة الفقهاء الذين تعاملوا مع الأمور بكلية واقعية، رغم أن الكلمة أو المصطلح بات يحيل السامع إلى أناس جُبِلوا على التفكير بصورة غبية، أو غير منطقية.

إذا ما قرنا البدء بملف السلام، فيجب الإقرار بأنه لا توجد دولة إفريقية لها موارد عسكرية أو دافعية سياسية يمكن أن تؤهلها لاستنقاذ الدولة السودانية من الانهيار. يحتاج السودان حسب رأي كوليير في كتابه "بليون القاع" إلى دعم الدول الأوروبية التي تمتلك القوة والطموح اللازمين، مع توفر الرغبة في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة والأمراض التي يمكن أن تصل إليهم عبر قوارب الهاربين من الجحيم. لقد وضح جلياً أن الشراكة الاقتصادية والإنسانية، وليس فقط التدابير الوقائية هي التي يمكن أن

تخلق سلاماً ونمواً مستداماً يعود بالخير على البشرية كافة. (أنا أعول على الأوروبيين في حالة السودان أكثر من الأمريكيين، لأنهم - على الأقل حالياً – ليس لديهم ارتباط مع الإمبريالية الإسلامية). إن السودان يقف على شفا جرفٍ هارٍ، فلا بد من تضافر الجهود العالمية لاستنقاذه من البؤس والفقر، باستحداث برامج تدعم جهود السلام، تستهدف الفقر والكساد الاقتصادي، وتعمل على تنوير جهوده للإصلاح الإداري. هذه هي الأولويات لمن لم يتعرف عليها حتى الآن.

إذا جاز هذا التوصيف الأولي للوضع السوداني، فلا عجب أنه إذن يتأرجح بين الردهة الجهنمية المتسعة بحجم الفقر والكساد الاقتصادي، لا ننسى الاعتماد في الصادرات على الموارد الأولية، وبين المعضلة التنموية التي، رغماً عن الأسباب التاريخية، لا يمكن أن تنفي عن نخبنا سوء الإدارة الذي تسبب في صراع تزيد وتيرته وتنخفض حول الموارد الطبيعية. حتى إذا ما توافرت الظروف من مثل التدخل الخارجي أو زادت حِدة التوتر في التعاطي على مستوى الشأن الداخلي، وتكاثرت الدواعي، نشبت الحرب الأهلية التي لا يمكن إيقافها لمجرد المناشدات الأخلاقية، إنما اتخاذ الخطوات العلمية والعملية التي يمكن أن تخاطب قضايا التهميش، والتي تبدأ بالإقرار بالمشكلة، التفكر في كيفية جبر الضرر المعنوي والمادي واستحداث نظم خلاقة لمعالجة جذور الأزمة الواقعة.

تتلخص مشكلة الحكم في السودان في سبل الحَكَامة السالبة والسياسات الاقتصادية العقيمة، فقد اعتمدت النظم المركزية كافة على افتعال الحروب لإلهاء جماهير الريف عن حقها، سيما التكسب من محاصيلها وثرواتها، واستخدام أبنائها جُنداً في حروب لا تنتهي. قبل أن تكون قد استهلكت ميزانية الدولة وأعجزتها سبل الاستنزاف، عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين الذين لن يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في حماية الديمقراطية، إلا إذا تحسن مدخولهم مشفوعاً بزيادة النمو وارتفاع الناتج القومي الإجمالي.

إن الخلاف بين مكونات الشعب السوداني عامة وجماعة الحرية والتغيير خاصة، يجب أن لا يكون خلافاً في الأولويات (الحكامة أم الاقتصاد)، إنما تفكراً في المنهجيات المناسبة التي يلزم اتباعها لإخراج البلاد من وعثتها. سيما أن الاستقرار السياسي المطلوب لإفساح مجال للتفكير بصورة خلاقة في شأن النمو والدخل القومي، لا يمكن أن يتم إلا إذا حُلَّتْ أزمة الحكم. من ناحية أخرى فإن حل أزمة الحكم لا

يضمن تحقق النمو وزيادة الدخل القومي، إلا إذا اتخذت تدابير إدارية وتوفر دعم فني ومالي، قد يعين السودانيين على إدارة موارد بلادهم بطريقة عدلية تحقق الرضا للمواطنين وتجعلهم حراساً لحرية، كانت بغيتهم منها اتساع الأفق الاجتماعي والاقتصادي، وليس فقط السياسي. بمعنى آخر تحقق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية كمدخل لاستدامة الديمقراطية السياسية.

ختاماً، إنه لمن السهل جداً لأي جهة مغرضة، في ظل هذا المناخ وما تسوده من عاطفة مُسْتَعِرة أن تُجيِّش مشاعر المواطنين ضد الحكومة القادمة، وقد شهدنا ما فعله إعلام الجبهة الإسلامية، على بؤسه في ذاك الحين، من تحريض ضد الديمقراطية، فلمّا وئدت التجربة أخرسوا الألسنة الأخرى على صدقيتها ووطنيتها. وها هم دعاة الفتنة قد بدأوا يستغلون منابر الجمعة لتفريق المواطنين إلى فسطاطي الجنة والنار، وقد جعلوا النار من حظ المتبعين لرايات الديمقراطية والمدنية. إلى حين تحسن الظروف السياسية والاقتصادية، يجب على المواطنين التبصر، توخي الحذر وتقوية عزائمهم للإسهام في التنمية، التي بات روادها يعولون على الممارسة القاعدية؛ تشديد الرقابة على التنفيذيين وتحريض السياسيين على ممارسة النقد بمستوى عالٍ من المسؤولية، كما يجب أن تستصدر الدولة قوانين، تحد من إمكانية الفاشية الإسلامية والفلول الإنقاذية، على وأد التجربة الديمقراطية وللمرة الثالثة.

في نجاعة العقد الاجتماعي

اعتادت بعض الشخصيات السودانية -الأسطورية- التظاهر بالبراعة الفكرية، مستغلة جهل الأتباع وسطحية الرفاق المعتادين على ارتياد "الليغ السياسي القديم» للترويج لنهج تلفيقي (وإذا شئت تصفيحي) يسوِّق للعامة شراء بعض المفاهيم القديمة بعباءة جديدة. يغني عن هذا التحايل الذي يمارسه هؤلاء لتمرير أحبولة «عفا الله عما سلف» تقديم روئ وبرامج - فهذان ركنان أساسيان للعقد الاجتماعي الذي تحدث عنه روسو- تساعد على تطوير إستراتيجية تعنى بالتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزز مبدأ الشفافية والمحاسبية. لم يعد التنازل شرطًا للتعاقد اليوم، بل بات التفاعل مطلبًا، تتم به الاستدامة ويتحقق به الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كي يكون النموذج التنموي مُستداماً، عليه أن يكون مفيداً، فعالاً ومنتجاً من الناحية البنيوية، إذ لا يمكن لتنمية أن تحدث (دعك من أن تكون مُستدامة) في ظل الاختلالات الوظيفية. ومعلوم أن أصحاب النماذج التنموية الناجحة في القرن العشرين بدأوا، أول ما بدأوا، بالنظر جِدّياً في مخاطبة الظلامات التاريخية، حققوا تسوية وطنية قنَّنت الحقوق الدستورية، ومن ثم انطلقوا لتصميم إستراتيجيات التنمية الوطنية. وفي مسعاهم هذا، لم يقدِّس أصحاب النبل والنبوغ هؤلاء القديم، ولم ينبهروا بالجديد، لكنهم تفاعلوا قدر استطاعتهم مع التحولات العظمى، التي جعلت مجتمعاتهم أكثر استيعاباً لقيم الحداثة التي طوقت الكرة الأرضية، ولم يعد هنالك مفر من تأثيراتها، كما كانوا أكثر استعداداً للتعامل مع الصدمات التي أحدثتها ظروف الانتقال الكبرى. ولئن ظل عالمنا مختلفاً يعاني من «فصام معرفي» كما يسميه الشاعر المكسيكي «أوكتافيو باز» فلأنه ظل بعيداً عن الصدمات الثلاث الكبرى التي صنعت الإنسان الحديث، كما يقول فرويد، فالطفرة في عالم الفلك فتحت مجالاً للثورة البيولوجية، التي أعلمتنا أن الوظيفة تفوق العضو في علم الأحياء، والثورة المعرفية في العلوم الإنسانية جعلت الإنسان موضوعاً للمعرفة، بعد أن كان ذاتاً خاملة تعزي إخفاقاتها للتقلبات القدرية. ما أعقب هذه اللحظة من فتوحات - في علم الاقتصاد خصوصا - هو مثار اهتمامنا في هذه اللحظة التاريخية الفارقة، التي كاد أن يستنفد فيها الكون طاقته للتنفس.

يتعرّض التوازن المادي والاجتماعي الأدنى، المطلوب لوجود الحياة الحضرية والتماسك الاجتماعي، لأول مرة منذ فجر الإنسانية، للاهتزاز من فرط تفشّى الأنماط الاستهلاكية، وتعميمها بطريقة تهدد بتحول الحظيرة إلى غابة داروينية، تعزّز الميل السلبي الغريزي للإنسان، الذي تعامل مع الآخرين على أساس أنهم أنواع زائفة ضد البشر، ومع الطبيعة على أساس أنها ضيعة وليست أمانةً أو هبة ربانية. بيد أن التعاطف الإنساني لمجموعة مع الأشخاص أو الجماعات لا يُنشِئ ضميراً عالمياً، بمعنى لا يخلق موقفاً أخلاقياً موحداً، فالواجب منح الأرستقراطية غير الحكومية (المتمثلة في الشركات عبر الوطنية) تمثيلاً دوليا مع عضوية كاملة في المنظمات الاقتصادية والمالية والبيئة الدولية، يجبرها على تحمّل التكاليف الإنسانية أو الاقتصادية التي ينطوي عليها حفظ السلام العالمي والمحلي.

نجاح الرؤية التنموية متوقفٌ على معرفتنا الإحداثية التاريخية التي تساعد على التنسيق بين بنية المجتمع الاقتصادي، بنية المجتمع الحقوقي، وبنية المجتمع الثقافي كما يُفَصِّلها بجدارة المفكر الإيراني داريوش شايغان في كتابه «النفس المبتورة: هاجس الغرب في مجتمعاتنا». إن فاعلية الجذر القديم لا تنعدم لمجرد التحوّل الرؤيوي، بل يلزم تحول انتقالي للعقل من الإيمان بالأسس الثابتة للرؤية الجوهرية إلى الإيمان بالمسار التاريخي لتطور الأشياء. بمعنى آخر، لا بد أن نميز مجالنا الخاص عن مجال الألوهة، كي لا تغدو الأخيرة ضحية أهوائنا، ونعتق من ثم من هيمنة الأساطير الوجودية.

وإذا نجونا من تأثير عصر الأنوار، ومن تأثير التقنية التي هرعنا إلى امتلاكها من دون النظر في مضامينها الوجودية، فلن يشفع لنا حينها جهلنا «بنسابة الأفكار المستوردة» فتلك ثغرة سيستغلها الوكلاء المحليون، لفرض ولايتهم أو تقنين حمائيتهم على مجتمعاتنا الساذجة والبريئة، وإذا شئت «الورعة التقية». سنمتحن إمكانية هذه الادعاءات للتماسك، في ظل الاختلالات لاحقا.

فيما كان روسّو يعتقد أن كل تطور للمجتمع هو مسار ارتهاني، ولن يتم التحرّر في مستوى التحول الوجداني، بل في مستوى تجدّد المجتمع ذاته، فإن الفلاسفة والمفكرين في عالمنا لا يدّخرون جهداً في محاولتهم لإخضاع الإرادة الجماعية لإرادة الفرد القائم على الفضيلة، والقمين على مصلحة الجماعة. لا يقتصر هذا المنطق الروسوي المغلوب على دائرة الثقافة، لكنه يَنْسرب سرّاً أو قسراً ليشمل دائرتي الاقتصاد والسياسة، مُحدثاً تصدّعات قد تهدّد بانهيار المجتمعات. هذه الانقطاعات أو التصدّعات سيتم تغطيتها

بطريقة أشبه بالتصفيح الذي يشبه عملية استخدام قشرة طلاء رقيقة لإخفاء خشونة الأشياء، ما يعقب ذلك من فشل هو الكِلفة الحقيقة لهذا التصفيح.

فشل الثقافة في تحقيق العقلانية على مستوى البُنيات الوظيفية والفاعلية الشخصية، له صلة بما يدفعنا إلى تجاهل الطبيعة التناسلية والسلالية للمفاهيم (شايغان، ص:39) فالديمقراطية، كما يقول شايغان، هي ابنة الأنوار، والأنوار هي ذروة نتاج العقل الانتقادي الذي أبدع المفاهيم البنيوية، وحدد الخصائص الوظيفية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، كما أنّ لذلك كله صلة بالتحول المنظاري للرؤية، من كونها تأملية إلى كونها اختبارية لا تركن إلى السكون، خشية التعرّض للاختلالات المعرفية والجمالية والنفسية (انظر تجربتي أينشتاين وبيكاسو في الكتاب آرثر آي. ميلر «أينشتاين، بيكاسو: المكان والزمان والجمال الذي ينشر الفوضى»)، بل تتحفز للإفادة من الطاقة التي تكتنزها تلك اللحظات الحرجة. كل الانسجامات، كل المفاتن والمواربات التي تدوزن عادةً إيقاع «نظرية التنمية المستدامة»، يجب فحصها لصالح تبني نموذج تفاعلي وسيط، لا يُقنِّن لهيمنة النظام العالمي، كما لا يَقْنَع بالنظام القِبْلي الذي تجاوزته الحداثة، فلم تعد تجدي الوصفة الرغائبية للتنمية، ولا تلكم الطوباوية التي تؤله العقلانية التكنولوجية، فالإنسان لم يعد مجرّد حامل سلبي لحمولاتٍ فكرية تائهة، بل أصبح ذاتاً واعية تقرّر في شؤونها وتتحمّل نتائج خياراتها.

وإذا كنا ننشد الاستدامة، فيجب ألا نستورد، وألا نسعى مطلقاً إلى تطبيق نموذج تنموي جاهز غالباً ما يتعارض مع مقدّرات بلادنا الطبيعية والحيوية. إن الاستعمال الالتباسي المتداول لمصطلح الاستدامة قد أفرغ التنمية من مضمونها الوجداني الثقافي والحقوقي، وجعلها مجرّد غنائية يُردّدها ببَّغاوات المنظمات الإقليمية والدولية الذين يلقبون بالتكنوقراط. إن الارتهان ونزع الطابع الأخلاقي والإنساني عن نماذج التنمية قد لا يعيق فقط إمكانية دول العالم الثالث للانطلاق، وإنما أيضاً قد يتسبب في إحداث كوارث بيئية واجتماعية.

عجز الدولة عن تطوير قدراتها التكنولوجية بتوفير البنية التحتية، وتوسيع حجم السوق المحلية، ضمان الأمن القانوني والاستقرار السياسي، قد حرمها فرصة جذب الاستثمار الأجنبي اللازم لرفع الإنتاجية الزراعية أو الصناعية. وقد يبدو المنطق دائريا، فالعجز عن جذب الاستثمار هو الذي أقعد الدولة عن القيام بدورها في توفير فرصة

حقيقية تتجاوز «خرافة التنمية» التي تمثلت في قبول مبدأ التعافي الإعجازي (أزوالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية، ص، 152). في غياب الإرادة السياسية للإصلاح وضعف السياسة الإدارية، قد تستحيل الرؤية الإستراتيجية للتنمية المستدامة 2030 إلى مثيلتها من «أهداف الألفية» التي أضحت بمنزلة وثائق أدبية دُسَّت في أضابير الخبراء العالميين والوطنيين. وقد كانت الشراكة (الغائبة حينها) كفيلةً بتفعيل قنوات الشفافية والمحاسبية وتقنين سبل التواصلية/ التداولية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. بيد أن محاولة النظام الاقتصادي العالمي لاستمالة النخب الاقتصادية المحلية، مستخدماً أساليب ناعمةً وأخرى خشنة قد حرم بلداناً كثيرة نامية من فرصة استشراف وضع اجتماعي وسياسي ينتج أقصى حد من الانبثاقات والإبداعات، ويفرض أدنى حد من الضغوط.

وإذ ظلت مجهودات المجتمع المدني تفتقد التنسيق، فإنها حتماً ستواجه التهميش، الأمر الذي سيعزلها عن المنابر السياسية والحوارات الثقافية والدورة الاقتصادية. وبالتالي سيفقد المجتمع المدني (العالمي والمحلي) أدواتٍ مهمةً ومهاراتٍ كان سيكتسبها لغرس ثقافة الحوكمة: تحديث وتطوير نظم التخطيط الإستراتيجي المبني على النتائج، وتأطير سبل التواصل مع العالم الخارجي. لطالما بقي الأمل بالله والإيمان بمستقبل أفضل للبشرية يمثلان الجبهة الخلفية والعمق الوجداني الحقيقي لقدرة شعوب العالم على الصمود والاستمرار في مقاومة عقيدة «الفوضى الخلاقة» فإن المعوّل يبقي على تخرج نخبة كوزموبوليتانية مدركة، واعية، وعازمة على خوض المعترك السياسي التنموي مدنياً وسلمياً، إذ أن المعركة تدور رحاها في الذهن، وذلك من خلال الاعتماد على التدافع الحيوي الذي لا يهمل التجليات الفكرية والروحية، كما لا يغمط التجربة العلمية، العملية والواقعية، دورها في جبر وحدة المصير الإنساني، وتحقيق غايته من الازدهار والنماء.

كرونا:
فرصة لاجتراح أفق تنموي جديد

لم تعد التنمية تتوقف على الجهود والقرارات الوطنية الديمقراطية فحسب، ولذا فلابد من ميثاق واقعي يعالج الخلل الوظيفي للدولة، وينشد الربط بين ماهية العولمة وشروط الإسهام فيها بفاعلية. إذا لم يكن بدافع الاخلاق فبدافع حب البقاء او الحرص علي الخلود. كما إن تجاوز حدود معينة من السلب الإنساني سيؤدي وظيفة الانتقاء الداروينية التي تعرِّض الجميع للخسارة وتُحْدِث اضطراباً يستحيل التكهن بعواقبه الكونية. إن الربط العضوي والتدريجي بين الاقتصادات المصدرة للمواد الخام والاقتصادات الصناعية، لا يقصد منه تعميم «خلق المجتمع الاستهلاكي للبلدان الغنية» أو اللهث وراء التقدم المادي، إنما تجنب انخفاض استهلاك الفرد للطاقة، وهنا تكمن معضلة البشرية والتي لا يمكن تجاوزها إلا باعتماد الدبلوماسية وسيلة للتفاوض لأن سباق التسلح قد صرف الموارد في غير موضعها ولم يفض إلى سلم (أو يحقق ازدهاراً للحس العدلي)، إنما قد تستحيل معه سياسة توازن الرعب، إلى رعب حقيقي اذا لم تتحذ الخطوات التي تراعي، أولاً، أهمية التوافق بين قادة الامم لمواجهة التحديات التي سيمثلها السوق والثورة العالمية؛ ثانياً، منح الأرستقراطية الجديدة تمثيلاً دولياً مع عضوية كاملة في المنظمات الاقتصادية والمالية والبيئية؛ ثالثاً، تطوير نظرية فيزيقية واجتماعية من أجل فهمٍ أفضل لما سيحدث اجتماعياً وسياسياً في العالم؛ رابعاً، إيجاد لغة مشتركة تجدِّد قواعدَ الأخلاق المقبولةَ كونياً وتُحقِّق أخويةً كونية اعتماداً على مبدأ الحوارية؛ خامساً، لا بُد من تفعيل حزم الإنقاذ مع وجود نية إصلاح حقيقية للنظام الكوكبي المالي.

السؤال: هل نشهد انتصاراً للطموح على العقلية الخرائطية الجامدة التي جعلت شعارها (لا تترك أي هدف وراءك!)، حال التفحص لأهداف الألفية الثالثة، أو ما يسمى تجوُّزاً (أهداف التنمية المستدامة 2030)؟ دعنا نراجع الملفات. شهدت أهداف التنمية المستدامة الجديدة، تحركاتٍ في الأهداف الإنمائية للألفية، وحصلت على تسعة أهداف إضافية. تنقسم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى 169 هدفاً محدداً، التزم كل

بلد بمحاولة تحقيق أساسٍ طوعي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. على عكس الأهداف الإنمائية للألفية، يجادل المدافعون عن أهداف التنمية المستدامة، أن هذه الأهداف قد نشأت من عملية شاملة حقاً، أتاحت المجال لأصوات من البلدان النامية، التي أصدرها التكنوقراط في مجالاتهم العليا.

ومع ذلك، فإن الكم الهائل من أهداف التنمية المستدامة يمثل مشكلة، وبعض الأهداف لها صياغات غامضة، إلى جانب الافتقار إلى آليات المساءلة المستقلة، لقياس ما إذا كانت الدول الأعضاء الفردية قد حققت المعايير الحادة - التي هي وصفة لتقويض هذا البرنامج الجديد-. بالنظر إلى التكلفة الباهظة التي لا يمكن تحملها والتي تتراوح بين 2-3 تريليونات دولار في السنة، والتي وصفتها مجلة الإيكونومست بأنها « خيانة « لأفقر الناس في العالم». يجادل واضعو أهداف التنمية المستدامة بأن القضاء على الفقر على سبيل المثال – سيتطلب أكثر من الصدقة – سيتطلب الحد من عدم المساواة ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز حقوق العمال، والقضاء على الإعانات الزراعية الغربية و... إلخ. والأهم من ذلك، الاعتراف بأن الفقر مشكلة هيكلية معقدة.

تضع أهداف التنمية المستدامة وعياً بحقيقة أن شيئاً ما في نظامنا الاقتصادي قد ذهب على نحو رهيب، أن السعي الإلزامي للنمو الصناعي الذي لا نهاية له، يتخلَّلُ كوكبَنا الحيَّ، ويُنْتِجُ الفقرَ بمعدلٍ سريع، ويهدد أساس وجودنا. ومع ذلك، على الرغم من هذا الإدراك المتنامي، فإن جوهر برنامج SDG للتنمية والحد من الفقر يعتمد بشكل محدَّد، على النموذج القديم «للنمو الصناعي إلي – مستويات متزايدة من الاستخراج والإنتاج والاستهلاك» فالهدف 8 مُكرَّسٌ للنمو، وتحديدا النمو الموجه نحو التصدير، تمشياً مع النماذج الليبرالية الحالية، إذ يشجع التقريرُ النمو باعتباره الحل الرئيسي لمشكلة الفقر، ولكن هذه العلاقة ضعيفة للغاية، فقد حصل أفقر 60% من البشر على 5% فقط من مُجْمَل الدخل الناتج عن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين عامي -1999 2008. بالنظر إلى النسبة الحالية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الدخل لأفقر الناس، فإن الأمر سيستغرق 207 سنة للقضاء على الفقر من خلال هذه الإستراتيجية، وللوصول إلى ذلك سيتعين علينا تنمية الاقتصاد العالمي بمقدار 175 ضعف حجمه الحالي.

لمعالجة عدم منطقية النمو اللانهائي بصورة حاسمة، نحتاج إلى الإشارة إلى أن

النمو الرأسمالي كما يقاس الناتج المحلي الإجمالي – ليس هو الحل للفقر والأزمة الإيكولوجية، بل هو السبب الرئيس. ونحن بحاجة إلى قدر من التقدم الإنساني لا يوجهنا نحو مزيد من الاستخراج والاستهلاك من جانب النخبة في العالم، ولكن المزيد من الإنصاف، والمزيد من المساواة، والمزيد من الرفاهية، والمزيد من المشاركة، لصالح الغالبية العظمى من البشرية.

تحدد أهداف التنمية المستدامة التعليم، مثلاً، على أنه جزء من تعريف التنمية أكثر من كونه وسيلة لتحقيقها، وتفشل في دفع النقاش حول نوع التعليم الذي يجب تقييمه لأي غرض؟ إن إستراتيجية بناء المواطن المستنير، مع قدرات العمل الجماعي، هي أساس التنمية المستدامة، على الرغم من أنه لا يوجد في النص ما يفسر حقاً كيف ترتبط الأهداف والغايات الجديدة للتعليم (الهدف 4) بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، التي يكون لمعظمها أبعاد تعليمية.

لقد أدت العملية الأكثر شمولاً التي ولدت أهداف التنمية المستدامة، إلى تركيزٍ أقل وأهدافٍ وغايات أكثر تناقضاً، ونقصٍ في تحديد الأولويات أو الصدق حول التكاليف والمفاضلات لتحقيق التطلعات. إن سد الفجوة بين خطاب التطلعات وواقع الإجراءات، يتطلب اهتمام الأطراف الملتزمة من حيث المبدأ بجدول أعمال 2030، فكلما حاولت دولة ما التمسك – عمياء- بقائمة الأهداف ال 17 والأهداف « المحددة» كلما كان من السهل عليها تجاهل الأجزاء غير المريحة، وكلما زادت فرصة الوصول إلى نوع الشلل عن طريق التحليل الذي يركز على القياس في حساب المعنى. قد توفر خطة عام 2030 إطاراً لتنسيق الجهود بشكل أكبر لإنهاء الفقر والأمراض بدعم مالي من الدول الغنية. ومع ذلك هناك خوف من أن يحبس برنامج التنمية العالمي للأعوام الخمسة عشر القادمة، نموذجاً اقتصادياً يتطلب تغييراتٍ هيكليةً عاجلة وعميقة، لا سيما أن جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة غير كاف لدعم وسائل التنفيذ التشغيلية (MoI) على المستوى المحلي (الدول الأعضاء الفردية) على سبيل المثال، الشركات والمستثمرين من القطاع الخاص.

في غياب الإرادة السياسية للإصلاح وضعف السياسة الإدارية، قد تستحيل الرؤية الإستراتيجية للتنمية المستدامة 2030 إلى مثيلتها من «أهداف الألفية» التي أضحت وثائق أدبية دُسَّت في أضابير الخبراء العالميين والوطنيين. وقد كانت الشراكة (الغائبة

حينها) كفيلة بتفعيل قنوات الشفافية والمحاسبية وتقنين سبل التواصلية/التداولية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. بيد أن محاولة النظام الاقتصادي العالمي استمالة النخب الاقتصادية المحلية، مستخدماً أساليب ناعمةً وأخرى خشنة، قد حرم كثيرا من البلدان النامية فرصة استشراف وضع اجتماعي وسياسي ينتج أقصى حد من الانبثاقات والإبداعات، ويفرض أدنى حد من الضغوطات. وإذ ظلت مجهودات المجتمع الدولي تسترشد – بوعي أو من دون وعي – بهدي الفلسفة الوضعية المادية، فقد افتقرت المؤسسات الدولية إلى النوازع الأخلاقية، الرامية للنظر للكون كوحدة جمالية ستنتهك ويستحيل نوارها إلى هباء، متى ما فقدت إحدى مكوناتها. لا يهم إن كانت الكرونا من صنع الإنسان (الإمبريالي) الذي أزعجه اكتظاظ الكون «بكائنات بائسة» و»غير منتجة» فقرر التخلص منها، أم من صنع الطبيعة التي أغضبها سوء إفراط البشر (الأغنياء منهم خاصة) في استهلاكهم للموارد، فعمدت إلى تلقينهم درساً قاسياً؛ المهم أننا أدركنا جميعاً، فقراء وأغنياء، ضعفنا وقلة حيلتنا، بل وهواننا إذا ما عبثنا بقانون الكون. لطالما عوَّلت كل العقائد الكونية والفلسفات الأخلاقية، على التكافل في إحداث التماسك بين المجتمعات، وبيَّنت خطورة استئثار فئة بالموارد دون الآخرين. لو أنّ دول العالم المقتدر صرفت واحداً في الألف ممّا تصرفه في التسليح، على التنمية لاكتفى كل مواطن على ظهر البسيطة من كافة الاحتياجات، يشمل ذلك الصرف الصحي، مياه الشرب، المأكل، المأوى والملبس. لكن هيهات! فقد ظلت الدول الغنية تفكر بطريقة اتسمت بالاستعلاء، واستمرأت التعامل بصورة شابها الانتقاء، حتى استحوذت أقلية لا تكاد تتجاوز 2 في المئة على ثروات 98 في المئة من البشرية، الأمر الذي فاقم من حجم المعاناة وضاعف الهوة بين المتخمين والمحرومين. وإذ قاربت العولمة بسحرها بين المسافات وباعدت النظم بين الأفئدة، فإن المعول يبقى على الضمير الذي قد يستحث نخبةً كوزموبوليتينة مدركة، واعية، والأهم متخلقة وعازمة على خوض المعترك السياسي التنموي مدنياً وسلمياً، وذلك من خلال الاعتماد على التدافع الحيوي الذي لا يتجاوز المؤسسات الإقليمية والدولية، لكنه يعمل على إعادة النظر في صياغة دساتيرها، ومراجعة هياكلها كي تؤدي دورها في جبر وحدة المصير الانساني، وتسعى إلى تحقيق غايته من الازدهار والنماء. قد لا نحتاج جائحةً أخرى كي تنذرنا، فإن الإفلاس الأخلاقي قد تهدَّدنا بالهلاك ومسَّنا بالضنك، وذلك قبل مجيء كرونا!

لا يحتاج المرء إلى عظيم فكرة كي يدرك بأن الجماعة الحالية (أو الفصيل الذي اختطف قحت من بين 136 فصيلاً) لا يسعها أن تحدث التغيير المنشود، لأنها لا تمتلك

الرؤية التحويلية اللازمة لخلق مجتمع مغاير، ولا تود الاستعانة بأي جهة استشارية، على النقيض فإنها تسترشد بألد أعداء الثورة وأقدرهم على تفنيد حيل الاعتصام بالعروة الوثقى. ولذا وجب علينا خلق منصة موازية تحافظ على المد الثوري وتصونه من الوهن الذي قد يتسبب في إضعاف القوة المدنية أو يعيق دافعية رموزها المُحَرِّكة – سيما المخلصة منها – والرامية لتثبيت مبدأ المدنية وتقنين أصول الديمقراطية (غير الدينية).

لقد نجحت قحت برعاية كهنوتية، وتسهيلات أمنية لم تعد خافية على أحد، في التحكم في الثورة وهي الآن تسعى لإفراغها تدريجياً من محتواها الروحي والفكري. لكن هيهات فالثوار واقفون لها بالمرصاد. وسيأتون سيلاً عرمرماً بإذن الله يقتلعون هذه البنايات الفاسدة والمسوِّسة من قواعدها، سيما إذا ما عجزت قحت عن الاستمرار في النظر لأي إنجاز من منظور ما تحقق للوطن، وحرصت فقط على ما تحقق لها، أو لأي كيان آخر. وإذا تحكمت ذات الفئة التي تربط بين أفرادها مصالح اقتصادية وسياسية، في السلطة وأزمعت السيطرة على كافة الأنشطة، مستغلةً الشرعية الثورية، فإنّها تتوهم القدرة على التحكم في المشهد حتى نهايته، وذلك قبل أن تفاجئها جموع الريف الشبابية الثائرة وتوقفها عند وزنها الطبيعي والحقيقي.

إن التحصن ضد أي رِدة سياسية/ فكرية، أو حتى عسكرية يتطلب خلق تفاهمات بين القوة المدينية، التي تتولى التفاوض حالياً نيابة عن الثوار ومجتمعات الريف، متمثلة في قياداتها المدنية والأهلية، لا سيما أن الريف تَعَدَّى خانة الخصوصية الجغرافية، واندماج في فضاءات ثقافية واجتماعية، هيأت له فرصة التفاعل الحيوي مع كافة القطاعات والهيئات. إن حراكاً يحدث تفاهماً ويتوخى فيه أن يكون مستداماً لا بد أن يصطحب معه «الجيمات الثلاثة: الجندر والجغرافية والجيل» كمكون أساسي من مكونات الثورة، فهذا المكون الثلاثي يمثل ترياقاً مضاداً للانتهازيين، الذين يريدون التنزه في ساحة الثورة لا خدمتها. لم اسمع نداءً مؤخراً أشجى وأدعى للفرحة من صوت الجماهير في ربوع دارفور الأبية، وهي تهتف في وفد الحرية والتغيير المركزي بهتافات «وينو السلام وينو» و «عدم تضمين وثيقة السلام الشامل في الوثيقة خيانة للثورة» و»السلام أولاً وثانياً و ثالثاً وأخيراً.»

وإذا اعتبرنا أن السودان كله هامش - كما يحلو للكثيرين أن يتصوروا - مع اختلاف منطلقاتهم، ليس فقط الغربي، بل ذاك الشمالي النوبي والشرقي والجنوبي، فقد خسر

هذا الهامش الجولة الأولى، حين استعادت نخب المركز تحالفاتها، وفَعَّلت من قدرتها على إعادة تعريف المفاهيم وترتيب الأولويات، بحيث تقدم مبدأ المدنية على أسس بناء المواطنة السودانية. علماً بأن الأولى مُحصِّلة الأخيرة، فتثبيت مبدأ المواطنة هو الأساس الذي يقوم عليه البناء المدني، الذي يُؤمّل أن تمثل كل لبنة فيه خطوة نحو تعزيز الفعل الديمقراطي. باختطافها المنصة ومحاولتها القفز فوق التحديات البنيوية والمؤسسية التي أعاقت إمكانية الدولة السودانية للتعافي، سعت هذه الشلة التي لم تقدم ملتها شهيداً واحداً، للحفاظ – ولو زوراً –على مصالح الليغ السياسي القديم من دون أن تدرك أن الثورة هذه المرة ثورة اجتماعية وأن قيادتها قاعدية وليست فوقية.

يجب أن تتضافر جهود الثوريين لتدعيم أسس البناء الوطني، من خلال الترسيخ لقيم الديمقراطية وتشييد أواصر المحبة والإخاء بين المجموعات كافة، دونما محاولة للالتفاف حول مبادئ الثورة المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة. يحتاج العمل المدني إلى تنظيم وجهد ومال وتخطيط، وهو أصعب من حمل السلاح، لذا فلا بد من الإعداد لماكنيزم فاعل للهامش الجغرافي (شمال، شرق، غرب وجنوب)، وتوظيف جهد فكري وسياسي وثقافي، واستثمار أي فرصة للتنوير وتهديم بناءات السودان القديمة قدم الدولة السنارية، والمدمرة لنا وللآخرين. يجب أن نسعى للتواصل مع الجماهير الثورية المتوزعة في فسيفساء التنظيمات السياسية والمدنية كلها، وأن ندع الانفعال جانباً فالثورة قناعات ومبادئ راسخات، وليس نوبات تنتاب الشعوب التي سرعان ما ترجع بعدها للثبات. هل صحيح أنّ ما تحقق حتى الآن في جبهة التغيير معقول، بالنظر للأسباب العضوية التي يعيشها السودان، إذ لا يتوقع أحد أن نحقق كل شيء ضربة لازب؟

إن من مصلحتنا البعد عن أصحاب الأجندات والثنائيات المدمرة، وتوظيف المناخ للعمل والإصلاح، لكن ليس من مصلحتنا المساهمة في تغبيش الوعي، بتوهم الانتصار ونحن نعلم أننا إنما استبدلنا زمرة المتأسلمين بزمرة المستعربين، الذين يهيئون لاستعادة نفوذهم وفق «نهج السودنة» السابق، مستغلين ظرف الثورية ومعتمدين نهج المحاصصة والمهنية المفترى عليها. لقد حاز الإسلاميون أكثر الوزارات حساسية (الداخلية والدفاع)، وحاز الشيوعيون والناصريون أكثر الوزارات نفاذاً وتأثيراً على الرأي العام، وتُركت بعض الوزارات الخدمية للناشطين الذين تعرضوا من عجب لبطش النظام واعتقاله قبيل الثورة. هؤلاء بمقدورهم فقط الإشراف على إتمام صفقة الهبوط الناعم التي أبرمت، وإن سولت لهم أنفسهم الحياد، فالإنقاذيون لهم بالمرصاد. ولا أخالهم

يتجرأون وقد قطعوا مشواراً في المخطط الآثم.

في غياب المفكرين، أو عدم وجود كتلة حرجة منهم داخل قحت أو خارجها، ومع عزوف الأخلاقيين والمبدئيين، تُرِك المجال للسياسيين العاجزين والمقلدين، لكي يمارسوا تكتيكات عقيمة تستند تارة على فكرة النظام الخالف، وأخرى على فكرة الهبوط الناعم، وإذا ما عجزوا لجأوا للتواطؤ المكشوف مع عسكريين وأمنيين من المتسببين في النكسة الحضارية التي حدثت للأمّة السودانية، وانحازوا لفئة كاد يَقْبُرها الإخفاق المالي والإداري تماماً كما العجز السياسي والمهني. لن يمر وقت قبل أن يكتشف حمدوك، خاصة إذا ما التزم بموجهات قحت، أنه يمثل أقلية أيديولوجية/عرقية/جهوية، لا تكترث لرمزيته كشخص من كنانة/ كردفان/ غرب السودان، إلّا بالقدر الذي يعينها مرحلياً على تجاوز الاصطفافات الجهوية، العرقية وحتى الطبقية. ويخوِّل لها السير في ذات النهج الذي أقعد الدولة عن القيام بواجبها تجاه المواطنين كافة، مستفيدة من الوهج الثوري وغير مهتدية بآدابه وتعاليمه. هم ليسوا ثوريين أو حتى إصلاحيين، هم فقط توفيقيون أتت بهم ظروف الفراغ الفكري والأخلاقي الذي خلفته الإنقاذ.

لا بد إذن من استقطاب كوادر متزنة، واعية، مدركة وملتزمة، تسعى لاستنهاض المواطنين وتوجه همتهم لبناء المجتمعات، وتعمل جاهدة لمراجعة النهج الثوري وتنقيحه من شوائب النهج الماضوي الإقصائي من ناحية، والاستتباعي من ناحية أخرى، سيما توطين الإرث السوداني الوطني في هذه المؤسسات السياسية والمدنية، التي خلت من أي منشط فكري أو روحي أو اجتماعي، دعك عن كونه تخطيطي أو إستراتيجي. ختاماً، إننا نهيب بالكل المساهمة بآرائهم في كتابة الوثيقة «لمنصةالبناء القومي» وتجهيز الميثاق الذي سيُعْرَضُ على كل القوى الراغبة في القرى والحضر ودول المهجر، التي تريد توظيف طاقتها إيجابياً في بناء وطن ديمقراطي وحر. فتحويل الشعارات إلى سياسات يتطلب تضافر جهود جميع الحادبين والوطنيين.

الفهرس

